الأمم المتحدة

A/S-23/PV.10

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **١٠**
يوم الجمعة، ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة إسماعيل (نيجيريا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أذكِّر الممثلين مرة أخرى بضرورة التزام الهدوء في قاعة الجمعية العامة. كما أود أن أكرر الرجاء بالإيجاز في الكلام، وأناشد الوفود ألا يتجاوزوا في بياناتهم الدقائق السبع، وفقا لما اتفق عليه في قرار الجمعية العامة في هذا الصدد.

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/S-23/6/Add.3)

أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة للوثيقة A/S-23/6/Add.3. في رسالة واردة في هذه الوثيقة، يبلغ الأمين العام الجمعية العامة بأنه منذ إصدار رسائله المتضمنة في الوثائق A/S-23/6 والإضافتين ١ و ٢، قامت البوسنة والهرسك بتسديد المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما يقل عن المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد أحاطت علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البندان ٨ و ٩ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر الواردة في منهاج عمل بيجين

الإجراءات والمبادرات الأخرى اللازمة لتذليل العقبات التي تعترض تنفيذ منهاج عمل بيجين

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أولا، أعطي الكلمة لمعالي الأونورابل إنديرا تاكور - سيدايا، وزيرة شؤون المرأة ورفاه الأسرة وتنمية الطفل في موريشيوس.

السيدة تاكور - سيدايا (موريشيوس) (تكلمت بالانكليزية): باسم حكومة وشعب جمهورية موريشيوس، أود أن أشكر الأمم المتحدة على هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي ترمز إلى المسيرة التي بدأناها، نحن النساء، في بيجين عام ١٩٩٥. وبعد خمس سنوات، تستمر

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-47341 (A)

مسيرتنا ونحن نجتمع هنا لكي نقدر مدى تقدمنا، ولكي نتعلم من أخطائنا، ومن أوجه نجاحنا أيضا، ولكي نرسم مستقبلنا المشترك.

وقد وقّعت بلادي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي عام ١٩٩٥ في بيجين تعهدت بالتزامات قوية لا تزال مخلصة لها. وبالتالي، أدرجت المساواة بين الجنسين في تشريعنا الوطني من خلال سن قانون حماية حقوق الإنسان؛ وإدخال تعديلات على القانون المدني لكفالة المساواة المطلقة بين الزوجين في إدارة الملكية وحقوق الوالدين؛ وإدخال تعديلات على القانون الجنائي لتشديد العقوبات على الاستغلال الجنسي وهجر الأسرة، ولتثبيت التحرش الجنسي كجريمة؛ وتعديل قانون المواطنة لمنح الأجنبي الذي يتزوج من موريشيوسية حق المواطنة؛ وسن قانون الحماية من العنف العائلي.

وقد جرى تعزيز الآليات المؤسسية لكي تؤدي خدمات للمرأة وتقدم دعما لها نحو أكثر فعالية. ولدى موريشيوس وزارة كاملة للمرأة يرأسها وزير عضو في مجلس الوزراء. ويعمل المجلس الوطني للمرأة بوصفه هيئة تنسيقية لرابطات المرأة. وقد أنشئ مكتب جنساني لكفالة تنفيذ نظام لإدارة قضايا الجنسين بناء على توجيهات أمانة الكومنولث. وهناك آلية استشارية، تعرف باسم اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بوضع المرأة، تتألف من منظمات غير حكومية، ووزارات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والقطاع الخاص وغيره من ذوي المصالح، وتقدم مدخلات حاسمة بالنسبة للسياسة المتعلقة بنوع الجنس.

وقد أنشئ بمقتضى تشريع برلماني مجلس وطني للنساء مؤلف من صاحبات المشاريع التجارية، للنهوض بالمرأة في هذا المجال. وقد كان التمكين الاقتصادي من أهداف عملنا الأساسية، حيث أننا نعتقد أنه لا يمكن للمرأة أن تتمتع بحقوقها كاملة. إلا إذا حصلت على وسائل كسب عيشها. وفي عام ١٩٩٨، أنشأت حكومة موريشيوس، في إطار برنامجها لتخفيف حدة الفقر، مشروعا للقروض الصغيرة، يقوم على أساس نموذج غرامين في بنغلاديش، لتقديم قروض للمرأة دون ضمان للأنشطة التي تدر الدخل. ولما كان التسويق عقبة كأداء بالنسبة للمرأة، فإن مركز السوق يتيح تصريفا سوقيا مجانيا، بينما يقدم مركز المرافق العامة تدريبا لتطوير المهارات.

ودعما للأمهات العاملات، تنفذ سياسة لتنشئة الأطفال الصغار ترمي إلى تدريب القائمين على رعاية الطفل، وإنشاء مرافق لرعاية الطفل في المناطق المحرومة.

إن العنف ضد المرأة والطفل شكل غير مقبول من أشكال الاستغلال البشري. وفي عام ١٩٩٧، سنّت حكومة موريشيوس قانون الحماية من العنف العائلي، الذي مكّن آلاف النساء الصامتات من كسر صمتهن والاستفادة من الحماية القانونية. وأقيمت هياكل تتيح خدمات لمدة ٢٤ ساعة، وتقدم مساعدات قانونية، واستشارات نفسية مجانية. وأجريت دراسة عن العوامل التي تؤدي إلى العنف المنزلي، ودراسة أخرى عن الجوانب الإجرامية للعنف في المنزل.

وتوفر موريشيوس التكافؤ في الفرص وإمكانية الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية والعمالة، ولا يوجد تفاوت في معدلات انخراط الفتيات والفتيان في المدارس. ومع ذلك، فإن مشاكل الاستغلال الجنسي قد استحوذت على انتباهنا، حيث أنها غالبا ما تؤثر على الطفلة. وأجريت عام ١٩٩٧ دراسة عن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، تبعتها حملات للإعلام، والتعليم، والاتصالات في أكثر المناطق عُرضة للخطر. وشكّلت مجموعات شبكات مراقبة الأطفال

بمساعدة الباحثين الاجتماعيين ورابطات المجتمع المحلي للرقابة والتدخل في وقت مبكر.

وجرى تحسين وصول المرأة إلى المعلومات والتكنولوجيا، فأنشئت مراكز جديدة للمرأة والأسرة في المناطق التي تقدم فيها الخدمات على نحو أقل، وافتتح مركز لتكنولوجيا المعلومات مخصص للمرأة.

وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية، لا تزال مشاركة المرأة منخفضة نسبيا، رغم بعض التحسن الذي طرأ منذ عام ١٩٩٥، فتبلغ نسبة النساء في البرلمان ٧ في المائة، وعلى صعيد البلديات ٨,٥ في المائة، وعلى مستوى القرى ٢,٨ في المائة. وتبلغ نسبتهن على المستوى الإداري الرفيع في القطاع العام أقل من ٢٠ في المائة.

ويجري تنفيذ برامج تدريب القيادات تشجيعا للاعتداد بالنفس وبناء الثقة بين النساء. واقترحت الخطة الوطنية فيما يتعلق بنوع الجنس أيضا أن تحجز نسبة ٣٠ في المائة من المقاعد للنساء. وكان التحضير للخطة الوطنية بشأن نوع الجنس تجربة مُرضية. وترسم الخطة الخطوط العريضة لرؤيتنا فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٠٥. وقد جرى وضعها بعد مشاورات واسعة النطاق بين جميع أصحاب المصالح، بما فيهم النساء على مستوى القاعدة، وهي تتناول الرعاية الصحية، وحقوق الإنسان، وتنمية الموارد البشرية، والمساواة بين الجنسين. وكان من النتائج المباشرة البدء في الأخذ بزمام مبادرة بمراعاة المسائل المتعلقة بنوع الجنس عند وضع الميزانيات، ويصاحب ذلك برامج التدريب والبحث.

والنهوض بقضية المساواة بين الجنسين تكتنفها المصاعب. ففضلا عن الافتقار إلى الموارد، تجري عرقلة جهودنا بصورة كبيرة من جراء مشاكل نقص المهارات المتخصصة في التخطيط والتحليل من حيث نوع الجنس، وشحة الأبحاث والبيانات المتعلقة بنوع الجنس، والأولوية المنخفضة التي تولى لأهداف المساواة بين الجنسين.

والدورة الاستثنائية للجمعية العامة تشكل فرصة فريدة لعكس مسار المواقف السلبية، وللتفكير في نظام عالمي جديد يقوم على أساس الشراكات والمشاركة داخل البلدان وعبر الحدود الوطنية. وعلينا نحن النساء أن نستحدث معنى جديدا للقيادة والمسؤولية، وأن نوجد ثقافة سلام حقيقية. وينبغي ألا يغيب عن وعينا أننا نملك مفاتيح مستقبلنا. ولهذا، يجدر بنا ألا نضيع هذه الفرصة الخاصة لكي نصنع رؤية أفضل لمستقبل المرأة وللإنسانية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة نانا عيشه فوماكوي، وزيرة التنمية الاجتماعية، وتقدم المرأة، وحماية الطفل في النيجر.

السيدة فوماكوي (النيجر) (تكلمت بالفرنسية): أود، من خلالكم، يا سيادة نائبة الرئيس، أن أتقدم لجميع أعضاء المكتب بتهانيّ الحارة على الطريقة الممتازة التي تدار بها أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنية بمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وأود أيضا أن أتقدم لكم بتهانيّ على التزامكم بالدفاع عن قضية المرأة.

وأود أيضا أن أنقل لجميع المشاركين في هذه المداولات التهاني الحارة من فخامة السيد تاندجا مامادو، رئيس جمهورية النيجر، وأن أنقل لهم تمنياتنا بالنجاح في سعيهم لتحقيق الأهداف التي جمعتنا معا هنا اليوم.

إن النيجر، شأنها شأن بقية أعضاء المجتمع الدولي، قد التزمت التزاما مطلقا بتنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر التي يتضمنها منهاج عمل بيجين. وبعد خمس سنوات من عقد مؤتمر بيجين، يجدر بنا أن نلاحظ أن التقدم الذي أحرزته بلادي لم يكن متسقا بطبيعته، بل تغير بتغير الوقت ومجال الاهتمام.

وفيما يتعلق بالمجالات المؤسسية، اعتمد النيجر عام ١٩٩٦ سياسة وطنية للنهوض بالمرأة. وفي هذا الإطار أنشئ مكتب وطني للرصد من أجل تقدم المرأة. وعندما يبدأ تشغيله، سيصبح دار متاحة للحوار الذي يجب أن يدور بين جميع الأطراف في مجال تقدم المرأة. وفضلا عن ذلك، شكلت لجنة وطنية وأعطيت مسؤولية متابعة تنفيذ توصيات بيجين.

إن السياسة التي تنتهجها النيجر إزاء النهوض بالمرأة، شأنها شأن الدول الأخرى الممثلة هنا، ليست نتيجة العمل الحكومي وحده. ويشير ذلك حماسا شديدا بين كافة الشركاء، سواء كانوا في القطاع الخاص أو العام، كما شهدت النيجر ظهور عدد من الاتحادات والمنظمات غير الحكومية التي تجسد المجتمع المدني، والتي تعمل معا بنشاط من أجل النهوض بحقوق المرأة والطفل.

وفي المجال القانوني، فإن دستور الجمهورية الخامسة يضمن المساواة للجميع أمام القانون، بصرف النظر عن نوع الجنس، أو الأصل الاجتماعي أو العرقي، أو الإثني، أو الديني. إلا أن المرأة في النيجر ما زالت تعاني من بعض القيود الاجتماعية المزمنة، والناشئة أساسا عن التقاليد والتفسير الخاطئ لمفاهيم معينة في الإسلام، الدين الرئيسي في بلدي.

وفي إشارة بارزة إلى ما يتحلى به زعماء الجمهورية الخامسة من شجاعة سياسية، تم اعتماد عدد من النصوص الرامية إلى تحسين وضع المرأة. ويهدف بعض هذه النصوص إلى التوفيق بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدّقت النيجر عليها، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك على سبيل المثال، لا الحصر.

وعلى الرغم من أنه يتعذر على المرأة في النيجر التمتع بحقوق معينة، لعدم توفر الظروف التي تجعل ذلك ممكنا، إلا أن المرأة في بلدي تعتبر انضمام النيجر إلى الاتفاقية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حدثا كبيرا. وأنه يمثل أيضا تحسنا مُهما آخر: وتطورا فكريا. وفي واقع الأمر، فإن المناقشات التي سبقت الانضمام إلى الاتفاقية كانت مناسبة للتعددية والديمقراطية في التعبير عن الرأي. وتناقش الآن علانية وبحرية موضوعات كانت تعد يوما من قبيل المحرمات. وبوسعنا الآن أن نواصل تدارس هذه الموضوعات بتعمق أكبر وإحراز تقدم بشأنها.

وسيتم خلال عام ٢٠٠٠، استعراض كافة النصوص القانونية المعنية بالمرأة، حتى تتوافق مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتمثل مشاركة المجتمع المدني وشركاء التنمية والدولة في هذه العملية، في حد ذاتها، تقدما مهما ينبغي مواصلته، وتعزيزه، وتعميقه.

وأنتقل الآن إلى الجانب الاقتصادي للمسائل المطروحة قيد البحث هنا. ففي بلدي برنامج للإحياء الاقتصادي من أولوياته الحرب ضد الفقر. وتبين الدراسات أن ٦٣ في المائة من سكان النيجر فقراء، وأن ٣٤ في المائة منهم شديدو الفقر؛ وتستأثر النساء بنسبة ٧٣ في المائة من هذه الفئة. ويوجه نحو ٦٠ في المائة من ميزانية هذه الخطة للبرامج والمشروعات التي تستهدف المرأة، وهو ما تقدره المرأة في النيجر وترحب به، خاصة وأن زيادة دخل المرأة تشكل جزءا لا يتجزأ من البرنامج الإطاري الوطني للحرب على الفقر، والذي أتاح للمنتفعين تحسين مستوى معيشتهم على مستوى المجتمعات المحلية، وأن يصبحوا ملاكا، لا سيما للأراضي.

وفيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية، لا يزال معدل الالتحاق بالمدارس منخفضا، حيث لا يزيد على ٣٢,٢٣ في

المائة، ويزداد هذا الرقم انخفاضا في حالة البنات: ٢٥,٣٦ في المائة. وبسبب هذا الاختلال، أنشئت في عام ١٩٩٦، وحدة لقيد البنات في المدارس؛ وساعد عمل هذه الوحدة على زيادة معدل قيد البنات من ٣٦ في المائة في عام ١٩٩٦، إلى أكثر من ٣٩ في المائة في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ويتم تشجيع المدارس على تحقيق هدف بلوغ نسبة البنات المقيدات للدراسة بها ٥٠ في المائة على الأقل بحلول نهاية عام ٢٠٠٠. وثمة مؤشرات إلى أن هذا الهدف يمكن أن يتحقق بصفة عامة خلال الإطار الزمني المحدد.

وتبلغ نسبة الأمية بين سكان النيجر ٨٠ في المائة – منهم ٩١ في المائة من النساء. ولمواجهة ذلك، بدأت النيجر في عام ١٩٨٨ بتشجيع محو الأمية الوظيفية للمرأة، من خلال الربط بين محو أمية المرأة وانخراطها في الأنشطة التي تدر دخلا. ولقد ساعدت الالتزامات التي قطعت في بيجين في هذا المجال، على دعم هذا النهج. ولا يزال محو الأمية عنصرا هاما في كافة البرامج المعنية بالمرأة. وقد أدت النتائج الملموسة التي أحرزتها النيجر في هذا المجال إلى فوزها بجائزة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لمحو الأمية، عام ١٩٩٩.

وإلى جانب تدني نسبة التحاق البنات بالمدارس، وأمية المرأة، ينبغي أن نضيف أشكال العنف المختلفة التي تقع المرأة والبنت ضحية لها. وبالفعل، فإن تواتر أشكال العنف الجديدة، ومن بينها العنف الجنسي، ضد المرأة، وبخاصة الفتيات الصغيرات، مصدر قلق حقيقي. لذلك، وبتشجيع من الحكومة، ظهر تيار وطني واسع النطاق يستهدف القضاء على كافة أشكال العنف ضد كرامة المرأة، بدنيا ونفسيا. ومن خلال الحملات الرامية إلى زيادة الوعي بشأن العنف ضد النساء والبنات، ساهمت الجمعيات الدينية مساهمة قيِّمة في مكافحة هذه الظاهرة.

وجنبا إلى جنب مع هذه الجمعيات، أسهمت وسائط الإعلام أيضا في صياغة وتنفيذ خطة اتصال لشبكة فنيي الاتصالات. وقدمت هذه الشبكة خدمة جليلة بنشر المعلومات حول اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأصبحت تمثل وسيلة هامة للتعبئة الاجتماعية بشأن الأولويات المقررة. وبالمثل، جاءت مساهمة الرابطة الوطنية للزعماء التقليديين، التي تضطلع بدور في تشجيع التحاق البنات بالمدارس ومكافحة العنف ضد البنات، وهي مصدر أمل جديد، ولا سيما أن الزعماء التقليديين يمكنهم المساعدة في القضاء على الشرور الاجتماعية، بما لهم من سلطة معنوية.

وفيما يتعلق بالصحة، تحقق تقدم في مجال الصحة الإنجابية: فقد ارتفع معدل استعمال وسائل منع الحمل من ٤.٤ في المائة في ١٩٩٢، إلى ٨,٢ في المائة في عام ١٩٩٨. ولقد تحقق هذا التقدم الذي نعترف بتواضعه، بفضل مشاركة الجمعيات الإسلامية، ومن خلال حملات التوعية ونشر المعلومات بين السكان، الذين يعتنق ٩٠ في المائة منهم الإسلام.

وأود الآن أن أتكلم عن موضوع المشاركة الضعيفة للمرأة في هيئات صنع القرار وفي الحياة العامة، عموما. فقد عانت النيجر من فترة عدم استقرار خلال السنوات من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩، وهي الفترة التي تدنت فيها مشاركة المرأة في الحكومة والجمعية الوطنية بشدة. ولا تمثل المرأة بما فيه الكفاية في مجالات صنع القرار في الإدارة الحكومية. وعلى صعيد آخر، تنشط نساء كثيرات للغاية في الأحزاب السياسية وفي المجتمع المدني. ولا بد لي أن أعترف بأننا ما زلنا بعيدين تماما عن تلبية التطلعات التي تولّدت نتيجة التحوُّل الديمقراطي في النيجر، فيما يتعلق بعضوية المرأة في الهيئات العليا لصنع القرار. وبالفعل، وبعد بداية هذه العملية،

تحسنت قليلا مشاركة المرأة في الجمعية الوطنية وفي الحكومة، وإن كانت قد تضاءلت فيما بعد.

وفي الجمهورية الثانية، كانت هناك خمس نائبات ووزيرة واحدة. وفي الفترة ما بين ١٩٩١ و ١٩٩٣، كانت هناك امرأتان في الحكومة وثلاث نساء في المجلس الأعلى للجمهورية وهو البرلمان الانتقالي. وشملت الحكومة الأولى للجمهورية الثالثة خمس وزيرات، وكانت هناك نائبتان في الجمعية الوطنية. وكانت هناك ثلاث نساء في الحكومة المسماة بالحكومة الانتقالية التي نصبّت بعد حل الجمعية الوطنية في عام ١٩٩٥. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، عيِّنت وزيرتان في حكومة التعايش. وتم انتخاب ثلاث عضوات في الجمعية الوطنية.

وشملت الحكومة الأولى للجمهورية الرابعة أربع وزيرات منهن وزيرة للدولة. كما شملت الحكومة الثانية للجمهورية الرابعة أيضا أربع وزيرات منهن وزيرة للدولة بينما كانت هناك ثلاث وزيرات في الجمهورية الثالثة منهن وزيرة للدولة. وخلال الفترة نفسها، انتخبت امرأة واحدة للجمعية الوطنية. والجمهورية الخامسة لا تبشِّر بالخير، فهناك امرأتان فقط في الحكومة وامرأة واحدة في الجمعية الوطنية.

ومع ذلك، تجري المرأة بعض التحسينات في مجالات أخرى، من قبيل الدبلوماسية والتعليم العالي والإدارة المركزية والإقليمية. وفيما يتعلق بحالة التعليمات الإدارية على وجه التحديد، صدرت في رسالة عممتها الحكومة الانتقالية لعام ١٩٩٩ تعليمات إلى الوزراء بتفضيل المرأة في الترقية إلى الوظائف العليا في حالة تساوي المؤهلات والقدرات. ولوحظ، إضافة إلى ذلك، أن هناك زيادة في عدد المرشحات في آخر انتخابات للسلطة التشريعية – إذ بلغ عدد المرشحات ٦٣ منهن ٢٩ من شاغلي الوظائف نفسها، مقابل ٤٠ مرشحة قبل ذلك. وتجدر هنا الإشادة بالمساهمة المقدمة من لجنة شبكة الوزيرات والبرلمانيات التي قامت بحملة لتوعية المرأة وحثت النساء على ممارسة حقهن في التصويت بالإضافة إلى خوض معركة الانتخابات لشغل الوظائف.

واعتمد مؤخرا قانون ينشئ نظاما للحصص لصالح المرأة. ووفقا لأحكام هذا القانون، ينبغي أن تكون نسبة النساء المرشحات لمختلف الوظائف التي يتم شغلها بالانتخاب ٢٥ في المائة على الأقل على كل قائمة، مع تخصيص ١٠ في المائة من الوظائف للمرأة. كذلك يجب أن تشغل المرأة ٢٥ في المائة من الوظائف في الحكومة وفي الإدارة المركزية والإقليمية ومن الوظائف العليا الأخرى التي يتم شغلها عن طريق التعيين.

وما زال يتعين فعل الكثير، ولكن لا بد من تشجيع ما تم إنجازه وتحتاج الاستراتيجيات الجاري تنفيذها إلى دعم كامل من المجتمع الدولي من أجل التغلب على التحديات التي نواجهها في مطلع القرن الحادي والعشرين الذي يتميز بالعولمة.

ونحن بصدد التحديات، أود أن أؤكد أن بلدي ما زال مقتنعا تماما بوجوب تركيز الاهتمام بصورة متصلة على مسؤولية الجميع وتعبئة كل الجهود من خلال شراكة عالمية دينامية بغية تحقيق إمكانية حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية، والمساواة بين الجنسين لكي يصبح كل هذا حقيقة وواقع.

ولكن كيف نستطيع تحقيق تلك الأهداف ونحن ما فتئنا نرى التخفيضات الشديدة في المساعدة الإنمائية الدولية التي تعتبر المصدر الأساسي للدعم المالي الخارجي المقدم إلى أفقر البلدان، دون أن يكون هناك رد فعل من جانبنا على تلك التخفيضات؟ وكيف نستطيع تحقيق هذه

الأهداف، في حالة عدم استفادة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مثل بلدي، من شروط أكثر مرونة لتخفيف عبء الديون التي تجهد مواردها الشحيحة بالفعل؟

هذه هي بعض الأفكار التي أردت عرضها على الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة خوفيفا أندار باراوانسا، وزيرة الدولة لتمكين المرأة في إندونيسيا.

السيدة باراوانسا (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني ويسعدني أن أكون بينكم اليوم في هذه الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

وإندونيسيا، بوصفها بلدا ناميا، تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية، وسياسية هائلة، قد وجدت أن مهمة تحويل المفاهيم العالمية لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين إلى استراتيجيات عملية على المستوى القطري مهمة شاقة؛ و لم يكن من السهل أيضا مطابقة أفضل الممارسات لتعزيز رفاه المرأة في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فقد استلهمنا الالتزام الشديد من جانب المجتمع الدولي لتحقيق منهاج عمل بيجين واستراتيجيات نيروبي التطلعية وكذلك الجهود الجارية لمراعاة المنظور الخاص بنوع الجنس في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها.

وفي عام ١٩٩٩ اعتمدت الجمعية الشعبية في إندونيسيا الخطوط العريضة للمبادئ التوجيهية الجديدة لسياسة الدولة العامة التي تقوم، في جملة أمور، بتحديد المساواة بين الجنسين والعدالة للجنسين، كهدف من أهداف التنمية الوطنية. وفي الوقت نفسه، أجرت وزارة الدولة لتمكين المرأة، التي أعيد تشكيلها مؤخرا، عملية إعادة تنظيم داخلية واستعراض للسياسات، أدت إلى تغييرات بعيدة المدى فيما يتصل بكيفية تحديد الوزارة لرسالتها وتنفيذها لها. ونقوم حاليا بصياغة تعليمات رئاسية لتأكيد الأدوار والمسؤوليات المشتركة من أجل إدماج المرأة في التيار الرئيسي.

ومن أجل الحصول على تأييد على الصعيد الوطني في سعينا إلى إدماج المرأة في التيار الرئيسي، أنشئت مكاتب لتمكين المرأة في ١٤ من ٢٧ مكتبا للحكم المحلي. وهناك ٨٩ مركزا لدراسات المرأة موجودة في أنحاء البلد. وإضافة إلى ذلك، توجد مؤسسات عديدة تعمل لوضع حد للعنف ضد المرأة ولتعزيز حقوق الإنسان للمرأة، منها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لحماية الطفولة، واللجنة الوطنية للعنف ضد المرأة.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، عززت إندونيسيا التزامها بهدف القضاء على العنف ضد المرأة بوصفه الحاجز الأساسي أمام المساواة بين الجنسين. وفي ذلك الوقت، أصدرت وزيرة الدولة لتمكين المرأة، رسميا، إعلانا مشتركا للحكومة والمجتمع المحلي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، ووضعت خطة عمل وطنية بالمشاركة بين الحكومة والمجتمع المدني على أساس سياسة ''عدم التساهل إطلاقا''.

وفي شباط/فبراير من العام الحالي، وقّعت إندونيسيا البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتقوم الحكومة حاليا بإعادة النظر في جميع القوانين واللوائح الإندونيسية، من منظور يراعي اعتبارات نوع الجنس لتحديد تلك التي تنطوي على تمييز ضد المرأة. وقامت مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية النسائية، وجماعات حقوق الإنسان للمرأة ومنظمات حقوق الإنسان في إندونيسيا، بدور هام بوصفها شريكة ومؤيدة لتنسيق تعديلات القوانين والسياسات والبرامج، بغرض

مواءمتها مع الاتفاقية ومنهاج بيجين واستراتيجيات نيروبي التطلعية.

لقد كان للأزمة المالية أثر عميق على نوعية حياة جميع الإندونيسيين، وعلى المرأة بوجه خاص. وأظهرت دراسة استقصائية وطنية أجريت في عام ١٩٩٨ أن المشكلة تفاقمت نتيجة لأن ١٢,٩٥ في المائة من الأسَر الإندونيسية ترأسها نساء، وأغلبهن من المطلقات أو الأرامل أو العاملات خارج المنزل. وتوضح الدراسات أن عددا كبيرا بشكل غير متكافئ من الأسَر الفقيرة ترأسها المرأة ولا تتوافر لتلك الأسر الرعاية الكافية للأطفال، مما له أثر معاكس على نمو الأطفال وتنميتهم، لا سيما الإناث منهم. وأدت الأزمة الاقتصادية أيضا إلى زيادة في معدل وفيات الأمهات وحالات الفقر بين النساء، إلى جانب إساءة استعمال المخدرات. وتضطلع إندونيسيا ببرامج مختلفة استجابة لتلك التحديات.

ومن هذه البرامج تعزيز وإنعاش مراكز خدمة المجتمع المسماة بوسياندو (POSYANDU). وهناك أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من تلك المراكز تنتشر في المناطق الحضرية والريفية. وهذه المراكز توفر أساسا خدمات متكاملة في مجال الصحة والتغذية وتنظيم الأسرة وأنشطة تهدف إلى توفير دخل للمرأة كجزء من سياسة التخفيف من حدة الفقر. ونظرا لأني أشغل منصب رئيسة المجلس الوطني لتنسيق أنشطة تنظيم الأسرة، أعتزم شن حملة للتثقيف الاجتماعي من أجل تقليص معدل وفيات الأمهات والرضع، والمساعدة على الوقاية من انتشار الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك من خلال تشجيع قيام الأزواج بدور أنشط في الصحة الإنجابية.

ولا يزال الزواج في سن مبكرة شائعا في كثير من أرجاء البلد، وهو يعرِّض الفتاة الطفلة إلى مخاطر صحية. كما أنه يقف في طريق حصولها على التعليم الذي يمدها بالمعرفة والمهارات اللازمة لإعطائها القوة والقدرة على تحسين حياتها. وهكذا من الضروري القضاء على الحواجز الاجتماعية والثقافية التي تقف أمام التعليم السليم للمرأة والفتاة، بما في ذلك الممارسة الشائعة المتعلقة بالزواج المبكر.

وتحاول الحكومة أيضا التمسك بحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في مكان العمل. وبعد أن صدّقت إندونيسيا على جميع الاتفاقيات المحورية لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك الاتفاقية رقم ١٨٢ بشأن القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال، فإنها تشرع في برنامج لإصلاح قوانين العمل. وزيادة على ذلك تلتزم إندونيسيا بعكس مسار الآثار الضارة للأزمة على المرأة وإزالة الحواجز المختبئة التي تمنع مشاركتها الكاملة في الحياة السياسية والتنمية الاقتصادية. كما أننا نتخذ إجراءات فورية وقوية لوقف الممارسات القاسية مثل الاتجار في النساء والأطفال، ودعارة الأطفال والإباحية.

ويسرنا أن نشير إلى أن منظمات المرأة وحقوق الإنسان غير الحكومية على الصعيدين الوطني والدولي قدمت دعمها ومساعداتها إلى العاملات المهاجرات الإندونيسيات. ونأمل أن يتمكن المزيد من البلدان والمنظمات غير الحكومية من التكاتف لإعطاء العاملات المهاجرات حياة آمنة وكريمة.

وفي محاولتنا النبيلة المشتركة لتحسين وتشجيع حقوق المرأة والطفل، أمامنا في إندونيسيا طريق طويل ينبغي إن نقطعه، ولا شك أن هناك حاجة إلى الدعم والتعاون الدوليين. ومع ذلك، فإن إندونيسيا تظل ملتزمة بمساعدة المرأة والطفل على إدراك حقوقهم الإنسانية الكاملة ونوعية معززة من الحياة. ولتحقيق المساواة والإنصاف والعدالة بين

الجنسين، نتعهد باستعدادنا للعمل سويا مع جميع أعضاء المجتمع الدولي في تعزيز وضع المرأة في كل مكان لصالح البشرية جمعاء.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة إلى معالي السيدة شيرلي غبوجاما، وزيرة شؤون الرعاية الاجتماعية ونوع الجنس والأطفال في سيراليون.

السيدة غبوجاما (سيراليون) (تكلمت بالانكليزية): أحمل إليكم تحيات من حكومة وشعب سيراليون، ولا سيما المرأة العاملة على الصعيد الشعبي، والرجال الذين يعملون بمشاركتنا لتحقيق تكافؤ الأوضاع والفرص لكل من الرجال والنساء.

ويرحب وفدي بهذه الفرصة لتقييم ما أنجزناه في سيراليون في السنوات الخمس الماضية لتمكين المرأة من أن تكون أكثر فعالية في تحالف قوي كشريكة متكافئة مع الرجل، ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين. ولا يمكن تحقيق تقدم المرأة في سيراليون أو أي مكان آخر من العالم خارج هذه المشاركة التي تعالج بصورة منفردة بوصفها قضية نسائية. ولا يمكننا أن نحقق أهدافنا بنفسنا وبدون تعزيز المشاركة في الشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والثقافية.

وإزاء هذه الخلفية من العمل بالمشاركة بين الحكومة والمجتمع المدني، وبين المرأة والرجل، وبين أغنى الدول وأفقرها، وبين القوي وغير القوي، وبين المجتمع الدولي ودولنا المنفردة، يجب استعراض منهاج عمل بيجين وتقييمه.

وخلال نظرنا في موضوع هذه الدورة الاستثنائية المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“، يجب أن يكون واضحا في أذهاننا أننا عندما نتكلم عن المساواة، إنما نعني الفرص المتساوية، والحقوق المتساوية، والوضع المتساوي، والنهج المتساوية لمشاكلنا المشتركة. والأمر ليس مسألة قوة جسمانية أو حتى شجاعة، لأن المرأة لها أيضا تلك الصفات، بالإضافة إلى صفاتها الخاصة المتعلقة بالجمال والرقة والعزم والإدراك الخاص.

لقد استمعت الأمم المتحدة إلى صيحات المرأة في أوائل السبعينات، ترد بكثير من الإجراءات الموجبة قبل بيجين. ولكن منهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥ هو الذي بيّن برنامجا كاملا وتاما في مجالات الاهتمام الحاسمة الواجب التغلب عليها في هذا القرن، وليس في القرن القادم. وهذا هو السبب في أننا نثق بأنه، بهدف تحقيق عالم أسعد، فإن الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر مع توصياتها لقمة الألفية سوف تأخذنا إلى ما يتجاوز بيجين + ٥ بمسافة طويلة بدون استبعاد أي شيء مما حققناه في بيجين.

واعتمدت سيراليون منهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥، ولكنه كانت هناك هياكل مؤسسية قليلة للتصدي للحالة، وكانت هذه الهياكل مفككة بشكل عام. وهكذا، ففي عام ١٩٩٦، ومع أول حكومة منتخبة ديمقراطيا خلال عقدين، أنشئت وزارة شؤون نوع الجنس والأطفال، ليس فقط لمناصرة وتأمين التوزيع الأعدل والاستخدام الرشيد للموارد المالية والتنظيمية العامة ولا سيما من أجل المرأة والطفل، وإنما لتنسيق ووضع الاستراتيجيات لتوطيد العلاقات المتبادلة بين الحكومة والمؤسسات الخاصة والوكالات الدولية التي تعالج القضايا المشمولة تحت مجالات الاهتمام الاثنى عشر.

وتضم الهياكل المؤسسية الأخرى التي أنشئت وحدة لبحوث المرأة، ومركز لنوع الجنس والبحوث والتوثيق في جامعة سيراليون. واتخذت النساء بأنفسهن المبادرة لإنشاء هياكل غير حكومية لتسهيل منهاج عمل بيجين، بما في ذلك منظمات مثل حملة الحكم الصالح، ومحفل المرأة، وفصل

سيراليون من محفل تعليم المرأة الأفريقية، واتحاد سيراليون لنساء الجامعات، واتحاد الصحفيات، وجمعية اتحدن أيتها الشقيقات، ومؤخرا، شبكة الوزيرات والبرلمانيات، وذلك تسمية للقليل منها.

وفي ميدان النفوذ واتخاذ القرارات، عيّنت حكومة سيراليون النساء في الوزارات الهامة لنوع الجنس وشؤون الأطفال، والخارجية والتعاون الدولي، والإسكان والتخطيط القطري، ومؤخرا، وزارة التنمية والتخطيط الاقتصادي. وعينت النساء رئيسات للجان هامة، مثل لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكرئيسات لمنظمات شبه حكومية مثل المنظمات التي تتعامل مع خدمات التعدين والخدمات العامة. كما زاد عدد النساء في الوظائف الوزارية الصغيرة، ورغم أن الرجال ظلوا يسيطرون على التمثيل البرلماني، بنسبة ٩٢,٢ في المائة، فإن تمثيل النساء بنسبة ٧,٨ في المائة يشهد تحسنا عندما يقارن بالحالة قبل بيجين.

ومما يدعو للأسف، فيما يتعلق بالمرأة والصراع المسلح، أنه أثناء حرب المتمردين الوحشية التي سادت في سيراليون، خُطفت النساء، ولا سيما الفتيات الصغيرات واغتصبن واستخدمن عبيدا للجنس. وبالرغم من هذا ظلت المرأة باسلة. وقامت المرأة بالتشجيع والمشاركة في تسوية المنازعات عن طريق التفاوض والوساطة والحوار والتحكيم والمصالحة. ومن أهم الإسهامات التي تقدمها المرأة لتوطيد السلام في بلادنا منذ اتفاق لومي للسلام لعام ١٩٩٨، خروجهن في أعداد ضخمة منذ عدة أسابيع اعتراضا على الاحتجاز غير القانوني لحوالي ٥٠٠ من موظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال حفظ السلام من جانب متمردي الجبهة الثورية المتحدة. وبعد يومين، خرجت النساء مرة أخرى واشتركن في مظاهرة وطنية ضخمة من أجل السلام. وكانت النتيجة أن قتل ٢١ شخصا بطلقات الرصاص، من بينهم نساء، وتسبب المتمردون في إصابة كثيرين بجراح. وكان ذلك نقطة تحوُّل في البحث الجاري عن السلام.

وفي مجال مكافحة الفقر، نكثف تنفيذ برامج التخفيف من حدة الفقر، ونبدأ عملا استراتيجيا محوره سياسة قوية تستهدف ضحايا الحرب. وترأس إحدى الشابات برنامجا للعمل الاجتماعي من أجل التخفيف من حدة الفقر يراعي إدماج نوع الجنس في أنشطته.

وتجري أيضا معالجة المشاكل الصحية للمرأة والفتاة مع إيلاء اهتمام خاص بمعدلات وفيات الأمهات، والإجهاض غير المأمون، وحمل المراهقات والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي كل ذلك، يساندنا المجتمع الدولي بقوة من خلال منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وتعطى أهمية لتعليم المرأة والطفلة. ومن الإنجازات الهامة إعادة تشكيل نظام التعليم، لأغراض منها إيلاء الاهتمام لتعليم الطفلة، وبخاصة في مجال العلوم الذي خضع لسيطرة الذكور فيما قبل. وفي مجال التدريب، أنشئ الكثير من المؤسسات التقنية والمهنية من أجل الوفاء باحتياجات التدريب لدى جميع الشباب، بما فيهم الفتيات. وبالدعوة المحسّنة، تملأ هذه المؤسسات التقنية والمهنية، ولا سيما المؤسسات المخصصة للفتيات، ما كان يشكل فراغا كبيرا جدا في نظام التعليم.

وبالنسبة للطفلة في سيراليون، فإن الممارسات التقليدية في إطار الثقافات المختلفة لا تزال تشكل تحديات خطيرة في وجه تقدمها. ومع ذلك، هناك مشكلة جديدة وهامة، وهي زيادة عدد الأمهات الفتيات، نتيجة للاغتصاب وخطف المتمردين للأطفال. وكثير من صغار الفتيات اللاتي أطلق سراحهن عقب اتفاق لومي للسلام كن إما حوامل

أو لديهن أطفال رضّع. وهناك سياسة تعليمية جديدة أعلنت عام ١٩٩٥ تساعد الحالة عن طريق التشديد على اتخاذ إجراءات إيجابية لصالح برامج التعليم الأساسي للفتيات.

وأكثر من ٧٠ في المائة من نسائنا أميات. وظلت المرأة إلى عهد قريب تحصل على نصيب ضئيل جدا في مجال فرص التعليم ومزاياه. ولهذا، فإن الاهتمام بتعليم الطفلة بوصفه مجالا يحظى بالأولوية أمر مفهوم وله ما يبرره.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، يجري اتخاذ خطوات ملموسة لإنشاء وتدعيم الآليات المحلية من أجل النهوض بالمرأة في المجال التجاري مع إمكانية الحصول على خطط الائتمانات الصغيرة، والوصول إلى المؤسسات المالية، وتطوير المهارات، مما يسفر عن زيادة مستمرة في المشاريع التجارية الصغيرة التي تمتلكها المرأة. وعلى سبيل المثال، تكفل وحدة نسائية خاصة في وزارة الزراعة إمكانية حصول المرأة على الخدمات الزراعية، والاتصال بالمانحين وغيرهم من الشركاء في عملية التنمية لبناء قدرات المرأة على الاضطلاع بالأنشطة المتصلة بالزراعة.

وفي وسائط الإعلام، يجري بث المزيد من الوعي بحقوق المرأة، ومشاركتها، وتدريبها فيما يتعلق بشؤون وسائط الإعلام. ومنذ عقد مؤتمر بيجين، أنشئت رابطتان لوسائط الإعلام: رابطة سيراليون للمرأة في وسائط الإعلام، وتحالف الصحفيات.

وبغرض تقليل العنف ضد المرأة إلى الحد الأدنى، ورغبة في الإعراب عن اهتمامنا، فقد ركّزنا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وشجبنا مستوى الخطف، والاغتصاب، والعنف، والبتر، والتشويه، وغير ذلك من الفظائع التي عانت منها النساء والفتيات بوجه خاص. والمنظمات النسائية غير الحكومية، ووزارة الخدمة الاجتماعية، بمساعدة منظومة الأمم المتحدة، تعمل الآن معا لإنشاء مركز تقصده النساء اللائي يتعرضن للعنف، وبخاصة لكي يحصلن على خدمات قانونية مجانية. وفي نفس الوقت، تواصل الحكومة وشركاؤها تقديم خدمات المشورة، والتعليم الطبي والصحي للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للاعتداء والإيذاء الجنسي.

وفيما يتعلق بالمرأة وحقوق الإنسان، تستمر توعية الجمهور بحقوق المرأة في مختلف وسائط الإعلام، بما فيها برامج الإذاعة والتلفاز، وأجريت في عام ١٩٩٨ مشاورة على الصعيد الوطني، يسّرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واشترك في تنفيذها وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون الأطفال ونوع الجنس، ووزارة الحكومة المحلية، فيما يتعلق بالقوانين العرفية. ولدينا أيضا فريق من الممارسات القانونيات، اللاتي يدرسن قوانيننا في الوقت الحالي بهدف التعرف على أية أحكام تمييزية والسعي إلى تنقيحها.

ورغم كل الصعوبات والمشاكل التي سادت طيلة فترة السنوات الخمس التي تلت مؤتمر بيجين بسبب حرب المتمردين التي لا معنى لها، فمن الواضح أن أي نجاح أحرزناه لم يتم إلا بفضل العمل المتواصل الذي جرى أثناء الفترات القصيرة جدا التي عم فيها السلام، والتي لم تزد عن سنتين ونصف، وهي ليست إلا نصف الفترة قيد الاستعراض.

إن نجاح أي سياسات تنتهجها الحكومات لتمكين المرأة لا يعتمد فقط على المؤسسات، والمنظمات، والشبكات التي نقيمها ونصوغها بوصفنا نساء لكي نواصل الضغط، بل يعتمد أيضا على إخلاصنا لهذه القضايا بوصفنا نساء. وهناك نساء كثيرات يمتنعن عن القيام بما يجب عليهن القيام به، ويتركن ذلك للرجال. ولا يمكننا أن نفعل ذلك. فالقطاع الخاص في المجتمع ينبغي أن يكون ملتزما أيضا – ويجب أن يكون على المرأة التزام – إذا كان لنا أن نحقق أي تقدم.

ويرجع كثير من الفضل في إحراز أية منجزات حققناها في بلدي، سيراليون، إلى وكالات الأمم المتحدة والحكومات الصديقة، وشركائنا في الساحة الدولية. ولولا دعمها، لما تمكّنا أبدا من تحقيق التنمية وإرساء السلام. وأشكر الله على الإفراج عن رهائن الأمم المتحدة، إلا أنه يجب ألا يغيب عن ذهننا أنه ما زال هناك آلاف من مواطني سيراليون لاجئين أو مشردين – ومعظمهم من النساء والأطفال – ولا يزال بعضهم محتجزين رغم إرادتهم على يد المتمردين، مع استمرار الفظائع والانتهاكات الموجهة ضد المرأة. ويجب إطلاق سراحهم أيضا، كما يجب تقديم المساعدة إليهم لكي يستأنفوا حياتهم الطبيعية.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أناشد المجتمع الدولي من خلال هذه الدورة الاستثنائية لكي يساعدنا على مواصلة الالتزام بالعمل على تنفيذ منهاج عمل بيجين أولا، بوضع خطة عمل للتصدي لكل مَن يساهم – في المجتمع الدولي – بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إطالة أمد الصراع القائم في سيراليون؛ وثانيا، باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد البيع غير المشروع لماس سيراليون، الأمر الذي يغذي نيران الصراع ويجلب الآلام والمعاناة الشديدة على شعبنا، وبخاصة على النساء، اللاتي نجتمع هنا اليوم لنكرمهن؛ وثالثا، بمساعدتنا على تدعيم الآلية الحكومية بغية إيجاد تنسيق أكثر فعالية لقضايا المرأة؛ ورابعا، بمواصلة تقديم المساعدة إلى أفقر الدول الفقيرة في شكل تمويل يكفي لتلبية الضرورات الاجتماعية الماسة لدى مَن ترملن بسبب الحرب واللاتي يرأسن أسرهن وبيوتهن.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة راشيل ديا، وزيرة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالأسرة والمعوقين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة ديا (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلمت بالفرنسية): نجتمع هنا اليوم، بعد خمس سنوات من بيجين، لتقييم ما تحقق من الجهود للوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها لتحسين وضع المرأة. وهذا التقييم، الذي هو جهد مشكور للأمم المتحدة، كان ضروريا لتقدير المكانة التي تحتلها المرأة في كل من بلداننا.

وقبل أن نفعل ذلك، سيدتي الرئيسية، وبالنيابة عن وفد جمهورية أفريقيا الوسطى، أتوجه إليك وإلى أعضاء هيئة المكتب بأحر تهانينا بمناسبة انتخابكم. إن المزايا الخاصة للرئيسة تضمن نجاح عملنا، ونود أن نؤكد لها تعاون وفدنا الكامل تحقيقا لهذا الهدف.

كما أود أن أنقل لكم تمنيات فخامة الرئيس آنج – فيليز باتاسيه رئيس جمهورية ودولة أفريقيا الوسطى والسيدة قرينته، بالنجاح لهذه الدورة الاستثنائية، مؤكدين تمسكهما الثابت بالمثل العليا للأمم المتحدة.

ويسعدني أن أجدد الإعراب للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، الذي منحنا الشرف بزيارته لنا في جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخرا، عن تقديرنا الكبير للجهود التي يبذلها من أجل السلام والتنمية في العالم، وفي بلدنا بصفة خاصة، من خلال وجود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والممثلة الآن في مكتب الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد شاركت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بنشاط في مؤتمر بيجين، وأيدت القرارات والتوصيات التي اعتمدت في هذا الاجتماع الهام. وإن جمهورية أفريقيا الوسطى، شأنها شأن دول العالم الأخرى، قد التزمت باتخاذ التدابير الملموسة اللازمة لترجمة هذه القرارات والتوصيات إلى واقع. وقبل أن أعطي فكرة عامة عن تنفيذ منهاج عمل بيجين في جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أولا أن اضطلع

بواجب نبيل، وهو أن أعرب، بالنيابة عن حكومتي، عن الشكر العميق والامتنان الصادق للمجتمع الدولي، الذي تصرّف بسرعة لوقف دوامة الحرب الأهلية، التي كانت قد بدأت في بلدي عام ١٩٩٦.

إن منهاج عمل بيجين قد بدأ تنفيذه في جمهورية أفريقيا الوسطى في سياق اقتصادي، واجتماعي، وسياسي صعب بصورة خاصة، تخللته ثلاث ثورات للجيش خلال عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، إلى جانب الصعوبات المتعلقة بتوقيع الاتفاق مع مؤسسات بريتون وودز، وتفشي الفقر بين السكان بشكل عام، ولا سيما النساء.

وبعد مؤتمر بيجين، عملت الحكومة أولا على تعزيز الآلية المؤسسية للنهوض بوضع المرأة. وترجم ذلك إلى إلغاء مركزية الوزارة المعنية بشؤون المرأة في المكاتب الإقليمية، وتعزيز القدرة التقنية، وإلغاء مركزية اللجنة الوطنية للحوار من أجل النهوض بالمرأة، وهي هيئة استشارية لتنسيق كافة التدابير التي تتخذ لمصلحة المرأة على المستوى الوطني.

وسوف يستمر تعزيز هذه الآليات المؤسسية على الأمد القصير من خلال إعادة تشكيل اللجنة الوطنية للحوار وتحويلها إلى مجلس وطني للتنسيق والحوار للنهوض بالمرأة يصبح مرتبطا بمجلس الوزراء. وسيضم هذا المجلس كبار مسؤولي الدولة: رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء. ويشارك في المجلس ممثلون لجميع الإدارات الحكومية رفيعة المستوى، إلى جانب ممثلي المنظمات غير الحكومية، ومديري برامج وكالات الأمم المتحدة.

وتتجه النية إلى تعزيز القدرات التقنية للمنظمات غير الحكومية كل في مجال اختصاصها، بغية تعظيم فرص النجاح في تنفيذ السياسة الوطنية بشأن النهوض بوضع المرأة. وبالفعل، ومنذ انعقاد قمة بيجين، وبحفز من اللجنة الوطنية للحوار، لوحظ تزايد الوعي بين النساء في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن وضعهن، وبصورة أساسية من خلال تحسين أحوالهم المعيشية، ومساهمتهن الكبيرة في مكافحة الفقر في بلدهن. وقد ترجم هذا الوعي إلى إنشاء ما يزيد على ٢٠٠ من المنظمات غير الحكومية والرابطات النسائية التي تشارك في كل مجالات الحياة الاجتماعية.

وتنشط هذه المنظمات غير الحكومية اليوم نشاطا كبيرا، إلا أنها، ولسوء الطالع، تواجه صعوبة بالغة في تمويل أنشطتها، وهي مشكلة لا تستطيع الحكومة أن تستجيب لها بكفاءة نظرا لمشاكل السيولة التي تواجهها الحكومة منذ سنوات. لذلك، أود أن استخدم هذا المحفل، لأطلب إلى الشركاء التنمويين لبلدي، ولا سيما المنظمات النسائية غير الحكومية في البلدان المتقدمة النمو، أن تمد يد العون إلى الشقيقات في أفريقيا الوسطى، حتى يمكنها أن تؤدي دورها كاملا، لا في أفريقيا الوسطى فحسب، بل وفي جميع أنحاء العالم، فالمرأة هي العنصر الأساسي في التنمية البشرية المستدامة.

وبمجرد تحقق هذا المطلب الأساسي، أعادت الحكومة تحديد السياسة الوطنية للنهوض بالمرأة على أساس منهاج عمل بيجين، فقامت بإدماج المعطيات الوطنية الجديدة. وروعيت بذلك اثنتا عشرة من الأولويات الجديدة.

وفيما يتعلق بحماية المرأة ومشاركتها في صنع القرار، أود الإشارة إلى التعجيل باعتماد قانون الأسرة الذي صدر في عام ١٩٩٨.

ولا يزال وصول المرأة في أفريقيا الوسطى إلى مناصب صنع القرار أدنى بكثير من نسبة ٣٠ في المائة التي أوصت بها الأمم المتحدة. إلا أن ثمة تقدما ملموسا في مشاركة النساء في مجال النشاط السياسي الوطني، ويمكن تبين ذلك من خلال عدد النساء النائبات في الجمعية الوطنية، الذي زاد من ٣ سيدات من مجموع ٨٥ في الفترة ١٩٩٣-

١٩٩٨، إلى ٨ سيدات من مجموع ١٠٩ في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤. وتعزى هذه الزيادة إلى انضمام أعداد كبيرة من النساء إلى الأحزاب السياسية في أعقاب حملات التوعية المكثفة. وهناك ثلاث سيدات في الحكومة أيضا.

وإن مسألة السلام جديرة باهتمام خاص. ولذا، فإنني أطلب إلى الحاضرين اتخاذ التدابير نحو ضمان التزام حازم من جانب المجتمع الدولي بالعمل إزاء الأسباب الجذرية للصراعات، لأنه لا تنمية دون سلام. وأود في هذا الصدد أن أبين أن مشاركة المرأة كانت واضحة في تسوية الصراعات الناجمة عن الثورات، وذلك من خلال الرابطات النسائية.

وفي مجال الصحة، هناك العديد من الدراسات التي تبين الأسباب التي تجعل المرأة عُرضة لمشاكل صحية، منها ما يلي: المهام الشاقة التي تؤديها، وعدم سيطرتها على نشاطها الجنسي والإنجاب، والتعقيم الذي ارتفع معدله إلى ٢٦ في المائة، وسوء التغذية، وعدم توفر خدمات الصحة الأساسية بصورة كافية، والممارسات التقليدية الضارة بصحة المرأة، ويأتي على رأس هذه الأسباب عدم كفاية حصول النساء على الخدمات الصحية لافتقارهن إلى الوسيلة التي يدفعن بها التكاليف.

وقد دفعنا هذا الشاغل إلى إدماج الصحة، لا لتصبح على رأس أولويات الحكومة فحسب، بل لتصبح ثاني الأولويات في سياستنا الوطنية للنهوض بوضع المرأة.

ووفقا لذلك، وجِّه اهتمام خاص لصحة الأم والطفل، وتنظيم الأسرة؛ ومكافحة الممارسات الضارة بالنساء والفتيات، والعنف الموجه إليهن؛ والصحة الإنجابية والجنسية للنساء والفتيات.

ومن حيث العنف، تقع المرأة في جمهورية أفريقيا الوسطى ضحية للممارسات التقليدية الضارة بصحتها كل يوم. ويتخذ هذا العنف أشكالا عديدة منها ختان الإناث والزواج والحمل المبكر؛ وسوء المعاملة في الأسرة أو العنف المنزلي؛ واضطهاد الأرامل؛ والاعتداء والضرب؛ والاغتصاب؛ والمضايقة الجنسية، وهذه الأفعال المسموح بها من الناحيتين الاجتماعية والثقافية، ترتكب علنا وبحرية، في مخالفة صارخة للقوانين التي تحرِّمها، وأصبحت مقبولة اجتماعيا في بعض الأحيان.

ولمعالجة هذه الحالة، أنشأت الحكومة في عام ١٩٩٦ لجنة وطنية لمكافحة الممارسات التقليدية الضارة بصحة النساء والفتيات والعنف الموجّه إليهن. وتقوم هذه اللجنة بحملات لزيادة الوعي في المناطق التي تنتشر فيها تلك الأفعال بدرجة أكبر. غير أنه، تجدر الإشارة إلى أن أنشطة اللجنة محدودة بسبب النقص الملحوظ في الموارد.

ويؤثر الفقر المتزايد في جمهورية أفريقيا الوسطى في النساء أكثر من الرجال. ولهذا السبب، فإن الخطة الوطنية التي يجري وضعها لمكافحة هذا البلاء، تولى اهتماما خاصا للمرأة.

وسوف يعالج نقص أداء المرأة في المجال الاقتصادي من خلال تشجيع الأنشطة التدريبية وإنشاء نظام للتمويل الصغير لدعم مبادرات المرأة، لأن المرأة تساهم بشكل ملحوظ في الناتج الوطني الإجمالي.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): قد تود ممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى إنهاء كلمتها نظرا لنفاد الوقت المخصص لها.

السيدة ديا (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلمت بالفرنسية): إن النظام التعليمي في جمهورية أفريقيا الوسطى لا يتفق مع الواقع الوطني. فالمواد التعليمية تتضمن قوالب تمييزية مع عدم توفر الهياكل الأساسية والمعدات.

ولذلك أتوجه بنداء عاجل من هذا المنبر السامي، للدورة الاستثنائية للأمم المتحدة لاتخاذ تدابير ملموسة

واستثنائية للمساعدة على دعم جهود جمهورية أفريقيا الوسطى في سبيل التنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): مرة أخرى أناشد الممثلين التكرم بالتزام الصمت في قاعة الجمعية العامة من أجل الحفاظ على هيبة الجمعية، ومجاملة للمتكلمين. وأرجو من المتكلمين كذلك الالتزام بالحد الزمني المقرر بسبع دقائق لكل منهم.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لويزا ماريا كوكوليزا، وزيرة النهوض بالمرأة والتنمية البشرية في بيرو.

السيدة كوكوليزا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): باسم حكومة بيرو وبالأصالة عن نفسي، أود أن أرحب ترحيبا أخويا بجميع نساء العالم الحاضرات هنا في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

فبالرغم من الفوارق المادية والثقافية واللغوية الموجودة بيننا، فإننا، كنساء، نواجه نفس المشاكل. ولذلك، علينا الحفاظ على روح التضامن فيما بيننا ومع الذين يحتاجون إلى دعمنا.

وأود أيضا أن أهنئ الرئيس، السيد ثيو بن غوريراب، وأعضاء مكتبه على ما قاموا به من عمل هام.

لقد أكدت حكومة بيرو، ممثلة في السيد البرتو فوجيموري، رئيس الجمهورية، مرة أخرى، في بيجين، إيمانها بأنه ينبغي أن تكون المرأة سيدة مصيرها، وتعهدت بعزم بتنفيذ اتفاقات والتزامات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، التي نعيد تأكيدها اليوم.

ووفقا لذلك، أنشأت حكومة بيرو، في عام ١٩٩٦، وزارة النهوض بالمرأة والتنمية البشرية من أجل تعزيز وتنسيق السياسات العامة وخاصة السياسات الحكومية الرامية إلى النهوض بالمرأة، وأخذت بذلك خطوة تاريخية في سبيل إدماج نهج مراعاة الجانب الجنساني ومطالب المرأة في الأولويات الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الوزارة التي أتشرف برئاستها بتنفيذ الخطة الوطنية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ الرامية إلى توفير فرص متساوية للرجال والنساء. ويشمل إنجاز تلك الخطة جميع قطاعات الدولة.

وأنشئت هيئات عليا أخرى، مثل اللجنة النسائية للكونغرس ومكتب الدفاع العام عن المرأة، بما يتفق مع إرادتنا السياسية للنهوض بمركز المرأة.

ولفترة تزيد عن ١٢ عاما، كان بلدي ضحية هجمات إرهابية، أدت إلى عزلتنا وأثارت الغموض بالنسبة لمستقبلنا. وخلال تلك الفترة، قامت المرأة بدور هام، فأنشأت شبكة اجتماعية وبذلت ما يلزم من جهود لتخطي الأزمة. وأعتقد أننا أبدينا شجاعة كبيرة في مواجهة العنف الإرهابي، الذي أدى إلى قتل آلاف من الزعيمات والمسؤولين المحليين والأبرياء من الرجال والنساء، وآلاف من رجال الشرطة والجيش. وكانت حالة رهيبة بالنسبة لنا، لكننا لم نستسلم. ولا نريد تذكر ذلك الوقت واستعادة معاناتنا، وإن كنا لا نريد نسيانها، كيما نحول دون تكرارها مستقبلا.

ولذلك أيّد شعب بيرو القرار الحاسم الذي اتخذه رئيسنا بالقضاء على الإرهاب، ويسود السلام والديمقراطية في بيرو، في الوقت الحالي.

وتشمل سياسة الحكومة في السنوات الخمس المقبلة الأولويات التالية: مكافحة الفقر؛ وإنشاء الوظائف؛ والتحديث؛ وتنمية بلدنا على نحو شامل.

لقد أخذت الجهود المبذولة لتخفيف حدة الفقر من خلال البرامج الاجتماعية الموجهة نحو المرأة طفرة هائلة إلى الأمام. فأنشئت المدارس لتعليم مهارات القيادة والتفاوض،

ورعاية التقدير الذاتي وتوفير التدريب الذي ييسر دخول المرأة في القوة العاملة.

وتوجد حاليا معايير قانونية في مجال العمالة والأجور تفرض عقوبات على أرباب العمل الذين يمارسون التمييز ضد المرأة بمنحهن أجورا أقل من الرجل. وأعيد حق المرأة في الحصول على إجازة قبل الوضع وبعده وكذلك الحق في الرضاعة الطبيعية لمدة ساعة يوميا. وصدرت أيضا قوانين تحظر الاستغناء عن النساء بسبب الحمل.

واتخذت مبادرات لزيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة بتقديم التدريب والمشورة والقروض المتجددة ومن خلال إنشاء المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، التي أصبحت مصدرا للوظائف لنساء أخر.

ونريد أن تكون نساءنا منتجات ومستقلات اقتصاديا للتقليل تدريجيا من تعرضهن لسوء المعاملة.

واعترافا بأهمية المشاركة السياسية للمرأة، أصدرت الحكومة، في عام ١٩٩٧، قانونا للحصص في الانتخابات البلدية والبرلمانية، أتى بالفعل بنتائج إيجابية. ففي عام ١٩٩٩، أصبح وجود المرأة على مستوى الحكم المحلي ثلاثة أضعاف ما كان عليه، وسوف يتضاعف تمثيل المرأة في الدورة المقبلة للكونغرس، المقرر بدءها في ٢٨ تموز/يوليه. وقد مكّن هذا التدبير رئيسات المنظمات الحضرية والريفية والرياضية والنساء عامة من الاستجابة لتحدي المشاركة في الحياة السياسية.

وخروجا على التقاليد تولت امرأتان رئاسة الكونغرس في السنوات الأخيرة كما رأست المرأة لجانا مختلفة في هذه الهيئة التشريعية الهامة.

وللمرأة في بيرو اليوم مدخل إلى مناصب صنع القرار ومراكز القوة وباستطاعتها أن تؤثر في إحداث التغييرات اللازمة لدعم مجتمع أكثر عدالة وتوجد فيه مساواة بين الجانبين.

وتسليما بأن القضاء على العنف الأسري شرط لا يستغنى عنه لحدوث التنمية البشرية، فقد أعطت جهودنا أولوية لهذا الميدان. وهكذا فإن التشريع المتعلق بالعنف الأسري والصادر في ١٩٩٧ يتم بالتدريج صقله على أساس المعايير والاتفاقات الدولية لضمان حماية أكبر للضحايا. وفي هذا الصدد، نشجع إنشاء مراكز رعاية شاملة ذات كفاءة وجودة عالية مجانية تماما وتوفر لمستخدميها خدمات الشرطة والرعاية القانونية والنفسية والاجتماعية والطبية، وكذلك خدمات الادعاء للشؤون الأسرية. وأنشئت هذه المراكز، المعروفة بمراكز الطوارئ النسائية، على الصعيد الوطني وعملت لتشجيع المزيد من النساء على كسر صمتهن. والصمت هو الذي يتسبب في أحيان كثيرة في أن تعيش ملايين النساء في جميع أنحاء العالم على أمل أن تتغير حالتهن في الوقت الذي لا يفعلن فيه شيئا.

ولقد أكدت حكومتنا أن الاستثمار في القضاء على العنف الأسري هو استثمار في تنميتنا، حيث أن ثقافة السلام التي نتطلع إليها، يجب أن تلقى الدعم من المنزل بينما تعزز الأسَر لكي تتصرف بصورة ديمقراطية وتحترم حقوق أفرادها. وينبغي أن ترتبط الأسرة، التي تعتبر الوحدة الأساسية للمجتمع، بالحب والاحترام وليس بالعنف وسوء المعاملة. وهذا هو السبب في تسمية هذه السنة في بلدي بسنة مكافحة العنف الأسري من أجل إعطاء انتباه أكبر لهذه التدابير. لقد تعهدنا بمهمة تشجيع الرجال على التغيير، وبتحمل مسؤولياتهم العائلية والسيطرة على عواطفهم بما يسمح لبيوتهم أن تصبح، أماكن يسودها الوئام والسلام وينمو أفرادها بنشاط.

ونحن نعترف بأن الصحة من حقوق الإنسان الأساسية. وهو حق يضم حقوقا جنسية وتناسلية. ونحن لا نشجع الإجهاض كطريقة لتنظيم الأسرة، وفي هذا الصدد دأبت حكومتي على تخصيص موارد مناسبة للمرأة في بيرو حتى تتمكن من أن تقرر بنفسها حجم أسرتها ومتى تريد إقامة العلاقات، وكيف تمنع الأمراض التي تنتقل جنسيا، وكيف تحصل على قدر أكبر من الخدمات الصحية وعلى البدائل المختلفة في مجال الصحة الإنجابية.

ومن أجل تخفيض معدلات وفيات الأمهات والقضاء عليها، أنشئ مؤخرا تأمين لجميع نساء بلدي، وعززت تدابير منع حالات الحمل لدى المراهقات. وإنني لا أود أن أرى، سواء في بلدي أو في العالم، مراهقة تصبح حاملا نتيجة حادثة أو نقص في الخبرة أو افتقار إلى المعلومات.

ونظرا لأن التعليم هو حجر الزاوية لبناء مجتمع مؤمن بالمساواة وديمقراطي، تم اتخاذ عدد من التدابير لزيادة حضور الشابات في مدارس النظام التعليمي. ولقد وضعنا تركيزا خاصا على حماية الصحة ورعايتها عن طريق التأمين المدرسي المجاني لجميع طلبة بلدي. كما قمنا بحملات شاملة في منع الإساءات الجنسية والإساءة إلى الأطفال. وتركزت جهودنا على سد الثغرات بين الجنسين في معدلات الحضور بمدارس البنات. وانعكس هذا في التغيرات في مواقف الآباء الذين كانوا على مر التاريخ يعطون أولوية لتعليم أطفالهم الذكور. وثمة مؤشر آخر هو أن عدد النساء بين الأعمار ١٥ و ٢٤ سنة اللاتي يحضرن الكليات والجامعات يتساوى الآن مع عدد الرجال.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ ممثلة بيرو بانقضاء الوقت المخصص لها وبأنها قد ترغب في إنهاء بيانها الآن.

السيدة كوكوليزا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): وفي المعركة لمكافحة أمية الأنثى، نجحنا في تقليل معدل الأمية للمرأة من ١٨,٣ في المائة عندما توليت منصبي، إلى ٧,٨ في المائة عام ١٩٩٩.

ويوضح ما حققناه في بيرو أنه عندما توجد إرادة سياسية ورغبة في العمل يمكن تحقيق الأهداف التي تبدو مستحيلة. وهذا هو السبب في أن وزارات شؤون المرأة هي في يد المرأة، للرؤية من خلال عيون المرأة، والشعور بقلب المرأة. وهذه السنة تشرفنا برئاسة الدورة الثامنة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث اعتمد بالاجماع توافق آراء ليما. وتمثل تلك الوثيقة موقف منطقتنا في هذه الدورة الاستثنائية الهامة للجمعية العامة.

وإن المهمة الشاقة المتعلقة باحترام حقوق المرأة والاعتراف بها، مهمة ينبغي علينا جميعا تأديتها. وهذا هو السبب بأنني أريد أن أقول بصوت مرتفع وواضح إن حكومتي تتعهد بعدم الرجوع خطوة واحدة عن توافق الآراء الإقليمي، وبأن نستمر بتصميم في تنفيذ منهاج عمل بيجين. ونحن النساء لا نستطيع أن ننتظر أطول من ذلك. ولا يمكننا أن نظل صامتات. لقد حان الوقت لكي تسمع أصواتنا ولكي ننتقل من الكلمات إلى الأعمال.

إننا ندخل قرنا جديدا، قرن المرأة. وسوف نبين أنه عندما تعمل المرأة، لا وجود للمشاكل والصعوبات والألم، وأن المرأة تتقدم لأنها ولدت شجاعة. وأود مرة أخرى أن أقول إن مستقبل العالم بأسره في يد المرأة وإننا سوف نعمل من أجل نساء العالم ومن أجل نساء البلدان التي تحتاج إلى ذلك كثيرا، وكذلك من أجل فتياتنا. أدعو أن يباركم الرب وأن تعودوا جميعا إلى بلادكم سالمين.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أذكّر الوفود بأنه، طبقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الأولى من الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين، لا تزيد البيانات في المناقشة في الجلسة العامة عن سبع دقائق، حتى يمكن إفساح المجال لكل المتكلمين المدرجين على القائمة في كل جلسة.

والآن أعطي الكلمة لمعالي السيدة جوليين نغوسوم، وزيرة شؤون المرأة في الكاميرون.

السيدة نغوسوم (الكاميرون) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر الرئيسة على إعطاء وفدي الفرصة للإدلاء ببيان خلال هذه الدورة الاستثنائية الهامة جدا للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن موضوع "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين".

ويود وفد الكاميرون بقيادتي، وهو يأخذ الكلمة للمرة الأولى، أن يهنئ الرئيسة ويتمنى لها المزيد من النجاح والهداية من الرب، لبقية ولايتها.

ما فتئ منهاج عمل بيجين ينفّذ في إطار سياق اقتصادي كبير يتصف بأزمة اقتصادية ومالية قاسية أصابت بلدي لأكثر من نصف عقد. ونتيجة لذلك اضطرت حكومة الكاميرون إلى تخفيض النفقات في القطاعات الاجتماعية. وأدى هذا إلى تدهور الأحوال المعيشية لمعظم الكاميرونيين، بما في ذلك النساء.

ولا ريب في أن لدى حكومة الكاميرون الإرادة السياسية المطلوبة وأنها ملتزمة بتقدم المرأة. وفي عام ١٩٩٩، أعيد تأكيد هذه الإرادة السياسية باعتماد إعلان سياسة وطنية بإدماج المرأة في التنمية. والهدف العام لهذه السياسة هو خلق إطار وطني لتنفيذ المجالات ذات الأولوية المحددة في منهاج عمل بيجين.

واسمحوا لي أن استعرض ثمانية مجالات حاسمة من هذا المنهاج، وأن ننظر فيما حققته حكومة الكاميرون منها حتى الآن.

ومن أجل تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمجال الحاسم المتعلق بالمرأة وتخفيف حدة الفقر، حددت فرص لإدرار الدخل للمرأة في القطاعات التالية: الزراعة، والمواشي، ومصائد الأسماك، والأحياء المائية، والبيئة، والنباتات الطبية، وفلاحة البساتين، والتجارة، والقطاع غير الرسمي، والحرف، والسياحة، والمنسوجات. وفي عام ١٩٩٨ نشر إعلان لاستراتيجية وطنية ضد الفقر، مع خطة عمل خاصة لمحاربة الفقر بين النساء. ونفّذ توا استقصاء وطني باستخدام نهج تشاركي وكان هدفه تحديد الأسباب الرئيسية للفقر بين نساء الكاميرون.

وقد عززت الحكومة الأجهزة التقنية للنهوض بالأنشطة الاجتماعية الاقتصادية من أجل المرأة وزادت في عددها. ونتيجة لذلك ازداد عدد النساء اللائي يشتركن في الأنشطة المدرة للدخل بما فيها التدبير المنزلي وإنتاج الأغذية وتحضير الكسافا وفي القطاع غير الرسمي والتجارة والسياحة وما إلى ذلك. ويجري وضع خطط للائتمان على المستوى الشعبي لمساعدة النساء في تمويل أنشطتهن المدرة للدخل.

وبالنسبة للتعليم والتدريب، يولى اهتمام خاص للدعوة والتسويق الاجتماعي بين الآباء والقادة الثقافيين والدينيين. والهدف من ذلك هو إذكاء الوعي العام بالحاجة إلى معاملة الفتية والفتيات على قدم المساواة في المسائل المتعلقة بالمدارس. وكانت نتيجة ذلك أن ارتفع معدل قيد الفتيات في المدارس الابتدائية. أما عن التعليم غير الرسمي فقد تحسّن أيضا معدل محو الأمية لدى الراشدات.

أما بالنسبة لقضية المرأة والصحة، فسياسات الحكومة واستراتيجياتها بعد بيجين أوجدت وعيا عاما قويا

بضرورة معالجة مشاكل المرأة الصحية. وأجريت عدة استطلاعات عن الصحة والتغذية لبيان نطاق هذه المشاكل.

وتجري حملات التوعية بشأن العنف المرتكب ضد المرأة والطفلة، وتعمم على الجمهور المعلومات المتعلقة بعواقب العنف ضد المرأة.

وبالنسبة لمسألة المرأة في السلطة ومناصب اتخاذ القرار فإن إضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة العامة اجتذب عددا كبيرا من النساء إلى العمل في السياسة. وأصبحت نساء كثيرات عضوات اليوم في عدة أحزاب سياسية. وفي الحزب الحاكم هناك ٢٣ في المائة من المناصب ذات المسؤولية تشغلها نساء. وفي البرلمان والمجالس المحلية تشكل المرأة نسبة ٥,٥ في المائة و ١٠ في المائة على التوالي. وفي الوزارة أربعة نساء واثنتان في منصب الأمين العام للوزارة. ويحسّن القطاع الخاص أيضا حالة المرأة بتعيينها في وظائف اتخاذ القرارات.

وأنتقل إلى الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة، فحكومة الكاميرون أبدت التزامها بالنهوض بالمرأة عن طريق إيجاد المؤسسات الإدارية والتقنية القوية على المستويات المركزية والوسيطة والمجتمعية. فعلى المستوى المركزي ثمة وزارة لشؤون المرأة ولها فروع على مستوى المحافظات والأقسام والأقسام الفرعية. أما الأجهزة التقنية بما فيها مراكز تمكين المرأة ومراكز التكنولوجيا الملائمة فقد وجدت لتدريب المرأة وبناء قدراتها على المستوى الشعبي. وبالإضافة إلى هذا الإطار المؤسسي الحكومي، ثمة شبكات من المنظمات والرابطات المهنية النسائية والمنظمات غير الحكومية العاملة من أجل حقوق المرأة وتعليمها، ومناهضة العنف والتمييز، والنهوض بالمرأة اجتماعيا واقتصاديا.

أما عن حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة، فقدصدّقت الكاميرون على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل وتمت صياغة السياسات اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان للمرأة الكاميرونية. وأنشئت لجنة ووضعت خطة عمل لإعادة النظر في جميع القوانين التي تميز ضد المرأة.

وفيما يتعلق بالفتيات الأطفال تشدد سياستنا الوطنية على القضاء على جميع أشكال التمييز والممارسات الثقافية الضارة ضد الفتاة، بما في ذلك الختان والاستغلال.

وبالنسبة للمرأة والبيئة، فالجهود تبذل لإذكاء الوعي بدور المرأة في الاستغلال المستدام للموارد البيئية والبيولوجية، وبالحاجة إلى منع التلوث والحفاظ على نظافة البيئة.

وهكذا يرى الأعضاء أن بلدي يبذل جهودا كبيرة للنهوض بالمرأة الكاميرونية رغم سياق الاقتصاد الكلي الذي تميز بالأزمة الاقتصادية وبعبء الديون الذي لا يطاق. ولقد وفرت الحكومة بيئة تمكين للنهوض بالمرأة كان من نتيجتها أن أصبح مجتمعنا تدريجيا أكثر وعيا وإدراكا لشؤون الجنسين. وأصبح إدماج قضايا الجنسين في القطاعات الرئيسية للحياة الوطنية أحد الأولويات وأصبح هذا الإدماج يحتل مكانه في الكثير من البرامج والمشاريع الإنمائية الوطنية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد موريل (سيشيل).

ومنذ عام ١٩٩٥ إلى الآن، تم إحراز شيء من التقدم وإن اعترضته صعوبات هامة، مع بقاء الكثير الذي يتعين عمله. والعقبة الكأداء التي يصادفها بلدي في تنفيذ منهاج عمل بيجين هي نقص الموارد المالية. فالمبالغ الطائلة التي كان بالإمكان تخصيصها لمشاريع النهوض بالمرأة استغلت في خدمة ديون الكاميرون الثقيلة المستحقة للدائنين الدوليين. وصودفت عقبات أخرى بالنسبة للقضاء على الفقر وبالنسبة للتعليم والصحة والطاقة ومناصب اتخاذ القرارات، وحقوق المرأة وإدماج نوع الجنس والمرأة والبيئة.

ويلاحظ وفدي أنه برزت، إلى جانب هذه العقبات، اتجاهات وقضايا وشواغل جديدة تحتاج إلى مواجهة إذا كان المطلوب هو بلوغ أهداف المساواة والتنمية والسلام للجميع في هذه الألفية الجديدة. وأشير ولو إلى بعض هذه العقبات وهي: العولمة وتكنولوجيات المعلومات الجديدة؛ ودور المرأة في تعزيز السلام؛ وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وخاصة بين المراهقين؛ والاتجار بالأطفال واستغلال الفتيات الصغار؛ واستمرار حالة الفقر بين النساء؛ وتردي صحة المرأة؛ وضرورة إشراك المرأة في تعزيز ثقافتها الوطنية وقيمها الأخلاقية من أجل التنمية المستدامة. فهذه العقبات، إلى جانب القضايا والشواغل المستجدة والاتجاهات الجديدة التي تحدثت عنها آنفا، علامة جاءت في وقتها بالنسبة لنا على وجود الكثير الذي لا بد من عمله رغم ما في جهودنا من أسباب جديرة بالتقدير.

وجعل رئيس دولة الكاميرون، فخامة الرئيس بول بيا عصب ولايته الرئاسية، تحقيق تقليص كبير في انتشار الفقر وتحسين في ظروف معيشة الفئات الضعيفة، وخاصة النساء. وبهذا المنظور يرجو وفدي أن تستفيد الكاميرون من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى تتمكن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها، بالتعاون والشراكة المستدامة مع الحكومات الصديقة الأخرى، ومع المنظمات الدولية، ومنظومة الأمم المتحدة، والقادة التقليديين والدينيين، والمنظمات غير الحكومية، وقبل ذلك مع الرجال والنساء أنفسهم. وبهذه الطريقة يمكن أن نأمل في تقديم إسهام كبير في قضية المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تود الرئاسة أن تحث الوفود على مراعاة إطار الدقائق السبع؛ فوقتنا ضيِّق.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة نزهة شيكروني، وزيرة الدولة للتنمية الاجتماعية والتضامن والعمالة والتدريب المهني بالمغرب.

السيدة شيكروني (المغرب): يسرني في البداية أن أحمل إليكم تحيات وتمنيات جلالة الملك محمد السادس عاهل المملكة المغربية الذي يتابع أشغال هذه الدورة الاستثنائية بكثير من الاهتمام.

كما يطيب لي باسم وفد المملكة المغربية أن أهنئ دولة ناميبيا على رئاسة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المخصصة للمرأة في أفق الألفية الثالثة بغية تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين والتنمية والسلام.

ونسجل بارتياح أن بعض الطموحات المشروعة التي تصبو إليها نساء العالم قد وجدت طريقها إلى التحقيق، ألا أن المرأة ما زالت تعاني من مشاكل عدة تشكِّل عائقا كبيرا في طريق تحررها. ففي مجال التعليم والتكوين، لا تزال هناك تفاوتات في معدلات التسجيل ومحو الأمية والتحصيل العلمي. كما أن هناك مشاكل كبرى في مجال الصحة حيث ترتفع معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع.

كما لا زالت المرأة تعاني من التدمير الجسدي والنفسي الناجم عن العنف الموجه ضدها بالإضافة إلى انتشار داء نقص المناعة المكتسبة خاصة بين النساء. وبالتالي، ارتفاع عدد الأيتام نتيجة مرض الإيدز وما له من انعكاسات خطيرة على المجتمعات ككل.

لقد حظيت وضعية المرأة المغربية باهتمام كبير من لدن المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيّب الله ثراه الذي بذل جهودا جبارة من أجل النهوض بالعنصر النسوي حيث تعزز التنصيص الدستوري على المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات .بمراجعة دستورية متقدمة رسخت دولة الحق والقانون وضمان الدستور التزام المغرب بحقوق الإنسان

كما هو متعارف عليها عالميا. كما تجلّت الإرادة السياسية في إشراك المرأة في مراكز القرار من خلال الحضور المتزايد للنساء في إدارة الشأن العام والحياة السياسية وانخراطهن في كل المؤسسات، سواء منها التمثيلية عن طريق عضويتهن في المجالس المنتخبة المحلية والجهوية والبرلمانية أو التنفيذية بتعيين جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني لأول مرة في تاريخ المغرب وزيرات في حكومة ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩، وكذلك في الحكومة الحالية، بالإضافة إلى تعيينه لعضوات في كل من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمجلس الدستوري والرئاسة النسوية لهيئات قضائية على اختلاف أصنافها ودرجاتها.

وسيرا على نهج والده المنعّم، فإن جلالة الملك محمد السادس أولى اهتماما بالغا لقضايا المرأة من أجل ضمان ارتقاء أفضل لها ومن أجل الدفاع عن حقوقها، حيث أكد جلالته في أول خطاب للعرش وفي كل المناسبات والمبادرات على ترقية أوضاع النساء حقوقيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. وفي هذا السياق، عيّن جلالته ضمن مستشاريه، ولأول مرة، سيدة. وقد جعل من قضية المرأة أولى الأولويات حيث جعل الإدماج الفعال لها ومحاربة تهميشها شعارا للحملة الوطنية الثانية للتضامن ضد الفقر.

ولم يقتصر المغرب على الجانب المؤسساتي والحقوقي والإجرائي، بل صرف الاهتمام إلى الجوانب الاجتماعية إيمانا منه بأن كل الآليات والمواثيق ستظل قاصرة إن لم يصبح احترام حقوق المرأة ثقافة مشتركة. وقد أدمج في مناهج مؤسساته التعليمية والتكوينية برامج لتلقين حقوق الإنسان وأحدث في جامعاته كراسي لحقوق الإنسان وثقافة السلم وفي مقدمتها حقوق المرأة.

لقد عملت الحكومة بتوجيهات من جلالة الملك على بلورة استراتيجية شمولية قائمة على برامج تجعل البعد النسائي في صلب اهتماماتها. وقد أحدثت لهذه الغاية لجنة وزارية دائمة للمرأة يرأسها الوزير الأول ويتبوأ إنعاش الوضعية النسوية مكانة الصدارة ضمن أولويات وأهداف مشروع المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٩-٢٠٠٣. كما عملت على تنظيم وتمويل برامج تعليمية وتدريبية وحملات إعلامية للتحسيس بآثار العنف ضد النساء الضارة بكرامتهن وبحقوقهن الأساسية، وكذلك بالمجتمع. وقد تم تنظيم الحملة الوطنية الأولى لمحاربة العنف تجاه النساء بالإضافة إلى توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة حقوق الإنسان وجمعية هيئات المحامين بالمغرب في أول سابقة من نوعها من بين أهدافها مساعدة النساء والفتيات اللواتي هن في وضعية صعبة.

ومن أجل رفع نسبة تمدرس الفتيات بذل المغرب مجهودات كبيرة تجلت على وجه الخصوص في الارتفاع الهام الذي عرفته ميزانية التعليم وكذلك في مصادقة البرلمان على القوانين التطبيقية للميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي ينص على إجبارية التعليم حيث حددها من ٦ سنوات إلى ١٥ سنة، وكذلك على التعليم غير النظامي وخلق المدرسة الجماعاتية عن طريق شراكات تعاقدية بين القطاع العام والخاص وكذلك المنظمات غير الحكومية. ولا تفوتني هذه الفرصة دون أن أنوه بالدور الطلائعي للمنظمات غير الحكومية المغربية وكل عناصر المجتمع المدني التي تبذل قصارى جهدها للنهوض بوضعية المرأة والفتاة في بلادنا.

إن عولمة الاقتصاد واستراتيجية المعلوميات والتكنولوجيات الجديدة في مجال الاتصالات واختراق الثقافات لبعضها له أثر مضاعف على المرأة بالخصوص يتجلى في تأنيث مختلف الظواهر الاجتماعية من فقر وأمية وعنف وغيرها. وكيف يمكن أن يتأتى لدول العالم الثالث أن تدمج المرأة في مسلسل التنمية وكاهلها مثقل بمديونة تمتص أكثر من ثلث طاقتها الإنتاجية. فالنهوض بأوضاع المرأة

يدعو إلى التضامن والتكافل. وهذا ما حدا بجلالة الملك محمد السادس إلى إلغاء ديون المغرب على القارة الأفريقية. وندعو إلى هذا النوع من التضامن وتعميمه.

إننا نعتز بكون المغرب يعد من البلدان التي تعمل جاهدة على تكريس وتعزيز دولة الحق والقانون والتي تقوم أساسا على احترام حقوق الإنسان وضمنها حقوق المرأة. وهو بهذه المناسبة يؤكد التزامه بتعزيز ومتابعة تطبيق منهاج العمل كما صادق عليه ببيجين، وكذلك عزمه على المضي قُدما في تحقيق المساواة بين الجنسين طبقا لتعاليم ديننا الحنيف ولخصوصيتنا الثقافية والحضارية وللمواثيق والمعاهدة الدولية المصادق عليها. إن الهدف الأسمى لدورتنا الاستثنائية هذه هو تثبيت حقوق المرأة والتوصل إلى إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المتعددة التي ما زالت تعاني منها النساء في مختلف جهات العالم. لذا نعرب عن أملنا في بناء غد أفضل قائم على السلم والمساواة بين النساء والرجال لبلورة أفضل السبل خدمة للمرأة وتوفيرا للمساواة مقتنعين بأن القرن المقبل سيكرس جهود الأمم في هذا المنحى ومعلنين من أعلى هذا المنبر الأممي أن المملكة المغربية ستسهم بنصيبها الوافر في إثراء كونية حقوق المرأة انطلاقا من حضارتها العريقة وحداثتها المتجددة وهويتها كمنبع وراثي وملتقى انصهرت فيه عدة ثقافات وتشبثها بالقيم الأخلاقية والروحية الخالدة لديانتها السمحة وشكرا على حُسن إصغائكم والسلام عليكم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألبرتو باولينو، وزير العدل وشؤون البرلمان ونائب وزير في مكتب رئيس وزراء سان تومي وبرينسيبي.

السيد باولينو (سان تومي وبرينسيبي) (تكلم بالفرنسية): أولا، اسمحوا لي أن أعرب عن شكري الحار للأمانة العامة للأمم المتحدة، الهيئة التي نظمت هذا الحدث وجمعتنا معا هنا في نيويورك. وأود أيضا أن أتمنى كل النجاح لعملنا وأن أعرب عن الأمل في أن تترجم النتائج التي سنتوصل إليها إلى أفعال في جميع بلداننا.

وفي سان تومي وبرينسيبي، الأرخبيل الذي يتألف من جزيرتين صغيرتين، ويعتبر واحدا من أقل البلدان نموا، يواجه السكان بصورة عامة، والنساء بصورة خاصة مشاكل عصرنا، عصر التغيير، والتحديات، والسعي إلى تحقيق إنجازات جديدة؛ والمشاكل التي تعترض مسارنا، ويتعين علينا التصدي لها كي ننعم بالبقاء كدول حرة ومستقلة.

والمتغيرات المقلقة التي يواجهها العالم في الآونة الأخيرة جعلت مشاكل المرأة أكثر خطورة من ذي قبل. وقد أتاح عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة عام ١٩٩٥ فرصة ممتازة لممثلي أكثر من ١٠٠ دولة لكي يناقشوا بتعمق مسؤوليات جميع مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية تجاه هذا القطاع من سكاننا.

ولم تصدِّق سان تومي وبرينسيبي إلا في العام الماضي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إلا أن روحها ومبادئها، التي اتضحت بالفعل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تشكل دائما جزءا من دساتير بلادنا، وتراعى في برامج الحكومة بدرجات متفاوت من الفعالية.

وابتداء من بيجين، كانت هناك محاولة جديدة للأخذ بنهج متكامل إزاء المشاكل التي تؤثر على المرأة، مما مكّن من إحراز تقدم كبير. والواقع أن السلطات الوطنية قد زادت من الوعي بالحاجة إلى توفير الضمان الأكيد لإسهام نساء بلادنا ومشاركتهن على نحو أكثر فعالية في وضع وتنفيذ الحلول التي تسمح لهن بالاضطلاع بدورهن في التنمية الوطنية، وبصفة أساسية في مجالات الزراعة، وتربية الماشية، والتجارة، والحرف.

ومع ذلك، ورغم هذه المنجزات، لا يزال المجتمع في سان تومي وبرينسيبي يتسم بتفاوت كبير قائم على أساس

نوع الجنس والأنماط التي يبدو أنها تضع الرجل في مرتبة أفضل.

وكما نعلم جميعا، يستغرق تغيير المواقف وقتا طويلا ومن الصعب أن يتحقق. ومع ذلك، لا يمكن أن ننكر أن المؤتمرات الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينات، مثل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة، المنعقد في بيجين عام ١٩٩٥، تسبغ على قضية المرأة حيوية جديدة.

وقد أنشأنا هيكلا مؤسسيا، وهو إدارة النهوض بالمرأة والأسرة، ومكتب رئيس الوزراء مسؤول عنها حاليا. وهذه الإدارة هي الهيئة المسؤولة عن متابعة تنفيذ السياسات والأنشطة الحكومية المتعلقة بالمرأة والأسرة.

وبعد بيجين أنشأت هذه الإدارة، بدعم من المجتمع المدني، لجنة وضعت اقتراحا بمنهاج وطني للعمل يمكّن من تنفيذ نتائج هذا المؤتمر. ثم قدمت هذه الوثيقة إلى المجتمع المدني، الذي أسهم في إثرائها وتوثيقها. وأتيحت أيضا الظروف التي تسمح باستحداث خطة عمل لنساء سان تومي وبرينسيبي ستنفّذها الحكومة. وفي نفس الوقت، استهدفت عدة مشاريع تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية والحضرية؛ ومن بين هذه المشاريع، أود أن أؤكد على مشروع مكافحة الفقر. وقد اعتمدت الحكومة تدابير بنّاءة تستهدف تيسير مشاركة المرأة في صنع القرار.

والسلطات بصدد إقامة مراكز مهنية مفتوحة لكل من الرجال والنساء. وفضلا عن ذلك، فقد بدأنا أيضا في إدخال التكنولوجيات الملائمة في المجتمعات المحلية الريفية لتيسير حياة السكان بصفة عامة، والنساء على وجه الخصوص. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تعزيز الفرص المتاحة للمرأة لكي تحصل على التدريب التقني، والتقدم المهني، علاوة على تدريب في مجالات أخرى، ولذلك تشغل المرأة الآن ٤٠ في المائة من وظائف الخدمة المدنية في سان تومي وبرينسيبي، وتوجد أعلى نسبة للنساء في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم.

وفضلا عن ذلك، تنفِّذ الحكومة برامج سيكون لها أثر على المرأة والطفل بصفة خاصة. وتتضمن برامج الصحة الإنجابية، وتدابير مكافحة الإيدز، وغيره من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، والملاريا.

وبصفة عامة، ظهرت في السنوات القليلة الماضية رابطات كثيرة في سان تومي وبرينسيبي تعزز حقوق المرأة. وهناك منظمات غير حكومية متنوعة تتناول مشاكل المرأة جرى إدماجها في اتحاد، هو محفل نساء سان تومي وبرينسيبي، يمكنهن من تنظيم أنفسهن على نحو أفضل، وييسر لهن تحقيق أهدافهن.

لقد زودت الجمعية العامة الآن بنظرة عامة لحالة المرأة في سان تومي وبرينسيبي في فجر الألفية الجديدة. إلا أن المنجزات الإيجابية في هذا المجال لم تجعل الحكومة تنسى الجهود الكبيرة التي يتعين عليها أن تبذلها لا بسبب المواقف فحسب، بل فوق كل شيء بسبب الحالة الاقتصادية الصعبة التي تواجهها سان تومي وبرينسيبي، كما تواجهها معظم البلدان النامية.

ورغم ذلك، تعتقد حكومة بلادي أن من أهم أهدافها أن تكون هناك مشاركة حقيقية من جانب المرأة، التي لا يغيب عن أذهاننا أنها تشكل أكثر من نصف سكان سان تومي وبرينسيبي.

ولهذا فإن لدى حكومة بلدي عزما كاملا على اتخاذ الخطوات اللازمة التي تجعل المرأة في سان تومي وبرينسيبي مواطنا كاملا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أناشد الممثلين مرة أخرى أن يتحلوا بالصمت في قاعة الجمعية العامة حرصا على وقار الجمعية وتقديرا للمتكلم التالي. وأشكرهم مقدما.

(تكلم بالفرنسية)

المتكلمة التالية معالي السيدة فاطمة كيمتو، وزيرة العمل الاجتماعي والأسرة في تشاد.

السيدة كيمتو (تشاد) (تكلمت بالفرنسية): يسعدني سعادة حقيقية أن ألقي بيانا في هذه المناسبة العظيمة لعقد الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، لكي أعرب، باسم رئيس دولتي، فخامة السيد إدريس ديبي، رئيس جمهورية تشاد، وباسم وفد بلدي، وباسمي، عن أخلص وأحر تحياتنا.

وأود أيضا أن أعرب من خلالكم، سيدي، عن تهانيّ لأعضاء هيئة المكتب الذين اختيروا لرئاسة هذه المداولات.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب، من هذا المنبر، عن الأمل الذي يضعه شعب تشاد، وبخاصة نسائها، في هذه الدورة الاستثنائية التي تجمع أبناء وبنات العالم أجمع لكي يقيِّموا الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات في بيجين عام ١٩٩٥ في أثناء المؤتمر العالمي المعني بالمرأة.

ولهذه الدورة أهمية خاصة بالنسبة لنا نظرا لموضوعها، الذي يتناول المساواة بين الجنسين، وتحقيق التنمية، وإرساء السلام في القرن الحادي والعشرين في شكل تقييم للمسافة التي قطعناها أثناء السنوات الخمس التي تلت بيجين.

وليس سرا أن بلدي تشاد كانت تمر إلى عهد قريب بالكثير من الاضطرابات بعد الاستقلال. وقد بذل فخامة الرئيس إدريس ديبي قصارى جهده، منذ توليه الحكم عام ١٩٩٩، لكي يضمن أن تشغل بلدي، تشاد، مكانتها بين الدول مرة أخرى، بوصفها دولة ترتكز على سيادة القانون، وتحكمها مؤسسات ديمقراطية.

وقد تميز هذا النهج بمراحل عديدة: إقامة نظام متعدد الأحزاب؛ وتنظيم مؤتمر وطني ذي سيادة؛ وتحرير الصحافة الخاصة؛ واعتماد دستور الجمهورية، الذي ينص على مبدأ المساواة بين الجنسين. وبالتالي، جرت تهيئة جميع الظروف معا بحيث تسمح لشعب تشاد بالإعراب عن نفسه بحرية، مفضلا الحوار على لغة السلاح.

وفي عهد أقرب، اعتمدت الحكومة مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية القضاء على استحداث الأسلحة الكيميائية، وإنتاجها، وتخزينها، واستخدامها، وتدمير تلك الأسلحة.

ورغم هذه الجهود التي لا تنكر، لا تزال هناك بعض أشكال المعارضة المسلحة في بلادنا. ولهذا، فغني عن القول إن التنمية البشرية تخضع إلى حد كبير للافتقار إلى السلام، مما يؤثر تأثيرا سلبيا وخطيرا على الظروف المعيشية للشعب ويجعله في فقر مدقع. والمرأة، التي تشكل ٥٢ في المائة من السكان، هي الضحية الرئيسية لذلك. وينبغي أن نضيف إلى ذلك الجهل، والأمية، وتدني معدل التحاق البنات بالمدارس.

وفيما يتعلق بمجالات الاهتمام الاثني عشر ذات الأولوية، التي حددها منهاج عمل بيجين، فإن حكومة تشاد قد وضعت برنامج عمل وطني متعدد القطاعات، واعتمدت سياسة وطنية لإدماج المرأة في التنمية. وتم إنفاذ هذه السياسة في قانون، وتستهدف تعزيز الوضع القانوني للمرأة؛ وتحسين أحوالها المعيشية؛ ودعم مواردها في جميع القطاعات؛ وتعزيز الوضع الاقتصادي للمرأة؛ وتحسين الإطار المؤسسي لإدماج المرأة في التنمية. وجرت عملية تنفيذ البرنامج، بالخطوات التالية: التصديق على اتفاقية القضاء على

جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتعميمها؛ وإنشاء هيئة فنية لتعزيز تعليم البنات؛ والتصديق على اتفاقية حقوق الطفل؛ والموافقة مؤخرا على مشروع قانون بشأن الصحة الإنجابية؛ وإدماج مفهوم المساواة بين الجنسين وتعليم الحياة الأسرية في البرامج الدراسية؛ والإنفاذ الوشيك لمشروع مدونة للأسرة؛ وإنشاء وحدة داخل وزارة الخدمة المدنية والعمل والتوظيف، لرصد مشاركة المرأة في الإدارة.

ولأن تحسين الأحوال المعيشية للسكان من بين أولوياتنا، فإن حكومة جمهورية تشاد، تعكف على إعداد استراتيجية واسعة النطاق للحد من الفقر، بدعم من وكالات الأمم المتحدة وعدد من المؤسسات الإقليمية الأفريقية. وفي الوقت نفسه، شرعت الحكومة في تنفيذ مشروع رائد مهم لتخفيف حدة الفقر ومساعدة النساء، وهو الآن جار بالفعل. ومن هذا المنطلق، اتجهت الحكومة إلى تطوير تعليم النساء وتدريبهن، بهدف تشجيعهن حتى يتمكن اقتصاديا. وتم إنشاء صندوق للتضامن الوطني لهذا الغرض.

وفي مجال السلام، قامت الحكومة على نحو محكم بإشراك المجتمع المدني في تسوية الصراعات. وفي هذا المجال، أشير إلى إنشاء شبكة نسائية من أجل السلام؛ وإنشاء شبكة للسفراء من الطلبة من أجل السلام؛ وجعل يوم ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠ يوما تنظم فيه الصلاة من أجل نشر ثقافة السلام، والتسامح، والمحبة والغفران.

وفي مجال تعزيز وضع المرأة، بذلت الحكومة جهودا جديرة بالتنويه، فقد عينت المرأة في مناصب عليا في الحكومة، والسلك الدبلوماسي، والإدارة المركزية، واللجان الإقليمية.

وعلى الرغم من تأكيد الحكومة المستمر على إرادتها السياسية، لا يزال التقدم المحرز في مختلف المجالات ضعيفا فيما يتعلق بتمثيل المرأة في هيئات صنع القرار. ولا يزال العمل أمامنا شاقا، وإن كنا على اقتناع بأن وضع المرأة سيتحسن بصورة ملحوظة في غضون الأعوام الخمسة المقبلة، انطلاقا من الجهود التي تبذلها الدول والاستراتيجيات الجديدة التي ستنطلق من هذه الدورة الاستثنائية.

وأخيرا، أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذين مكّنت مساعدتهم الكثيرين من أعضاء وفدنا من المشاركة في هذه المداولات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة آنا إليسا أوسوريو، نائبة وزير الصحة في فنزويلا.

السيدة أوسوريو (فنزويلا) (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن حكومة فنزويلا، أود أن أنقل إليكم تحياتنا، وأن أعرب عن ارتياحنا للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لتنظيم هذه الدورة الاستثنائية، التي تكتسب أهمية بالغة فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين.

لقد حضرنا هذه الدورة الاستثنائية بهدف راسخ يتمثل في إعادة تأكيد التزامنا بمنهاج العمل المتفق عليه في بيجين قبل خمسة سنوات. وبالنسبة لفنزويلا وأمريكا اللاتينية، عموما، كانت بيجين علامة بارزة على طريق تحقيق المساواة بين الجنسين، التي أكدنا عليها مجددا في توافق آراء ليما، الذي اعتمد في الدورة الثامنة للمؤتمر الإقليمي للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونود أن تشاركونا النجاح غير العادي الذي حققناه في فنزويلا باعتماد دستورنا الذي يشتمل على منظور نوع الجنس، من خلال عملية تأسيسية روعيت فيها الاحتياجات الخاصة للمرأة الفنزويلية وحقوقها وتطلعاتها. ومن الآن

فصاعدا، سيدعى المواطنون الفنزويليون، ذكورا وإناثا على حد سواء، إلى أداء الخدمة العامة؛ كما أن التخطيط للطفولة سوف يأخذ البنات في الحسبان، شأنهن شأن البنين؛ كما ستكون هناك المرأة الرئيسة جنبا إلى جنب مع الرجل الرئيس؛ كما ستعمل النساء إلى جانب الرجال؛ وفي المنزل، سيتمتع الأب والأم بنفس الأهمية وتكفل لهما نفس الحماية.

إننا ندخل الألفية الجديدة بدستور هو مشروع بلد له رؤية تراعي نوع الجنس، ولديه قائد، هو الرئيس هوغو شافيز فرياس، عميق الالتزام بذلك. وإن دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية يحمي الأسر، والأمهات والآباء، ويرسي حق الزوجين في تحديد عدد الأطفال الذين يرغبون في إنجابهم، ويضمن لهم الحصول على معلومات كافية لكي يمارسوا هذا الحق.

وفي فنزويلا، قمنا بإنشاء المعهد الوطني للمرأة، بزيادة ضخمة في اعتماد موارد للميزانية ستساعد على إنشاء مكتب أمين المظالم المدافع عن المرأة، والوارد ذكره في قانون تكافؤ الفرص الذي سنّ في عام ١٩٩٣.

وثمة إنجاز آخر تمثل في الاعتراف الدستوري بأن البنين والبنات يتمتعون بحقوق كاملة. وقد أقر قانون حماية الأطفال والمراهقين الذي بدأ نفاذه مؤخرا، بمصالحهم العليا وبالأولوية المطلقة التي تعطى لصياغة السياسات الخاصة بالبنين والبنات. وينص هذا القانون على أن البنين، والبنات والمراهقين، يحق لهم الحصول على المعلومات وعلى تعليمهم مبادئ الصحة الجنسية والإنجابية، حتى يمارسوا الجنس، والأمومة والأبوة بطريقة مسؤولة، وصحية، وطوعية، وبدون مخاطر. كما يكفل القانون حصولهم على خدمات وبرامج ذات جودة عالية تتصل بالصحة الجنسية والإنجابية، وتحمي خصوصيات البنين والبنات والمراهقين.

وفي سياق إصلاح القطاع الصحي وإعادة تشكيله، تم مؤخرا إنشاء البرنامج الوطني للصحة الجنسية والإنجابية. وفضلا عن إنشاء اللجان الوطنية لمنع الحمل المبكر وتشجيع الرضاعة الطبيعية، عهد للبرنامج أيضا إدماج كافة البرامج الصحية لضمان تقديم الرعاية الصحية الشاملة لجميع النساء.

وتضع حكومتنا بين أولوياتها منع الحمل المبكر بين المراهقات، الذي أصبح يمثل مشكلة صحية عامة في بلدنا. ولمواجهة هذه الحالة، قمنا بوضع مشروع الخطة الوطنية الثانية للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤ لمنع ورعاية الحمل المبكر.

وتشكل الصحة والتعليم أولويتين بالنسبة للرئيس هوغو شافيز. وفي هذا الصدد، قررت الحكومة التصدي للآثار الضارة للعولمة التي تصيب المرأة بصفة خاصة، والتي أدت إلى تأنيث الفقر، وتدني مؤشرات التعليم والصحة؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات وفيات الأمهات، وتزايد تواتر الإصابة بالإيدز بين النساء، وحالات الإصابة بسرطان الثدي وعنق الرحم وغيرها من الأمراض التي تؤثر في النساء الفقيرات أساسا.

وعلاوة على ذلك، وفي إطار إصلاح قطاع الرعاية الصحية، نص الدستور البوليفي على أن الرعاية الصحية حق اجتماعي وأن الدولة ينبغي لها أن تكفلها مع الضمان الاجتماعي الشامل، ولربات البيوت، بصفة خاصة. وكانت هذه المسألة قد تحولت إلى مشكلة مع تنامي الاتجاه التجاري في قطاع الرعاية الصحية في بلدنا، مما أدى إلى تدهور خدمات الرعاية الصحية وتعذر الوصول إليها، الأمر الذي تأثرت به النساء، والفتيات، والفتيان في المقام الأول.

وفي فنزويلا، قمنا بإنشاء نمط إدارة جديد للرعاية الصحية خارج المستشفيات، هو نظام الرعاية الصحية الشاملة، الذي يعد خروجا على ممارسة تجزئة عملية تقديم الخدمات، ويدعم العمل الوقائي، ويحد من عدد الفرص

الضائعة التي كانت تؤثر سلبا على المرأة بالدرجة الأولى، دون شك.

وتراعي خطتنا للرعاية الصحية، أيضا، إيلاء الأولوية للحد من وفيات الأمهات والرضع، والحيلولة دون انتشار الأمراض التي تنتقل جنسيا، والإيدز، بين البنات والبنين، والمراهقين والنساء، ممن يتمتعون بأولوية العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات، تلافيا لانتقال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) رأسيا. والأهم من ذلك أن خطتنا تجمع بين التربية وتوجيه النصح فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية ومنظور المساواة بين الجنسين في النصوص الدراسية.

وفيما يتعلق بمنع العنف ضد المرأة، لدينا، منذ عام ١٩٩٦، قانون بشأن العنف ضد المرأة والأسرة يعاقب على جميع أشكال العنف العائلي، والعنف الجنسي ويوفر آلية لمساعدة ضحايا تلك الحالات. كما شجع معهد المرأة في بلدنا مجموعة من الأنشطة بغية نشر المعرفة بالقانون وتدريب السلطات المختلفة للدولة على تنفيذه.

وبذلت بعض المنظمات غير الحكومية، في هذا الصدد، جهودا هامة في مجال تنظيم الجماعات المجتمعية لمنع العنف ضد المرأة وتنظيم برامج تدريبية للعاملين في الشرطة وفي مجال الرعاية الصحية وكذلك في التثقيف لتقديم المساعدة الملائمة لضحايا هذه المشكلة الخطيرة.

وفي بيجين، وعدت حكومة فنزويلا بالعمل على الحد من الفقر بدرجة كبيرة. وشجع المعهد الوطني للمرأة خطة لتوظيف المرأة والتدريب على المشاريع الصغيرة وأقام تحالفا استراتيجيا مع المصرف الشعبي لتقديم الائتمانات للنساء.

وفي فنزويلا، لا تزال المشاركة السياسية للمرأة مجالا يبقى فيه الكثير مما ينبغي القيام به. وقد أحرزت المرأة تقدما ملحوظا في التدريب المهني. لكن مشاركتها ما زالت منخفضة جدا خاصة بالنسبة للمستويات العليا من السلطة التنفيذية والتشريعية.

لقد قام وفدنا بدور نشط وملتزم في عملية التفاوض التي بدأت في وقت سابق من العام الحالي من أجل ضمان التعبير في منهاج العمل عن الإنجازات والعقبات. وكذلك التحديات التي ظهرت في السنوات الخمس الأخيرة. وبذلك، عملت فنزويلا بجد لتحديد إجراءات جديدة تمكِّن من المضي قُدما في تنفيذ منهاج العمل وتعيد تأكيد مضمونه. وكل هذا يبيِّن التزامنا الواضح تجاه المرأة في فنزويلا والعالم.

وفي هذه المناسبة الهامة، تحث فنزويلا الحكومات على الاعتراف بقدرة المرأة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي سعادة السيدة إيزابيل ماشيك روث تشومبي، نائبة وزير الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة تشومبي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء القيام بواجب تقديم التهنئة الحارة إليكم سيدي الرئيس وإلى السيد ثيو بن غوريراب، رئيس الجمعية العامة، على ما أوليتم من ثقة برئاسة هذه الدورة الاستثنائية للتقييم لمدة خمس سنوات لمنهاج عمل بيجين + ٥. أود أيضا أن أنقل إليكم، نيابة عن السيد لوران ديزيريه كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحية شعب الكونغو، وخاصة، نساء الكونغو.

إن الدورة الاستثنائية المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“ تتيح للمجتمع الدولي فرصة فريدة للاجتماع وضم الجهود من أجل إعادة تأكيد الالتزامات التي تم التعهد

بها في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة في بيجين، عام ١٩٩٥ وكفالة تنفيذها، وكذلك السعي إلى التوصل لحلول ضمن مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر المحددة التي تبقي الأهداف الرئيسية التي يتعين تحقيقها.

ويولي بلدي أهمية خاصة لمسألة المساواة بين الرجال والنساء. ولذلك قمنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بوضع برنامج للعمل الوطني يستند إلى منهاج عمل بيجين، ويسير على خطى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد أتاح ذلك اعتماد تدابير تكفل المساواة في مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيدين الوطني والمحلي. ونحن مقتنعون بأن خطة العمل هذه سوف توحي بوضع برامج واستراتيجيات لتقدم المرأة دون إبطال قيمنا التقليدية والثقافية، مع مراعاة واقعنا على وجه التحديد.

وكان المؤتمر الأفريقي الإقليمي السادس المعقود في أديس أبابا في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، فرصة أتيحت لبلدي لتقييم تنفيذ منهاجي داكار وبيجين فيما يتصل بمجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر، مما مكّن من إدماج الأهداف التالية في خطة السنوات الثلاث للفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠: كفالة التقدم الاقتصادي للمرأة من خلال تشجيعها على تنظيم المشاريع؛ كفالة التقدم القانوني والثقافي للمرأة من خلال توفير المعلومات الخاصة بحقوق المرأة؛ كفالة التقدم الاجتماعي للمرأة من خلال التدريب وتعزيز رأس المال البشري النسائي وكذلك تعزيز مركز المرأة؛ تحسين تغذية المرأة والطفل من خلال تطوير برامج الرعاية الصحية الأولية وكذلك تخفيف عبء العمل اليومي للمرأة؛ مساعدة المرأة في المناطق الريفية عن طريق الوسائل التقنية والمادية والمالية.

وبالنسبة لهذه الأهداف، استفادت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من قرارات المنتدى الوطني المعني بحقوق المرأة الكونغولية وقيادتها، المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، في وضع البرنامج الوطني للنهوض بالمرأة الكونغولية. وهذا البرنامج ومدته خمس سنوات يتناول مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر الموضوعة في بيجين.

ومن منظور تعزيز الآلية المؤسسية للمرأة، أنشأت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مجلسا وطنيا ومجالس إقليمية للمرأة، تقوم بدور الهيئات الاستشارية المؤلفة من خبراء يمثلون المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية والنقابات والمذاهب الدينية مع مندوبين من هيئات الأمم المتحدة، يشاركون بصفة مراقبين.

وعلى نفس المنوال، بدأت جمهورية الكونغو الديمقراطية إجراء حوار وطني ووضع آلية للمتابعة والتقييم للنظر في السياسات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الرجال والنساء. كما قامت بمواءمة النصوص التشريعية الوطنية كيما تتفق مع الصكوك الدولية التي تم التصديق عليها.

ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ونظرا للحالة الاقتصادية البالغة الصعوبة، التي تفاقمت نتيجة للحرب المفروضة علينا بشكل جائر، فإن الجهود التي تبذلها حكومتي لتنفيذ مختلف البرامج الخاصة بالمرأة لا تتطور بالطريقة التي نريدها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه نداء عاجل إلى المجتمع الدولي من أجل تحسين المساعدة المالية التي يقدمها إلى البلدان النامية لتهيئة الظروف الملائمة لإشراك المرأة والرجل بشكل متزايد في تشجيع تساوي الفرص للنساء والرجال، وتحويل هذه المسائل إلى أفعال.

إن الدور الهام الذي تقوم به المرأة في عملية التنمية أمر واضح للجميع، ويرى وفدي أن هذه الدورة الاستثنائية ستتيح الفرصة لتقييم صلاحية الفكرة الواردة في برنامج

العمل، والتي تقيم صلة بين النهوض بالمرأة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم.

علينا جميعا أن يكون التزامنا ثابتا في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة بكفالة المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة الاقتصادية، ومكافحة الفقر بصورة فعالة، وذلك أساسا، في مجالات التعليم والتدريب والصحة والإقلاع عن العادات غير المقبولة التي أدت بالمجتمعات إلى إهمال جزء من مواردها البشرية.

بيد أن عدم كفاية الموارد المخصصة للتنمية وقيود الميزانية ما زالت، بالنسبة لعدد كبير من البلدان، تمثل عقبة كبيرة تؤخر تحقيق برنامج عمل بيجين.

ونحن على اقتناع بأن الشراكة النشطة مع جميع عناصر المجتمع، والمصحوبة بالتعاون القوي، هما جزء من الحلول التي يمكن أن تؤدي إلى نجاح جهودنا.

ولا يمكن أن تكون لدينا مساواة أو تنمية ما لم يكن لدينا سلام وعدالة. وأود أن أذكِّر المجتمع الدولي بالعدوان الذي تقع بلدي ضحية له نتيجة لتحالف القوات المسلحة لرواندا وأوغندا وبوروندي، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة.

كما أود أن استهجن الصمت الغريب للبعض على ضوء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكب ضد النساء والأطفال. ويستهجن بلدي أيضا عدم وجود إدانة صريحة لجرائم القتل الوحشية لـ ١٥ امرأة كونغولية دفنتهن القوات الرواندية أحياء في الجزء الشرقي من بلدي. فهل يتعين علينا أن نصل إلى عدد معين من الاعتداءات قبل أن نتمكن من اعتبارها انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان؟

وبالنسبة إلينا، يعتبر أي ضحية لهذه الحرب الشريرة – رجل أو امرأة أو طفل – موتا زائدا عما ينبغي. لقد دأبت جمهورية الكونغو الديمقراطية على الاعتراف دائما بالمساهمة القيِّمة للمرأة في النهوض بمثل السلام والتضامن. وهذا هو السبب في أن المرأة يجب أن تشارك في آليات منع وتسوية الصراعات، ويجب تعزيز مشاركتها في عمليات حفظ السلام حتى تستطيع أن تتيح للبشرية قدرتها على بناء توافق الآراء وحسم الصراعات وبناء السلام.

وزيادة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يعزز تعاونه في ميدان منع الصراعات وحفظ السلام، والتأكد من اتخاذ تدابير لرفع الوعي لإشعار الناس بأسباب العنف الذي يؤدي إلى تدفق اللاجئين والمشردين، ولا سيما من النساء والأطفال.

والسلام شرط للتنفيذ الفعال لمنهاج عمل بيجين. وكيف يمكننا أن نتحدث عن وضع المرأة ووصولها إلى وظائف اتخاذ القرارات، أو عن تحسين ظروفها المعيشية من خلال الرعاية الصحية الجيدة، ومن خلال التعليم، أو عن مشاركتها الفعالة في جهود التنمية المستدامة في وقت يقع فيه البلد تحت احتلال المعتدين الأجانب – الروانديين والأوغنديين والبوروندين.

ويوجد جزء كبير من السكان في الغابات بعد أن فروا من القتال، حيث تعاني النساء والفتيات من سوء التغذية ويقعن ضحايا للقتل والاغتصاب، الذي يؤدي إلى حالات حمل غير مرغوب فيها، وإلى انتشار الأمراض التي تنتقل جنسيا، ولا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لأن المعتدين يأتون من بلدان مجاورة ينتشر فيها هذا الفيروس على نطاق واسع. ويمثل انتشار فيروس الإيدز قنبلة زمنية لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية ويبطل الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المعركة ضد وباء الإيدز.

ومنذ ٥ حزيران/يونيه الماضي، ظلت مدينة كيسانغاني مسرحا لقتال دام بين الجنود الروانديين

والأوغنديين، راح ضحيته أكثر من ٧٠٠ من الأرواح وجرح ما يزيد على ١٠٠ شخص بين السكان المدنيين الكونغوليين. وتستمر هذه المعارك غير المقبولة بين جيشين أجنبيين على أرض كونغولية مع وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالرغم من اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

ولقد أغضبت هذه الاعتداءات الشعب الكونغولي، والنساء بصفة خاصة. وعلى ضوء الموقف السلبي، وحتى الغامض، والصمت الحالي للمجتمع الدولي، فإن المرأة الكونغولية تطالب المجتمع الدولي، من خلالي، مرة أخرى وتطالب كل هؤلاء المخلصين لمثل السلام والعدالة، بإدانة هذا العدوان، وإرغام المعتدين على مغادرة الأراضي الكونغولية والعودة إلى أراضي كل منهم، بحيث يتمكن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية من مواصلة إعماره الوطني.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لسعادة الشيخة هند بنت سلمان آل خليفة، نائبة الوزير والمساعدة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في البحرين.

السيدة آل خليفة (البحرين): يشرفني أن أمثِّل وفد بلادي البحرين إلى هذا التجمع الدولي الهام، وهو الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''، وأن أنقل إليكم جميعا تحيات حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين وتمنياته بنجاح أعمال هذه الدورة لما فيه خير وازدهار العالم ورفاهية ورخاء شعوبه.

كما يسرني أن أقدم باسم وفد دولة البحرين الشكر والامتنان لمعالي السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك لدعوته لعقد هذه الدورة الاستثنائية، والاهتمام الذي توليه المنظمة في عهده لمختلف قضايا المرأة ودورها في عالمنا المعاصر.

لقد أسهم العمل الدولي الدؤوب الذي امتد عبر العقود الخمسة الماضية في تحقيق توافق دولي على تأكيد حق المرأة في التنمية، وتعزيز دمجها في أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والإقليمية والدولية. كما شهدت الحقبة المذكورة أيضا انعقاد سلسلة من المؤتمرات العالمية التي استهدفت ترسيخ دور المرأة في التنمية الشاملة والمستديمة بدءا من مؤتمر المكسيك عام ١٩٧٥ ومرورا بمؤتمري كوبنهاغن ١٩٨٠، ونيروبي ١٩٨٥.

ويأتي انعقاد مؤتمر المرأة العالمي الرابع في بيجين عام ١٩٩٥ تحت شعار ''التنمية والمساواة والسلم''، الذي تنعقد هذه الدورة الاستثنائية لمراجعة تنفيذ مقرراته وإعلانه وخطة عمله، ليشكِّل حدثا جامعا ذا أهمية عالمية، ونقطة انعطاف ذات شأن كبير في مسيرة العمل الدولي من أجل المرأة، ليتخذ من دور المرأة في جهود التنمية محورا لمناقشاته وإعلانه وخطة عمله، وليؤكد بما لا يدع مجالا للشك أنه لا وجود للتنمية بدون المشاركة الفاعلة للمرأة، وأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا بتحسين المركز الاقتصادي والاجتماعي لها.

ولقد تكررت الدعوة في سائر المؤتمرات العالمية على أهمية زيادة الاستثمارات في الإنسان صحة وتعليما وتدريبا، وإلى وضع برامج عمل لتمكين المرأة من الاشتراك والإسهام بشكل كامل وفاعل في التيار الرئيسي للتنمية.

هذه الجهود المتواصلة من أجل تعزيز دور المرأة أدت إلى تزايد الاعتراف بأن مشكلات المرأة هي جزء عضوي وموضوعي لا يتجزأ من مشكلات المجتمع بأسره، وأن التصدي لحل أي مشكلة تتعلق بالمرأة لا يمكن أن يتم

بمعزل عن التصدي لمشكلات المجتمع بوجه عام. كما تميزت الرؤية لقضايا تنمية الإنسان بالشمولية وعدم قبول التجزئة أو المنظور الأحادي للعنصر البشري، وبات واضحا أنه لا يمكن السير بالعالم على طريق التقدم والتنمية الحقيقية دون المشاركة الواسعة للمرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين.

وقد تزامن مع هذه النظرة الشاملة لقضايا المرأة صدور عدد من المواثيق والإعلانات الدولية التي عززت ورسخت مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين المرأة والرجل على نحو شكّل إسهاما وفتحا لآفاق جديدة على صعيد دور المرأة وترسيخ رسالتها في التنمية الشاملة لمجتمعها.

والآن وبعد مضي خمس سنوات على مؤتمر بيجين، فإن نظرة متأنية لقضايا المرأة في ظل التحولات العالمية التي شهدها العالم وخلّفتها العولمة وسياسات تحرير المبادلات التجارية وإعادة الهيكلة وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها، تنبئ عن أن ثمة تحديات جديدة واجهت تنفيذ إعلان ومقررات بيجين، وأخذت تستوجب وبإلحاح شديد زيادة الوعي بقضايا المرأة وأهمية دورها في النهوض بالمجتمع والارتقاء به في شراكة كاملة مع الرجل.

ويتلازم مع ذلك ويتزامن معه ضرورة تعميق وتوسيع التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في التمكين من تنفيذ منهاج عمل بيجين ودعم الآليات والترتيبات المؤسسية الوطنية للمتابعة ورصد الإنجازات في مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج العمل والسعي للتغلب على العقبات، وذلك من أجل تمكين المرأة من القيام بدورها المركزي في مواجهة التحديات الجديدة والنهوض برسالتها الأساسية في تنشئة الأجيال الجديدة وتربيتها وإعدادها لمواجهة متطلبات العصر بقوة واقتدار، وذلك دون تجاهل للخصائص القومية والاقتصادية والإقليمية وشتى الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية للدول بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية.

ودولة البحرين، باعتبارها دولة نامية، قد أدركت في وقت مبكر أهمية دور المرأة في تطوير مجتمعها وبذلت جهدا فائقا لتحسين أوضاعها اقتصاديا واجتماعيا وتطويرها داخل مجتمعها على نحو يفتح أمامها آفاقا جديدة للعمل تنمي بها مداركها ويتحدد على ضوئها بنيان مجتمعها وتأمين حاضرها والارتقاء بمستقبلها. وقد انعكس هذا الاهتمام في برنامج الحكومة لعام ١٩٩٩ والذي احتلت فيه قضية المرأة مكانها اللائق، حيث تضمن البرنامج التأكيد على أنه لم يعد دور المرأة قاصرا على الإسهام في دعم مسيرة التنمية بكافة أشكالها، وإنما للمرأة دور أساسي في صياغة مستقبل المجتمع ورسم خطواته مما يستدعي تعزيز دورها ومشاركتها في الحياة العامة والعمل الوطني. ولقد تحقق للمرأة البحرينية مكسب جديد بالإعلان عن مشاركتها في الدورة القادمة لمجلس الشورى.

هذه المكانة التي تبوأتها المرأة في دولة البحرين، سجّلها دستورها الصادر عام ١٩٧٣ بإيلائه أهمية كبيرة لشؤون الأسرة والمرأة وتقريره بأن الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن يحفظ القانون كيانها الشرعي ويقوي أواصرها وقيمها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة. كما عززتها القوانين العديدة، والتي تشكل في مجموعها منظومة متكاملة لحقوق المرأة في البحرين، وهي حقوق تستمد أصولها من الشريعة الإسلامية وقيم الدين السامية وأخلاقه الرفيعة.

ويجسد التقرير الوطني للمرأة في البحرين والمقدم لهذه الدورة بالبيانات والأرقام، ما حققته المرأة البحرينية من

تطور وتقدم على صعيد تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر التي تضمّنها منهاج عمل بيجين.

إن منهاج عمل بيجين الذي تنعقد هذه الدورة لمراجعة ما تحقق منه، يقوم على أن للنساء هموما مشتركة لا يمكن معالجتها إلا بالعمل الجماعي على مستوى العالم. وهذه الدورة تعتبر فرصة مواتية لزيادة التعاون الدولي من أجل دعم جهود المرأة وحماية حقوقها وترسيخ مشاركتها في تطور مجتمعها. ونأمل أن يكون الإعلان الصادر عن اجتماعات هذه الدورة، بداية لعهد دولي جديد في مساعدة الدول النامية في تنفيذ سياستها التنموية وتحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي وتمكين شعوبها من العيش برفاهية في ظل بيئة آمنة مستقرة ومستقبل أفضل للأجيال القادمة.

وختاما أشكركم أيها السيدات والسادة على حسن استماعكم متمنية لختام أعمال اجتماعاتكم كل النجاح والتوفيق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة رشيدة علي الحمداني، رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة باليمن.

السيدة الحمداني (اليمن): يسعدني أن أتحدث إليكم باسم وفد بلادي الجمهورية اليمنية وأنقل لكم المشاعر الطيبة من نساء اليمن لكافة الجهود التي بذلت من قبلكم للإعداد والتحضير لهذا الملتقى الكبير الذي تعلّق الآمال عليه لتعزيز الإجراءات التنفيذية لمنهاج عمل بيجين.

ونود أن نوجه الشكر والتقدير للسيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة على كلمته التي أكد فيها على الكثير من القضايا المصيرية للمرأة في مجال التعليم والصحة والفقر والعنف وغيرها من القضايا الحاسمة واضعا المرأة نصب عينيه ومؤكدا على أن المرأة ليست جزءا من هذا العالم فقط بل إن مستقبل العالم يعتمد على المرأة.

إن هذه لدلالة عظيمة على المكانة التي تحتلها المرأة في عالم اليوم ونأمل أن تكون قضايا المرأة مدرجة ضمن أولويات جدول أعمال دورة الألفية القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

اسمحوا لي أن أسلِّط الضوء على أهم الإنجازات التي تحققت على أرض الواقع اليمني للمرأة منذ انعقاد مؤتمر بيجين عام ١٩٩٥ إلى يومنا هذا حيث حظيت قضايا المرأة بمزيد من الاهتمام في ظل تحولات دولية متسارعة جعلت المرأة في دائرة اهتمام الدولة وفي نطاق التنمية الشاملة.

نحت اليمن نحو الديمقراطية وتعدد الأحزاب والتنظيمات السياسية ونشأت كيانات المجتمع المدني كالنقابات والاتحادات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تضطلع بدور كبير لمتابعة مؤتمر بيجين منها اتحاد نساء اليمن وجمعية رعاية الأسرة اليمنية، وجمعية تمكين المرأة اقتصاديا، وبعض هذه المنظمات مشاركة في هذا اللقاء الكبير.

وقد شاركت المرأة بحضور إيجابي وملموس في مواقع صنع القرار السياسي والاقتصادي وخاضت عملية الانتخابات كمرشحة وناخبة في المدينة والريف، وفتحت لها بذلك آفاق المشاركة والمنافسة الشرعية وأصبحت عضوا فاعلا في المكاتب التنفيذية في عموم محافظات الجمهورية. إن المؤشرات الرقمية التي سجلت لمشاركة المرأة اليمنية في انتخابات مجلس النواب عام ١٩٩٧ بلغت ١ ٢٧٢ ٠٧٣ ناخبة مقارنة بالمشاركة في عام ١٩٩٣ حيث بلغت ٤٧٨ ٧٠٠ ناخبة أي أكثر من الضعف. وقد تم مؤخرا تعيين أول سفيرة لليمن لدى مملكة هولندا الصديقة، إضافة إلى تبوؤ عدد من النساء لمواقع قيادية حكومية وغير حكومية وفي الأحزاب السياسية، وأنشأت إدارة في الجهاز

المركزي للإحصاء تعنى بالإحصائيات التي تقوم على أساس نوع الجنس.

أعيد مؤخرا تشكيل اللجنة الوطنية للمرأة برئاسة الأخ رئيس مجلس الوزراء والتي أنشئت بغرض الإعداد للمشاركة في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين نظرا لأهمية الحاجة إلى استمرارها من أجل تنفيذ ما ورد في منهاج العمل، وأوكل إليها مهمة رسم السياسات الوطنية ووضع الاستراتيجيات الخاصة بقضايا المرأة في جميع محاور وثيقة بيجين، وتضم في عضويتها ممثلات للمرأة من القطاعات الحكومية وغير الحكومية. وقد أعدت اللجنة مؤخرا الخطة الخمسية الثانية للمرأة (٢٠٠١-٢٠٠٥) في إطار الخطة الخمسية للحكومة، كما أنشأت إدارات عامة للمرأة في كافة الوزارات مهمتها تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالمرأة.

وفيما يتعلق بمحور الفقر، فقد سعت الحكومة اليمنية جاهدة إلى مواجهته والتخفيف من حدته باعتماد العديد من الإجراءات وتنفيذ البرامج، كشبكة الأمان الاجتماعي والتي تستفيد منها المرأة بشكل كبير.

وفي مجال التعليم نفّذت الحكومة جملة من الإجراءات للحد من نسبة الأمية المرتفعة بين الإناث وتضييق الفجوة بين الجنسين في الحصول على خدمة التعليم بوضع استراتيجية خاصة بتعليم الفتاة بدأ تنفيذها مؤخرا بدعم من عدد من الدول المانحة والمنظمات الدولية، يأتي في مقدمتها منظمة اليونيسيف. كما تم إصدار استراتيجية لمحو الأمية وتعليم الكبار، وكذلك إصدار قانون المعلم والمهن التعليمية.

وفي هذا السياق لا ينبغي أن ننسى القول المأثور: إن علّمت رجلا فقد علّمت فردا وإن علّمت امرأة فقد علّمت جيلا بأكمله.

إضافة إلى ذلك فقد وضعت اليمن استراتيجية لعمالة المرأة وتدريبها مهنيا وفقا لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل. ومن الجدير ذكره أن دستور الجمهورية اليمنية وتشريعاتها وقوانينها لا تميِّز بين الجنسين من حيث الحقوق والواجبات.

وفي المجال الصحي، تشير المؤشرات الصحية في اليمن إلى أن هناك تحسُّنا ملحوظا في مستوى الرعاية الصحية للمرأة حيث انخفضت نسبة وفيات الأمهات والمراضة والخصوبة وارتفعت نسبة استخدام موانع الحمل.

بعد استعراضنا السريع لأهم الإنجازات التي تحققت، لا بد أن ننوه إلى المعوقات التي ما زالت تعترض مسيرة تقدم المرأة في كافة المجالات، منها معوقات مؤسسية وأخرى جغرافية واجتماعية، كقلة المدارس والمراكز الصحية، وبعدها عن التجمعات السكانية، ونقص الكادر النسائي المؤهل في المجال التربوي والصحي، وصعوبة عمل النساء في المناطق الريفية، والتشتت السكاني والطبيعة الجبلية ووعورة الطرق. وأود أن أنوّه إلى أن الموارد المائية شحيحة في اليمن وتشكل عائقا كبيرا في مسيرة التنمية الشاملة وعلى وجه الخصوص بالنسبة للمرأة التي يقع على كاهلها عبء جلب المياه والمحافظة على استخدامها بطريقة تفي بالحد الأدنى لاحتياجات الأسرة.

وقبل أن أختتم كلمتي هذه، أود أن أتطرق إلى نقطة هامة وهي أن اليمن تحتضن أعدادا كبيرة من اللاجئين، معظمهم من النساء والأطفال، الذين يعيشون في حالة صحية واجتماعية ونفسية بالغة السوء نتيجة للحروب والنزاعات المسلحة في القرن الأفريقي. ورغم الظروف الاقتصادية التي تعاني منها اليمن فإن حكومة بلادي تتحمل تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والإيوائية لهؤلاء اللاجئين، التي قد لا تصل إلى المستوى المطلوب.

وفي هذا المقام، نود أن نؤكد على اتخاذ التدابير المناسبة لإزالة معاناة المرأة والطفلة في ظل الاحتلال والحظر والحصار.

وختاما لا بد من تقديم شكرنا وتقديرنا للدول المانحة والمنظمات الدولية التي تساهم بدعم برامج تنمية المرأة بصفة خاصة والتنمية الشاملة بصفة عامة ونخص بالذكر حكومة هولندا الصديقة لدعمها لقضايا المرأة في بلادي، آملين في استمرار وتواصل الدعم لتحقيق التقدم للمرأة تماشيا مع التزامنا بتنفيذ منهاج عمل بيجين وأشكركم لإنصاتكم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو سعادة السيد دني ويلسون، رئيس وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيد ويلسون (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أقدِّم باسم حكومتي تهانيّ المخلصة للسيد ثيو بن غوريراب من ناميبيا على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية المعنية بـ ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''.

غرض هذه الدورة المعلن يرمي إلى التأكيد من جديد على التزامنا بغايات وأهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين، واستعراض وتقييم التقدم المحرز وتحديد التحديات والاتجاهات الجديدة لضمان تحقيق التزاماتنا على النحو الأوفى بالمساواة بين الجنسين والتنمية والسلام. وأؤكد من جديد التزام حكومتي بتنفيذ تلك الرؤية، بصفة خاصة، في المجالات التي لم ننفذ فيها تلك الأهداف.

ومنذ خمس سنوات مضت، صُمم منهاج عمل بيجين كي يضع تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في صميم أفكار ومخططات التنمية. وفضلا عن ذلك، وبالرغم من أنه كانت هناك منذ خمس سنوات مخططات كثيرة لمعالجة الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي، لم تتوقع حكومتي العقبات التي سببتها الآثار السلبية للعولمة والسياسات التجارية على مسار تنفيذ الأهداف العليا لمنهاج العمل.

إن رفاهية دولتنا الجزرية الصغيرة النامية تعرضت بسبب الآثار العكسية للعولمة للمزيد من الضعف والمزيد من الأخطار بدرجة أكبر مما تسببه الكوارث الطبيعية من قبيل البركان النشط أو الأعاصير. ودراسة حالة صناعة الموز في جزر ويندوارد ذات صلة هنا. ويعزى تدهور صناعة الموز إلى التحديات التي تمثلها البلدان ''الصديقة'' والحكم الذي أصدرته بعد ذلك منظمة التجارة العالمية والآثار المترتبة ليس فحسب على المرأة، التي تشكل الجزء الأكبر من قطاع الزراعة، بل أيضا على عدد كبير من السكان بصورة عامة. وثمة دليل على أن الأوضاع المعيشية للمرأة الريفية قد تدهورت، مما أدى إلى زيادة تأنيث الفقر.

وفي الواقع، أظهرت الدراسات الاستقصائية عن الفقر زيادة عبء الفقر على المرأة في المناطق المتضررة. ولقد سلّمت حكومتي بضرورة التحرك بما يتجاوز تلك الدراسات الاستقصائية، وتحركت لكي تقدم مرافق الائتمان للمرأة، إضافة إلى الإعانات، والمساعدة العامة وبرامج العمالة العامة بالتعاون مع القطاع الخاص.

وتشعر حكومتي أيضا بالتشجيع بسبب الاتجاه الجديد في سياسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نحو تدابير الحد من الفقر على الصعيد الجزئي، وركّزت على مراعاة الفوارق بين الجنسين في برامج الحد من الفقر.

وتحيط حكومتي علما بقلق بالغ بالأثر المدمِّر لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في جميع مناطق العالم. وفي الواقع، تدل الإحصاءات التي قدمتها منظمة الصحة العالمية على أن المرأة في منطقة البحر

الكاريبي في مرحلة العمر من ١٥ إلى ٢٩ سنة هي الأكثر تأثرا. وبالنسبة للدول النامية التي لا تتوفر لديها إمكانية الحصول على الأدوية المتقدمة أو الموارد المالية لتلبية تلك الاحتياجات الصحية الهامة، يعد تعاون المجتمع الدولي ضروريا للمساعدة في الجهود المبذولة لمكافحة هذا الوباء والقضاء عليه. وتلتزم حكومتي بالتعاون بشأن وضع خطة عمل إقليمية مع قطاع الصحة من أجل التصدي لوباء الإيدز. وفي أثناء ذلك، تخصص حكومتي موارد لرعاية الأشخاص المتضررين وتوفير الرعاية الإنجابية للمراهقين، فضلا عن تخصيص موارد من أجل تعزيز برنامج تعليم الحياة للأسر في المدارس.

وقبل وضع أحكام منهاج عمل بيجين، كانت حكومة بلدي قد أصدرت تشريعا تقدميا يقضي على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مؤكدة بذلك على المساواة بين الجنسين. وجرى أيضا سن تشريع يعالج العنف المتزايد ضد المرأة في مجتمعنا. واستمر هذا الاتجاه باعتماد حكومة بلدي التشريع النموذجي للجماعة الكاريبية، وكانت أول دولة من دول البحر الكاريبي تنشئ محكمة للأسرة. وفضلا عن ذلك، انضمت سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى ١٦ بلدا من بلدان المنطقة في تنفيذ منهج دراسي للتدريب على التدخل في العنف العائلي ومناهج الوقاية للعاملين في الشرطة والخدمة الاجتماعية، وتتخذ هذه الخطوة الجسورة بالتعاون مع شركائنا الاجتماعيين.

وتلتزم حكومة بلدي بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، ضمانا للحفاظ على حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة. وتتضمن هذه الحقوق احترام التنوع فيما يتصل بالمرأة الأصلية في شعبنا، والمعاقات، واستمرار إمكانية حصول الحوامل من المراهقات، وصغار الأمهات، على التعليم.

وانخرطت حكومة بلدي أيضا في برامج تعالج احتياجات كبار السن، مع مراعاة احتياجات المسنات.

وتدرك حكومة بلدي إسهام المرأة في تنمية بلادنا، وتلتزم بتهيئة بيئة تمكن من تشجيع المرأة على الترشيح في الانتخابات البرلمانية وكسبها. ويدلل على هذا الالتزام اختيار امرأة صغيرة السن من القطاع المهني عضوا في مجلس الشيوخ ونائبة لرئيس مجلس الشعب. وفضلا عن ذلك، تواصل المرأة شغل مناصب إدارية عليا في جميع أنحاء الجمهورية والقطاعات الخاصة.

وحكومة بلدي تدرك أن تغيير النظرة النمطية للمرأة يستدعي معالجة الأسباب الأساسية لها، وقد استهدفت التعليم بوصفه وسيلة للتغيير. وشرعت الحكومة أيضا في استعراض سلاسل للكتب الدراسية لكي تعالج التحيز الجنساني في المناهج الدراسية، كما أنها عيّنت مستشارين للإرشاد بالمدارس يراعون الفوارق بين الجنسين. ونتيجة لذلك، توجد زيادة في عدد الفتيات اللاتي يدرسن مواضيع غير تقليدية في مستوى الدراسة الثانوية. وينطبق هذا على الفتيان أيضا. وللاستمرار في بذل هذه الجهود، ستشارك حكومة بلدي في برنامج إقليمي للبيانات المفصّلة حسب الجنس بشأن الإلمام بالقراءة والكتابة، والحضور بالمدارس، واختيار المواد الدراسية.

وسانت فنسنت وجزر غرينادين تدرك أهمية وسائط الإعلام في نشر المعلومات عن منهاج عمل بيجين. وتشعر بالقلق بنفس القدر من تأثر وضع المرأة بالتصوير السلبي له في وسائط الإعلام. وستوفر العملية التعليمية صورة جديدة للمرأة، إلا أننا في حاجة إلى تعاون وشراكة من جانب وسائط الإعلام. ولهذا، يوجد في آليتنا المؤسسية ممثل عن وسائط الإعلام في اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة.

وترحب حكومة بلدي بعملية الاستعراض، التي تتقدم صوب اكتمال ناجح. ونتخذ خطوات ملموسة لكفالة الارتقاء بالمرأة، ومن المؤكد أننا تعلمنا من أفضل ممارسات البلدان الأخرى. ونتطلع بأمل إلى إجراء عملية استعراض مستمر أثناء تنفيذنا لمنهاج العمل.

وختاما، تعترف حكومة بلدي بإسهام المجتمع المدني، والمنظمات النسائية، والقطاع الخاص، والنقابات العمالية، وغيرها من المنظمات غير الحكومية في تنمية بلدنا. ولهذا، نعترف بأنه من المحتم أن نشرك جميع قطاعات المجتمع على الصعيد الوطني وأن نعزز التعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، إذا كان لنا أن ننفذ بنجاح منهاج عمل بيجين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود مرة أخرى أن أذكّر الممثلين بضرورة التزام الصمت في قاعة الجمعية العامة. كما أود أن أكرر رجائي بالإيجاز، وأحث الوفود على الحد من بياناتها في إطار الدقائق السبع، وفقا لما تم الاتفاق عليه في مقرر الجمعية العامة.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمة التالية، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/S-23/6/Add.3. وفي الرسالة الواردة في تلك الوثيقة، يبلغ الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه بعد إصدار رسائله الواردة في الوثائق A/S-23/6 والإضافتين ١ و ٢، قامت البوسنة والهرسك بتسديد المبالغ اللازمة لخفض متأخراتها إلى ما يقل عن المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في تلك الوثيقة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): والآن، يسرني مزيد السرور أن أعطي الكلمة لرئيسة وفد جمهورية سيشيل، السيدة جانيك برو، المديرة العامة لوزارة الشؤون الاجتماعية وتنمية القوة العاملة، لكي تدلي ببيانها أمام الجمعية.

السيدة برو (سيشيل) (تكلمت بالانكليزية): تحظى المساواة بين الرجل والمرأة في سيشيل باهتمام الحكومة منذ إنشاء الجمهورية قبل حوالي ٢٣ عاما. وتعتبر المرأة دائما في سيشيل شريكا أساسيا في تنمية البلد.

ولدى معالجة المسائل المتعلقة بالجنسين، اتخذت سيشيل نهجا يختلف بعض الشيء عن معظم البلدان عن طريق اعتماد مباشر لنهج تدرج فيه المسائل المتعلقة بالجنسين. ومنذ أكثر من عقد، أنشئت لجنة توجيه وطنية لقضايا الجنسين، تتألف من أفراد من الحكومة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، لكي تعزز المساواة والعدالة بين الجنسين وتحافظ عليهما. وتمثيل الذكور في اللجنة وفّر جوا تعاونيا وضمن أن تؤخذ احتياجات كل من الذكور والإناث في الاعتبار عند تصميم برامج التنمية الوطنية.

والميثاق الدستوري لسيشيل المعني بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ينطبق على جميع المواطنين، بغض النظر عن جنسهم. ومع ذلك، هناك تعليمات خاصة، داخل الإطار التشريعي، تحمي الحقوق المدنية وحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة. وفيما يلي بعض هذه الحقوق: أولا، حق نقل جنسيتها إلى أطفالها المولودين في سيشيل، حتى ولو كان الزوج أجنبيا؛ وثانيا، حق الملكية والوراثة؛ وثالثا، حق المطالبة بالنفقة من شريك تخلى عنها – سواء كان زوجا شرعيا أو عرفيا.

وفي تناول موضوع المرأة والفقر، تعترف حكومة سيشيل بدور التعليم الجيد في تمكين الرجل والمرأة من تحقيق مستوى معيشي معقول. ولدينا سياسة لتعليم إلزامي ومجاني لمدة عشر سنوات يضمن حصول جميع الفتيان والفتيات على

فرص متساوية في التعليم والعمل. وانخراط الأطفال في المدارس، ويبلغ الآن ١٠٠ في المائة، يكفل إعطاء جميع الفتيات الأساس الضروري لتقرير الاختيارات الهامة في حياتهن. وفي العام الماضي كانت ٤٦ في المائة من المنح الدراسية للتدريب المهني من نصيب النساء.

ولما كنا نفهم أن الموارد البشرية هي الثروة الرئيسية للبلد، فإن وزارة الشؤون الاجتماعية وتنمية القوة العاملة، ووزارة التعليم تعملان على إزالة القولبة من خلال التعليم، والتوعية، وتوفير المشورة المهنية للشباب. وقد تم استعراض المواد التعليمية بغية إزالة هذه القولبة، وخضع المدرسون على نحو منظم لبرامج توعية تتعلق بالجنسين.

وقد اتخذت الحكومة خطوات لتقديم الرعاية الصحية المجانية في مكان تقديم الخدمة، إدراكا منها لأهمية صحة المواطنين ولأثر تكلفة الرعاية الصحية على الاقتصاد. والرعاية الصحية للأمهات تقدم في جميع المقاطعات، وتدل المؤشرات على أن الرعاية الصحية قبل الوضع تغطي ٩٨ في المائة.

وتضطلع المرأة أيضا بدور حاسم في صنع القرارات على الصعيد الوطني. وقد شاركت المرأة في سيشيل مشاركة كاملة في النضال من أجل الاستقلال، ولا تزال ناشطة على المستوى السياسي. وتبلغ نسبة النساء ٢١ في المائة من الأعضاء المنتخبين والمعينين في الجمعية الوطنية، و ٢٥ في المائة من الوزراء. وتدل أرقام دراسة استقصائية أجريت مؤخرا على أن النساء أكثر نشاطا بالفعل على مستوى القاعدة. فتشكل النساء ٦٠ في المائة من المستشارين في الحكومة المحلية.

ونولي الآن اهتماما أكبر لموضوع العنف المنزلي والعنف ضد المرأة. وقد تجلّت فعالية الجهود المتضافرة للتوعية العامة والتربية في استبدال الموقف المتمثل في السلبية والتساهل بالاتجاه إلى التنديد والتصميم على وقف هذه الدورة المتكررة. وتعد المحكمة الأسرية الوطنية، التي أنشئت قبل عامين، خطوة هامة في التعامل مع العنف المنزلي وحقوق المرأة والطفل.

ولقد ساهمت القوانين والسياسات في النهوض بالمرأة في سيشيل. إلا أن الأفكار الجامدة لا تزال قائمة؛ فلا تزال معظم النساء يعملن في أشغال متدنية الأجر؛ ولا تزال المرأة تمثل الأغلبية من ضحايا العنف المنزلي. ونحن نعتقد أنه بوسعنا أن نرد هذه المشاكل إلى الأنماط الثقافية المقبولة والمتوارثة للسلوك، والتي يشار إليها في كثير من الأحيان على أنها ''أعراف''، حتى وإن اعتبرناها، بنظرة موضوعية، أنماطا شاذة: تلك الأنماط المعروفة بمقاومتها للتغيير، إذ أنها متأصلة في النفس البشرية. وأن تغييرها يحتاج إلى وقت وإلى جهد مستمر ودؤوب.

ويبدو من المناسب عند هذه النقطة طرح عدد من الأسئلة حول دور الرجال في كل ذلك. وماذا عن احتياجاتهم في هذا العالم الذي يعاد فيه صياغة أدوار الجنسين؟ وما الذي يمكننا عمله من أجل تهيئتهم لتقبل هذا الموضوع وتأييده، وليس مجرد قبوله والتسامح معه؟

وأخيرا، فإننا نلاحظ أنه لا بد للمجتمعات أن تهيئ البيئة الكفيلة بالنهوض باحترام الذات، والثقة، والاستقلال للمرأة التي تشكل نصف السكان. ولا مناص من وجود إطار قانوني يحمي حقوق الإنسان لجميع الأفراد بشكل متساو، ووجود نظام تربوي يساهم في تحرير كافة الأفراد القادرين. ونحن نعتقد أن مسألة نوع الجنس ينبغي ألا تعالج كقضية وطنية منفصلة، بل ينبغي أن تدمج في كامل المنظومة. وعندئذ، فقط، يمكن للمرأة أن تتخطى العقبات التي فرضتها قرون من المعاملة غير المتكافئة، وأن تحقق قدراتها البشرية بجسارة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة روزلين تور، مديرة شؤون المرأة في فانواتو.

السيدة تور (فانواتو) (تكلمت بالانكليزية): نتقدم أنا ووفدي لكم بتحيات فانواتو حكومة وشعبا، وهي دولة صغيرة في جنوب غرب المحيط الهادي. واسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة للسيد غوريراب لانتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها هذه، وإلى هيئة المكتب على الكفاءة في إدارة هذه الدورة الهامة على امتداد هذا الأسبوع.

مضت خمس سنوات منذ اجتماعنا في بيجين، ومنذ أن التزمنا بتنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر التي تهم المرأة والفتاة في كل أنحاء العالم. ونجتمع هذا الأسبوع لمناقشة ودراسة ما تم إنجازه، ونتشارك في تجاربنا، وآمالنا، وتطلعاتنا. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بالمبادئ والإطار العام لتحقيق المساواة والتنمية، والسلام، كما جاء في منهاج عمل بيجين، وبرامج عمل كوبنهاغن، والقاهرة، وبربادوس، وريو.

وقد حرصت فانواتو على أن يكون أول عمل تقوم به بعد مؤتمر بيجين عقد اجتماع للمنظمات الحكومية وغير الحكومية لاستعراض منهاج عمل بيجين، وإعادة ترتيب أولوياته طبقا لاحتياجاتنا ومواردنا إلى جانب ترجمته بلغة انكليزية بسيطة. وتم ترجمته بعد ذلك إلى لغة البسلاما، وهي اللغة المشتركة في بلدنا، حتى يمكن للسكان فهمه، وصدر بعنوان ''العمل سويا من أجل المرأة''.

إن مؤشر الفقر الإنساني في البلدان الجزرية في المحيط الهادي يبين أن فانواتو تأتي ضمن البلدان الثلاثة الأقل نموا في المنطقة. ولذا، فإن فانواتو تؤمن بأن مفتاح التنمية والنجاح يكمن في التعليم، ولكن بسبب الموارد المالية والبشرية المحدودة، فإن التعليم في فانواتو ليس إلزاميا ولا مجانيا. ومنذ مؤتمر بيجين، ارتفع عدد المدارس الابتدائية والثانوية، وكذلك عدد التلاميذ. ولكن من بين المجموع الكلي لعدد الأطفال في المدارس الابتدائية، أقل من الثلث منهم يجدون مكانا لهم في المدارس الثانوية، وأقل من ذلك في مستوى التعليم العالي. وقد شرعت الحكومة والمنظمات غير الحكومية في إنشاء مدارس التدريب المهني في مختلف المناطق لتلبية احتياجات مَن يتسربون من التعليم أو مَن يتم إخراجه من التعليم، وإن كان معظم المستفيدين من الرجال، وتحتاج المرأة إلى مزيد من التعليم وإلى أن تكون على دراية أوسع، حتى تستطيع الخروج من معاناتها الراهنة.

وبالنظر إلى وجود ١٠٥ لغات، خلاف اللهجات المحلية، وثلاث لغات رسمية هي الانكليزية، والفرنسية، والبسلاما، ولتوزع المدارس على امتداد حوالي ٨٠ جزيرة، فإن الموارد المالية، والمادية، والبشرية شحيحة، فضلا عن صعوبة الاتصالات، وبالتالي تظل الحاجة إلى المساعدة قائمة.

ولمعالجة مسألة الفقر والتمكين الاقتصادي للمرأة، شرعت فانواتو في عام ١٩٩٦، في تنفيذ مشروع للتمويل الصغير للمرأة الفقيرة. وقد حصلت الدفعة الأولى وتضم عشرين سيدة على القروض في شهر شباط/فبراير ١٩٩٧، ولم يكن لديهن أي رصيد في البنك. ويسرني إبلاغكم بأنه بحلول شهر أيار/مايو ٢٠٠٠، ارتفع عدد النساء المستفيدات من هذا المشروع إلى ١ ٤٣٥ امرأة، وبلغت المدخرات أكثر من ٣ ٠٠٠ دولار. ويشتد الطلب على هذه القروض، غير أن الموارد محدودة.

والأمة الناجحة هي الأمة السليمة صحيا. ومنذ مؤتمر بيجين في ١٩٩٥، أحرزت فانواتو بعض التقدم في تحسين صحة المرأة. وقد انخفضت معدلات وفيات الرضع والأمهات كما ارتفع متوسط العمر المتوقع للمرأة. وتحقق ذلك نتيجة للجهود التعاونية لكل من المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، مثل جمعية صحة الأسرة في

فانواتو، والمجلس الوطني للمرأة في فانواتو، ومركز نساء فانواتو، وجمعية فانواتو للمعوقين.

ومن حسن حظ فانواتو أنها لا تزال خالية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إلا أن الأمراض التي ينقلها البعوض مثل الملاريا وحمى الدينجي، وغيرها من الأمراض مثل سرطان الثدي وعنق الرحم، تحتاج إلى عمل كثير، وموارد مالية وبشرية حتى يتسنى القضاء عليها في بلدنا.

ونظرا لتزايد حالات العنف المنزلي، أنشأت فانواتو مركز المرأة في عام ١٩٩٢، بمساعدة الرابطة الاسترالية لنساء التنمية، ويعنى بضحايا العنف المنزلي. ويقدم المركز المشورة والملاذ المؤقت للضحايا. ويعمل بصورة لصيقة مع الإدارات الحكومية، والشرطة، ومركز فيجي للأزمات، لتوفير التعليم والتدريب للمجتمعات المحلية.

وثمة انخفاض في حالات العنف خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، إلا أن الطريق ما زال طويلا. وفي آذار/مارس ١٩٩٥، صدّقت فانواتو على الاتفاقية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما شكلت لجنة تضم المنظمات الحكومية وغير الحكومية لرصد التقدم المحرز في هذا الصدد. وفي عام ١٩٩٨، تم وضع مشروع قانون لحماية الأسرة. وينص المشروع، من جملة أمور، على صون وتشجيع العلاقات المتجانسة، ومنع العنف المنزلي على كل مستويات المجتمع، وضمان الحماية القانونية الفعالة لضحايا العنف المنزلي، والنص على معاقبة كل شخص يرتكب أعمالا تندرج في هذا الإطار.

ورغم أن مشروع القانون يحظى بحلقات عمل ومشاورات تتعلق بالوعي بالنشر أكثر من أي مشروع آخر في تاريخ فانواتو، فإن المسألة تظل فيما إذا كان أعضاء البرلمان البالغ عددهم ٥٢ عضوا وجميعهم من الرجال سوف يجيزونه في الدورة البرلمانية لشهر آب/أغسطس ٢٠٠٠.

ولقد أحرزت فانواتو بعض التقدم في إشراك المرأة في صنع القرار. ولدينا الآن نساء في وظائف: مراجع الحسابات العام، والمدعي العام، وكبير المسجلين في المديريات الثمان. ولا توجد لدينا عضوات برلمان في الحكومة الحالية، رغم أنه كانت لدينا عضوة واحدة في الحكومة السابقة.

وقد شرعت الحكومة في برنامج الإصلاح الشامل في حزيران/يونيه ١٩٩٧. وكانت إحدى القضايا الكبرى المساواة بين الجنسين في جميع دوائر الحياة. وعن طريق البرنامج أنشئت آليات مختلفة لمعالجة هذه القضية. وأصبحت إدارة شؤون المرأة إدارة مستقلة ضمن مكتب رئيس الوزراء. وعيّن مخطط لشؤون نوع الجنس وموظف للمساواة وأنشئت شبكة خدمات عامة من النساء من المراتب العليا لإيجاد الحلول والوسائل للتصدي لجوانب الخلل هذه. وعملت المنظمات غير الحكومية مع الحكومة في الضغط على شتى قطاعات المجتمع والقطاع العام ككل لإحداث هذا التغيير.

وحقوق المرأة هي حقوق إنسان. وينص الفصل ٥ من دستور فانواتو على المعاملة المتكافئة بموجب القانون. بيد أن التنفيذ لا يزال لا يبعث على الرضا. ومن خلال برنامج الإصلاح الشامل الحكومي، وشروع الحكم الصالح ومنظمة المرأة الفانواتوية في السياسة، ومساعدات جامعة جنوب المحيط الهادئ، ومركز بورت فيلا، استعرضنا تشريع فانواتو للتأكد من أنه يستند تماما إلى نوع الجنس. ووضعت التوصيات بالتعديلات أمام السلطات المعنية.

وعن طريق المساعدة المقدمة من برنامج الحكومة الاسترالية للمساعدات الخارجية، أدخلت فانواتو نظاما في

معهد فانواتو الوطني التقني يمكن للفتيات بواسطته الدخول في مجالات غير تقليدية مثل الميكانيكا والإلكترونات والبناء والتجارة. ولا يزال من المتعين مراجعة هذا المشروع للتأكد من فشله أو نجاحه.

وأود في الختام أن أقول هذا بالنيابة عن نساء فانواتو. لقد كتب السيناريو وأعد المسرح في عام ١٩٤٦ للمسرحية المعنونة ''تعزيز حقوق المرأة''. وبعد ذلك بأربعة وخمسين عاما، لا زلنا نتدرب على أدوارنا. والآن هو الوقت الصحيح للوقوف على خشبة المسرح وأداء المسرحية. وللقيام بذلك، تتطلع البلدان النامية والمتخلفة إلى المجتمع الدولي في الدول المتقدمة لضمان أننا جميعا نعرف أدوارنا ومسؤولياتنا في المسرحية.

وموضوع المرأة في فانواتو هو ''المشاركة من أجل الألفية الجديدة''. ونحن نود أن نوسعه ليشمل جميع المشاركين في هذه الدورة الاستثنائية. فلنعمل سويا جميعا من أجل تنمية المرأة نحو مستويات معيشية أفضل، ومن أجل عالم أفضل وأكثر صحة، ومن أجل المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة إلى سعادة السيد رافان فرهادي، رئيس وفد أفغانستان.

السيد فرهادي (أفغانستان) (تكلم بالفرنسية): من المؤسف بمرارة أن أدلي بهذا البيان باسم دولة أفغانستان الإسلامية. وبخلاف معظم الممثلين الآخرين الذين تكلموا باسم بلدانهم، ليس لديّ معلومات مشجعة عن التقدم المحرز في النهوض بالمرأة وفي تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. لقد كان للحرب التي فرضها على الشعب الأفغاني جيراننا من الجنوب في الواقع تأثيرا مأساويا على السكان المدنيين، ولا سيما على النساء والأطفال.

ونحن نؤمن بأن المؤتمرات العالمية توفر للدول الأعضاء مكانا للتجمع يمكن أن نطرح فيه مبادرات تضامنية لحل مشاكلها المشتركة. وهذا هو السبب في أننا ننتهز هذه الفرصة لكي نشرح للجمعية العامة، التي اجتمعت في دورة استثنائية لمناقشة المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام للقرن الحادي والعشرين، مشاكل النساء والفتيات الأفغانيات في هذا الجزء من أرض أفغانستان الواقع تحت احتلال المرتزقة المعروفين باسم طالبان، الذين جُندوا وأرسلوا إلى بلدي بواسطة المخابرات المشتركة الشُعب، لهيئة الاستخبارات السرية الباكستانية.

ومنذ وصول الطالبان إلى الأراضي التي يحتلونها الآن مع حلفائهم المتطرفين الظلاميين، حُرمت النساء من حقهن في العمل. ويسود الفقر الشديد في عدد متزايد من أسر الحضر، ولا سيما في كابول حيث خسرت أكثر من ٤٠ ٠٠٠ امرأة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وظائفهن، اللائي كن يكسبن معيشتهن بها لإعالة أسرهن.

تولى الرئاسة السيد ستانسلاوس، نائب الرئيس (غرينادا).

وينتشر العنف ضد النساء في ظل احتلال مرتزقة الطالبان المتطرفين. وقد فرضت على النساء والفتيات قيود واسعة الانتشار ومنظمة، تصل إلى حد التمييز، في هذه المناطق عن طريق سياسات تصدر بمراسيم. وتنفذ هذه السياسات بواسطة ما يسمى بالوزارة سيئة السمعة لمنع الرذيلة وتشجيع الفضيلة. وطبقا لكثير من الشهود، فرضت قيود على النساء من خلال المعاقبة القاسية والمهينة وغير الإنسانية. وقام حرس طالبان بضرب بعض النساء علانية

بسبب مغادرتهن منازلهم غير مصحوبات بمحرم كما أن الرعاية الطبية مقيدة بالنسبة للنساء.

وثمة عنصر سلبي آخر لاحتلال مرتزقة الطالبان للأراضي الأفغانية هو حظر التعليم بالنسبة للنساء والفتيات. وأغلق الطالبان عشرات المدارس الابتدائية والعليا للفتيات. وتنبغي الإشارة إلى أن أفغانستان بدأت التعليم العام للفتيات في العشرينات. وفي عام ١٩٣٧ تبع إنشاء أول مدرسة عليا للفتيات في كابول مدارس أخرى. وفي مدن أفغانستان ومناطقها شبه الحضرية، كان يحرز تقدم في تعليم المرأة، مثلما كان يحدث في البلدان الإسلامية الأخرى.

وتلحق الصراعات المسلحة معاناة كبيرة بالمرأة والطفل. وتبين الحالة الحالية للمرأة في أفغانستان بوضوح هذه الحقيقة. وفي الإزاحة الجبرية للسكان الأفغان على يد الطالبان في تموز/يوليه ١٩٩٩، كان ما يزيد على ثلثي اللاجئين من النساء والأطفال. ووقعت الفتيات المشردات ضحية ''زيجات'' فرضها عليهن الطالبان وفصلت النساء عن رجال أسرهن. وقد نشرت جميع هذه الأعمال الوحشية التي ارتكبها الطالبان في تقارير منظمات حقوق الإنسان بما في ذلك تقارير السيد كمال حسين، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان.

ونحن مقتنعون تماما بأن الأزمة الراهنة في أفغانستان التي فرضتها باكستان لأغراض السيطرة يجب أن يدينها المجتمع الدولي. وعلى باكستان أن تنهي دعمها وإرسالها للمرتزقة المتطرفين، وهم في معظمهم من جماعات سياسية كارهة للنساء لا تنتمي للعصر الحاضر ولا تتبع المعتقدات الحقيقية لدين الإسلام الحنيف. ويتعين على القوات العسكرية الأجنبية والذين يسمون بالمقاتلين المتطوعين الذين أرسلتهم باكستان أن يغادروا أفغانستان على الفور. وينبغي تمكين الأفغان من حل مشاكلهم بالوسائل السلمية برعاية الأمم المتحدة.

ورغبة في تعزيز التضامن من جميع أنحاء العالم مع المرأة الأفغانية، نناشد المجتمع الدولي أن يمارس ضغطا على الزمرة العسكرية الباكستانية لوقف هذه الحرب التوسعية في أفغانستان. فشعب أفغانستان شأنه شأن كل شعوب العالم له الحق في العيش في سلام. ولا يمكن أن تحترم حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة والطفل إلا في بيئة سلمية وآمنة. واحترام حقوق الإنسان بما فيها حقوق النساء والفتيات ينبغي أن يكون عنصرا أساسيا في اتفاق السلام بين الأطراف ويجب أن يكون جزءا من أي اتفاق في المستقبل.

ولا بد لي من أن أبين أن المدارس والمدارس العليا للبنات لا تزال مفتوحة في المناطق الحرة في الجزء الشمالي الشرقي من أفغانستان، وهي المناطق التي تديرها دولة أفغانستان الإسلامية. ومنذ شباط/فبراير ٢٠٠٠ هناك رابطة للمرأة تعمل من أجل النهوض بوضع المرأة وأعضاؤها من المعلمين والمعلمات في مدارس البنات.

وختاما، أود التشديد على أنه بغية كفالة النهوض بالمرأة وتمكينها في جميع أنحاء العالم لا بد من توفر الإرادة السياسية والالتزامات المتعهد بها لأن تصبح المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام حقائق واقعة. وتوفر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إطارا قانونيا يمكن أن يستخدم في تنفيذ منهاج عمل بيجين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة البوسنة والهرسك، السيدة ليديا توبيك.

السيدة توبيك (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالانكليزية): أضم صوتي إلى أصوات مَن سبقوني بالكلام لتهنئة السيد غوريراب بتوليه رئاسة الجمعية العامة في هذه

الدورة الهامة. ويشرفني كثيرا أن أتكلم أمام هذه الدورة الاستثنائية باسم وفدي.

إن البوسنة والهرسك بوصفها من البلدان المشاركة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين، أعربت مع بقية المجتمع العالمي عن التزامها الكامل بمنهاج عمل بيجين الذي أقره المؤتمر. ولئن كان بلدي في خضم الصراع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ فإن بوسعنا اليوم أن نقيم المكاسب التي تحققت خلال السنوات الخمس الماضية.

فبعد أشهر قليلة من اعتماد إعلان بيجين، جرى التفاوض على اتفاق دايتون للسلام. ووفقا للممارسة المتبعة في المفاوضات على اتفاق السلام لم تشارك امرأة واحدة على أي جانب من طاولة التفاوض.

ولم نبدأ إلا مؤخرا في التصدي لتنفيذ منهاج عمل بيجين بسبب انتهاء الحرب وإعادة بناء المجتمع بعد انتهاء الصراع. وكخطوة أولى ترجم إعلان بيجين إلى لغات البوسنة والهرسك، مما مكّن من توسيع نطاق توزيع الوثيقة ومبادئها وسهولة الحصول عليها.

واليوم أصبحت المرأة في البوسنة والهرسك تشغل ٢٩ في المائة من مقاعد مجلس النواب، الأمر الذي يضع البوسنة والهرسك في القمة بالنسبة لمشاركة المرأة في البرلمان. وأسلّم هنا بالدور الإيجابي الذي أدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في تنفيذ القواعد التي وضعتها اللجنة المؤقتة للانتخابات والتي تقضي بأن يكون ثلث المرشحين من الإناث وطبقت شرط أن يكون ثلاثة من أول عشرة مرشحين في قوائم الانتخاب من النساء. وقبل ذلك بسنوات قليلة أي في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ كانت المرأة تشغل ٢ في المائة و ٥ في المائة على التوالي من مقاعد مجلس النواب. ومع هذا تعتبر المرأة ناقصة التمثيل على كل المستويات الأخرى في الهيئات الحكومية.

وبالتنسيق مع إدارة العمل من أجل الديمقراطية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا استهلت عضوات البرلمان إنشاء لجان دائمة داخل مجلس البرلمان لإدارة قضايا النهوض بوضع المرأة وتنفيذ منهاج عمل بيجين وبدء تنفيذ مبادرة توفير الظروف الملائمة لتوطيد الخدمات الحكومية. ووضعت حكومة اتحاد البوسنة والهرسك هذه الأهداف جميعها في اعتبارها لدى افتتاحها مؤخرا مركز المساواة بين الجنسين.

وتشكل النساء في البوسنة والهرسك ٤٠ في المائة من القوة العاملة. ومعدل البطالة في البوسنة والهرسك مرتفع حيث يصل إلى ٤٠ في المائة و ٤٠ في المائة من المتعطلين نساء.

وتتوفر للبنات في البوسنة والهرسك نفس الفرصة المتاحة للبنين في التعليم. وعدد الذكور أكبر قليلا بين المقيدين بالجامعة، ولكن عدد الإناث أكبر قليلا في التخرج من الجامعة.

والمرأة في البوسنة والهرسك تعيل أسرتها حين يعز الغذاء. والمرأة تأخذ أطفالها للتطعيم حين يكون ترك الأمان في مأواهم خطرا داهما. والمرأة تعلم أطفالها حين يتعذر وصولهم إلى المدارس. ولا تزال النساء من صربرينتشا تبحث عن قرابة ١٠ ٠٠٠ مفقود من الآباء والأخوة والأزواج وغيرهم من أفراد الأسر. والمرأة بطل حقيقي في مجتمع البوسنة والهرسك، الجدات والأمهات والبنات؛ المسلمات والأرثوذوكس والكاثوليك واليهود والجنسيات الأخرى.

ولم يعد بالإمكان أن تمر جريمة الاغتصاب كسلاح للحرب من دون عقاب. وقد أقرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بأن الاغتصاب جريمة ضد الإنسانية، وقرر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بأن الاستغلال البدني للمرأة جريمة ضد الإنسانية. وأدى وفد

البوسنة والهرسك لدى اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية دورا فريدا وهاما في إدراج الجرائم المرتكبة على أساس الجنس، لأول مرة في النظام الأساسي.

ونظّم مجلس أوروبا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وشركاء آخرين، مؤتمرا في البوسنة والهرسك بعنوان ''الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي''. وألقى المؤتمر الضوء على نطاق وضع المرأة والفتاة في ظروف الرق والاستعباد البغيضة.

وعلينا، نحن الحكومات، أن نعمل معا من أجل التعرف على الضحايا وحمايتهم. وعلينا بدلا من ملاحقة الضحايا أن نحاكم المتجرين. ولا بد أن نلتزم باتخاذ كل الإجراءات اللازمة للقضاء على تلك الجريمة عبر الوطنية ولتفهم أسباب الاتجار ومنها الإفقار الاقتصادي وتمزق الأعراف الاجتماعية وهما من آثار المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقال. والبوسنة والهرسك تؤيد تماما عمل اللجنة المخصصة لإعداد البروتوكولين لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، على أمل أن ينتهي العمل في هذين الصكين الهامين في القريب.

إن التنفيذ الكامل لحقوق المرأة والفتاة، بوصفه جزءا لا يتجزأ من كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية، يجب أن يدخل في السياسات والبرامج الحساسة لموضوع نوع الجنس، بما في ذلك التنمية على جميع المستويات، والتي تعزز النهوض بالمرأة وتمكينها.

وتلعب الجهود الدولية الحثيثة، وكذلك المنظمات المحلية غير الحكومية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، دورا كبيرا في تمكين المرأة. وقد ساعد تصميم المجتمع المدني ومجتمع المنظمات غير الحكومية في بلدي خلال الأعوام الأخيرة، على توفير المشورة والمساندة والحماية للنساء. وقد أنشئ خط ساخن للمعلومات بشأن العنف المنزلي.

ونحن نؤمن بأن التركيز على مسألة نوع الجنس هو أكثر من مجرد قضية عقائدية أو أخلاقية. ففي رأينا أن الأساس اللازم للتقدم هو النهوض بوضع المرأة بغية كفالة المساواة الكاملة. وسيعزز ذلك، بدوره، المجتمع كله، بصرف النظر عن العرق، أو الثقافة، أو الدين.

إن التحقيق الكامل لحقوق المرأة مسألة لا تتعلق بنوع الجنس، بل هي مسألة إنسانية. فالمرأة والفتاة من أضعف قطاعات المجتمع، ويجب أن يكون هدفنا المشترك ضمان البيئة القوية القائمة على كل الحقوق لكل النساء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة ميري نوت، رئيسة وفد جزر مارشال.

السيدة نوت (جزر مارشال) (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن وفدي، أود أن أنقل تحيات رئيس جمهورية جزر مارشال وحكومتها وشعبها، إلى هذه الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''. إن وفدي يشكر المنظمة على تنظيم هذه الدورة الاستثنائية.

في عام ١٩٩٥، وفي المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين الذي كان حدثا تاريخيا، انضمت جزر مارشال إلى ١٨٧ عضوا في اعتماد منهاج عمل بيجين للنهوض بالمرأة. وقد سلّم المؤتمر بوجود العديد من العقبات التي تحول دون تنمية المرأة في أنحاء العالم، ووضع أساسا سليما للعمل البناء من أجل المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة حول العالم، اجتماعيا، واقتصاديا، وسياسيا.

وقد أبرز المؤتمر مجالات الاهتمام والعوامل الحاسمة التي تعوق تمكين المرأة. وتضمنت مجالات التركيز تخفيف حدة الفقر؛ المساواة في التعليم؛ الرعاية الصحية؛ العنف القائم على نوع الجنس؛ الصراعات المسلحة؛ عدم كفاية

الوصول إلى الموارد الاقتصادية؛ تهميش دور المرأة في اقتسام السلطة وصنع القرار؛ واستمرار التمييز ضد المرأة والطفلة وانتهاك الحقوق الإنسانية الخاصة بهما.

وبعد ذلك بخمسة أعوام، لا تزال المرأة في أنحاء العالم تواجه العديد من القيود، غير أننا يجب ألا نستسلم. حيث يمكن أن يستفيد كل منا من تجارب الآخر. فلنمض جميعا قُدما لمواصلة تقدم جدول أعمال بيجين + ٥، ولتحقيق الأهداف التي نسعى إليها، والتي وردت في منهاج العمل. وفي نفس الوقت، فلنحتفل جميعا بالإنجازات التي سجلناها حتى الآن؛ فالضوء البازغ عند نهاية النفق يبدو أكثر بريقا. وفي واقع الأمر، فإننا نريد عالما يمتثل لبيجين + ٥ امتثالا كاملا.

وإننا إذ نبدأ القرن الحادي والعشرين، فإن بلدي الجزري الصغير، شأنه شأن البلدان النامية جميعا، يعاني من وجود الهياكل الاقتصادية والمؤسسية الهشة، الأمر الذي يؤثر على حياتنا وعلى تدابيرنا. وإن عدم كفاية تمثيل المرأة في حكومتنا، وعدم وجود فرص كافية لعمل المرأة، والمادة وتبديد الموارد، والإدمان على الكحول والعنف، وانهيار هيكل الدعم عن الأسرة كبيرة العدد، وانهيار الثقافات والممارسات التقليدية، ما هي إلا بعض التحديات التي تواجهنا اليوم.

وتدرك جزر مارشال الدور الهام للمرأة وإمكاناتها بوصفه جزءا لا يتجزأ من التنمية الشاملة لديها، وإن احترام الوضع الاجتماعي للمرأة يتأصل في تقاليدنا، والحياة والفكر الثقافي لشعبنا المسالم. و لم تكن المشاركة النشطة والمتساوية للمرأة في التنمية الوطنية يوما شيئا غريبا على الشعب أو الحكومة، ولكن يسود شعور بأن البرامج الرامية إلى توفير الفرص لتعليم المرأة وإشراكها في العملية السياسية، وفي الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، وتطوير وعيها الثقافي، لا تزال غير كافية ومحدودة. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة الوطنية تقر بأن المشاركة النشطة والمتزايدة للمرأة في الحياة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية في الدولة مرغوبة إلى حد كبير، وتعود على الأمة كلها بفوائد جمّة.

وإلى جانب الاتفاقية المعنية بحقوق الطفل، تدرس الحكومة بجدية الانضمام قريبا إلى الصكوك الأخرى المعنية بحقوق الإنسان، ومن بينها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من الصكوك القانونية الدولية.

ويضمن دستور جمهورية جزر مارشال حقوقا متساوية للنساء والرجال في الانتخاب والسعي لشغل المناصب العامة. ونشهد اليوم زيادة في اهتمام المرأة بالوظيفة العامة، وهو ما يتضح في الانتخابات المحلية والوطنية. كما نلاحظ زيادة عدد النساء في المناصب ذات المستوى الأعلى في قطاع الخدمة العامة، وأيضا في القطاع الخاص.

إن نساء جزر مارشال قد التزمن بإدماج موضوع نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية، بالتعاون مع حكومتنا، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة. وباعتماد السياسة الوطنية للمرأة، فقد أصبحت الأوساط النسائية شركاء نشطين في برامج التنمية المستدامة في بلدنا.

لقد اتخذت الحكومة خطوات وتدابير هامة للنهوض بوضع المرأة من خلال وضع سياسات لإشراك المرأة على قدم المساواة على كل المستويات، وتطوير مهاراتها وتدريبها لزيادة فرص العمل المتاحة لها، ولتعزيز التنسيق بين الأنشطة النسائية. وإن صياغة سياسة وطنية للتنمية والسكان؛ وسياسة وطنية للشباب، وسياسة وطنية للمرأة؛ وسياسة للتغذية والأغذية والزراعة؛ وأخيرا، الإعداد لتنشيط المجلس الوطني للمرأة وإعادة تنظيمه، كلها مؤشرات قوية على

الالتزام الجاد للحكومة بتعزيز دور المرأة في بناء الأمة وحماية حقوقها.

وتأكيدا لالتزامنا بتنمية المرأة المارشالية، سوف ينعقد مؤتمر وطني للمرأة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تشارك فيه النساء من مختلف أنحاء جزر مارشال لاستعراض السياسة الوطنية للمرأة ورسم مسار العمل خلال القرن الحادي والعشرين. وأهيب بالأسرة الدولية الانضمام إلينا في جهدنا هذا.

وأكون مقصِّرة لو أنني لم أتطرق إلى جوهر تمكين المرأة، ألا وهو التعليم. وهناك قول مأثور شائع يقول:

”إنك إذا علّمت رجلا، فقد علّمت شخصا واحدا، أما إذا علّمت امرأة، فقد علّمت أسرة كاملة، ومن ثم، العالم قاطبة“.

وفي واقع الأمر، فإنه ليس بمقدور أي مجتمع أن يحرر نفسه اقتصاديا أو سياسيا، أو اجتماعيا، ما لم تكن هناك قاعدة سكانية سليمة، وقاعدة من النساء المتعلمات في هيكل القوى العاملة. وإن جزر مارشال تقدر التعليم تقديرا عاليا، ومن حسن حظ نسائنا أن أمامهن فرصة متكافئة للوصول إلى التعليم والتدريب.

وإن التعهد بتحقيق تقدم كبير للمرأة من خلال التنفيذ المستمر لمنهاج عمل بيجين، يمكن أن يصبح حقيقة واقعة من خلال الجهود المخلصة التي يبذلها أصحاب المصالح. وينبغي أن يتضمن ذلك التزام الأسرة الدولية بتقديم موارد جديدة وإضافية، مع تعهدات أخرى محددة من جانب الحكومات والمنظمات الوطنية والإقليمية. وإن حكومة جزر مارشال تأمل في أن يتعهد المجتمع الدولي بتوفير الموارد المالية والفنية اللازمة لتنفيذ منهاج عمل بيجين والمبادرات الجديدة التي قد تنطلق من مؤتمرنا هذا.

وفي الختام، أقر، بمساعدات ومساهمات شركائنا الدوليين للتنمية المقدمة لجزر مارشال من أجل النهوض بالمرأة. وما زالت جزر مارشال ملتزمة بمنهاج العمل وهي على استعداد لمواجهة التحديات التي أوجزتها هذه الدورة وتتوقع حدوث تقدم نحو تحقيق المساواة والتنمية والسلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة بالانيتينا تولوب، مساعدة الوزير بوزارة شؤون المرأة في ساموا.

السيدة تولوب (ساموا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أدلي بكلمة أمام هذا الجمع باسم حكومة وشعب ساموا بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

بموجب ميثاق منظمة الأمم المتحدة نحن شعوب الأمم المتحدة نؤكد مرة أخرى من جديد في هذا الجمع الكبير إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وحرياته وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية.

ساموا دولة مستقلة ذات سيادة تقع في منطقة المحيط الهادئ. ثقافتنا هي محور طريقة حياتنا. ويستند الرباط الذي يربط شعبنا بالأرض والبحر إلى قيمنا التقليدية ومبادئنا المسيحية القوية، التي تحركنا وتمدنا بالدعم الذاتي بدنيا وروحيا.

وتعتقد حكومتنا بأن حقوق الإنسان وحرياته تتحقق بأفضل وجه في سياق ثقافتنا وتقاليدنا. وفي هذا الصدد، يمثل دستور ساموا، استلهاما بالمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التزاما قويا بحقوق الإنسان وحرياته، مع الإشارة بشكل خاص إلى مساواة جميع المواطنين في الفرص، بغض النظر عن نوع جنسهم.

طريقة الحياة التقليدية في ساموا، تسلِّم بالقيمة الأساسية لكل فرد في ساموا، لأنه وريث اللقب الرئيسي للأسرة والأرض ولغة ساموا.

ويؤكد بيان حكومة ساموا عن الاستراتيجية الاقتصادية للفترة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠١ في رؤياه على جوهر المشاركة من أجل رخاء المجتمع، ويقر بالتالي بأن النساء بصفتهن شريكات على قدم المساواة بكل طريقة. وتتمتع المرأة في ساموا بفرص متساوية في ما يتعلق بالحصول على التعليم والخدمات الصحية، وفرص العمالة، والحماية بموجب القوانين وشغل وظائف صنع القرارات على جميع المستويات في الأسرة والمجتمع والحكومة. وهناك دائما في ساموا تسليم بالأدوار المتعددة التي تؤديها المرأة في البيت والمجتمع والكنيسة وفي وظائفها ودعم تلك الأدوار.

يدل إنشاء وزارة لشؤون المرأة بمقتضى قانون سنّه البرلمان في عام ١٩٩٠ على القيمة العالية التي توليها حكومة ساموا لنسائها، ومساهمتهن في تنمية ساموا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وروحيا. وساموا بلد من البلدان القليلة في العالم التي تحتفل بعطلة وطنية للمرأة – في يوم الاثنين بعد عيد الأم في يوم الأحد من كل سنة. وتشهد هذه السنة الذكرى العاشرة لهذه العطلة منذ بدايتها.

إنشاء وزارة لشؤون المرأة يعد أيضا حدثا هاما نحو إرساء أسس ضمان تحقيق فرص متساوية للنساء والأطفال في جميع مجالات المجتمع في ساموا. وتعزز ذلك إلى حد أكبر بمصادقة ساموا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في عام ١٩٩٢، وعلى اتفاقية حقوق الطفل، في عام ١٩٩٤.

وامتثالا للالتزامات التي قطعتها ساموا عند التصديق على الاتفاقات الإقليمية والمعاهدات الدولية ذات الصلة، أختطت سياسة وطنية للمرأة في ساموا للفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٤ من المنتظر أن يعتمدها مجلس الوزراء. رؤية السياسة الوطنية واضحة: جميع نساء ساموا مساهمات منتجات في التنمية الوطنية من أجل تحقيق حياة عالية النوعية للجميع، فضلا عن كونهن مستفيدات منها على أكمل وجه. وتعهد ساموا واضح وهو: تطوير وتعزيز قدرة المرأة في ساموا في جميع المجالات في شراكة مع أصحاب المصالح، وضمان بخاصة إعلام المرأة بحقوق الإنسان الممنوحة لها، فضلا عن توفير سبل وطرق الحصول على الخدمات والموارد المطلوبة. ونعتقد أن التأكيد من جديد على حقوق الإنسان الأساسية ورفاهيته من خلال سياستنا الوطنية للمرأة في ساموا يتسم بالأهمية.

تحدد خطة تأسيس وزارة لشؤون المرأة للفترة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣ مجالات رئيسية في منهاج عمل بيجين ومنهاج عمل المحيط الهادئ لعام ١٩٩٤، الذين أولتهما حكومة ساموا أولوية من أجل التنفيذ بالاشتراك مع منظمات غير حكومية.

وقد يسّر عملية النهوض بالمرأة في ساموا عمل منظمات حكومية ومنظمات غير حكومية كثيرة وبخاصة المنظمات التي تعمل بنشاط في مجال النهوض بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالعنف المرتكب ضد المرأة وحقوق الطفل.

وفي عام ١٩٩٥، دعا إعلان ''الجزر الصحية'' الإقليمي إلى نشر مفهوم تعزيز الصحة الذي يعزز الأوضاع الصحية حيث يعيش الناس ويجتمعون. وفي هذا الصدد كرر إعلان ''الجزر الصحية'' التأكيد على القيمة التي توليها المرأة في ساموا للمساكن والقرى الصحية، وركّز على الرعاية بصفتها ميزة. ونعتقد أن هذه نقطة بداية جوهرية لنجاح النهوض بالمرأة في جميع المجالات، فضلا عن ترجمة منهاج عمل بيجين إلى واقع.

نحن لا نتظاهر بأننا نفّذنا على أكمل وجه مجالات الاهتمام الحاسمة الواردة في منهاج عمل بيجين، ولكننا حسبما ذكرنا فيما سبق، حددنا مجالات الاهتمامات ذات الأولوية وفقا للحقائق في بلدنا. ونعتقد أن تركيز حكومتنا على تحسين الصحة والتعليم في ساموا من شأنه أن يعزز إلى حد كبير جهود جميع النساء والرجال لترجمة منهاج عمل بيجين إلى النتائج المتوقعة.

وبالرغم من أن من المسلّم به بصورة عامة أنه ليس بمستطاع الإنسان العادي إلا أن يؤدي أو ينجز عملا محدودا، تعد قدرة النساء على القيام بأدوارهن كأمهات وزوجات ومقدمات للرعاية ومطورات للمجتمع ونساء صاحبات مهن مفخرة استثنائية بالفعل. غير أنه لا يسلم بتلك الحقائق غير العادية ولكنها أساسية على النحو الواجب ولا تقابل بالتقدير الواجب، لأن مجالات الاهتمام الحاسمة المتضمنة في منهاج عمل بيجين تحجبها في أغلب الأحيان.

ولذلك، نقول لكل النساء في أنحاء العالم: نحن نحتفل بإنجازاتكن حتى الآن ونسلِّم بشجاعتكن والتزامكن برفاهية شعوب العالم بكل الاحترام والإعجاب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فينسي نيل كلودومار، رئيس وفد ناورو.

السيد كلودومار (ناورو) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم الدول الأعضاء في منطقة جنوب المحيط الهادئ وهي استراليا وبابوا غينيا الجديدة وتونغا وجزر سليمان وجزر مارشال وساموا وفانواتو وفيجي وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة) وبلدي ناورو ونيوزيلندا، فضلا عن المراقبيْن عن دولتي المحيط الهادئ الحاضرين في هذا الاجتماع – توفالو وجزر كوك.

وترحب حكومتنا بهذه الفرصة لتؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، والالتزامات الوطنية التي تعهدنا بها في بيجين.

تواجه منطقة جنوب المحيط الهادئ والنساء في المنطقة، تحديات فريدة في نوعها إزاء تحقيق أهداف بيجين. ويؤثر الضعف الاقتصادي والبيئي بخاصة في الدول الجزرية في المنطقة على الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، والسلام والتنمية.

وهي أيضا منطقة تنوع مدهش في الثقافة والتاريخ واللغة والجغرافيا. وتتطلب الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات في المجتمعات المتنوعة والمبعثرة والمعزولة في غالب الأحيان سياسات وبرامج مبتكرة.

ولصحة وتعليم النساء والفتيات أهمية خاصة بالنسبة لمنطقة المحيط الهادئ. وكانت المنطقة تدرك منذ وقت طويل أن هناك صلة بين صحة ورفاهة المرأة والنمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الكلية للبلدان. وإن تحسين مشاركة المرأة في النهوض الداخلي، وحصولها على الرعاية الصحية الجيدة وخدمات صحة الإنجاب والصحة الجنسية لا يزال يمثل مجالا للعمل ذا أولوية في المنطقة. ومما يثير الاهتمام الخاص استمرار ارتفاع معدلات الأمراض غير المعدية ووفيات الأمهات والأمراض المتصلة بها بين النساء في معظم البلدان الجزرية. ويجب معالجة الاحتياجات الصحية الأساسية للمرأة إذا أريد لها أن تسهم بأقصى إمكاناتها على جميع الصعد، من الأسرة إلى المنطقة وما يتجاوزها.

ومنذ المؤتمر العالمي الرابع للمرأة المعقود في بيجين، كان وباء الإيدز أحد أكثر الاتجاهات الجديدة إزعاجا وتدميرا. ويجب أن تعتمد فورا استراتيجيات عاجلة، بما في ذلك زيادة التعاون الدولي، لمحاربة هذا الوباء المتزايد. ويجب

أن يشكل التعليم والاعتراف بالحالة المحددة للنساء والفتيات جزءا ضروريا من هذه الاستراتيجيات.

وثمة إنجاز رئيسي في تنفيذ المنهاج هو الاعتراف المتزايد بأن العنف ضد المرأة قضية تتعلق بالصحة وحقوق الإنسان على السواء. ومشكلة العنف المترلي مشكلة اتخذت كثير من البلدان في منطقتنا خطوات لمواجهتها، ولا سيما عن طريق التعليم ونشر الوعي العام لتغيير المواقف التي تتصل بالعنف المنزلي. كما أن هناك عددا من مشاريع المساعدات الإنمائية الرسمية التي تعالج العنف المنزلي، بما في ذلك كثير من المشاريع التي تؤدي فيها الخدمات من قِبل المنظمات غير الحكومية.

ويجب أن يكون الرجال والنساء شركاء متكافئين في المساهمة في التنمية المستدامة المركّزة على الناس والاستفادة منها. والشرط الأدنى لتحقيق هذا هو تكافؤ الحصول على الاحتياجات الأساسية، والموارد، والخدمات، والتعليم، والتدريب، مع مراعاة الظروف المتنوعة للمرأة مثل ظروف النساء المعوقات.

ولا يمكن المبالغة في أهمية تعليم النساء والفتيات في جميع المجتمعات. فالتعليم يزود المرأة بالبدائل ويمكنها من تحديد الاختيارات. وبينما شهدت السنوات الخمس الماضية تحسينات كبيرة في حصول الفتيات على التعليم الرسمي في منطقة المحيط الهادئ، يبقى نطاق مواضيع الدراسة المتاحة للفتيات محدودا. وثمة تحديات خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية تتمثل في تلبية احتياجات وأماني شاباتها وهن يسعين إلى الحصول على التدريب في المرحلة الثالثة، ثم العمل في نهاية المطاف.

وإن قابلية التضرر البيئي للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك مساهمتها في القابلية العالمية للاستدامة، يجعل مشاركة المرأة في هذا المجال هامة بصورة خاصة. ويجب اعتماد مزيد من الاستراتيجيات لضمان أن تشارك المرأة بالكامل في السياسات وصنع القرارات في المسائل المتصلة ببيئتها. وهناك نقص مزمن في الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة في منطقة المحيط الهادئ، وتشعر المرأة بذلك بصورة أكثر حدة. ومنذ بيجين، حددت تكنولوجيات جديدة مثل الإنترنت بوصفها أدوات مؤثرة في مجال تمكين المرأة. وتقدم الإنترنت أداة قوية للمرأة صاحبة الأعمال الحرة في المناطق المعزولة مثل منطقة المحيط الهادئ تمكنها من الوصول بمنتجاتها إلى الأسواق التي كان يصعب حتى الآن الوصول إليها. وهناك بالفعل أمثلة على ذلك منها تصدير زيوت جوز الهند والصابون التي ينتجها فريق من النساء في ساموا. وتعد مهارات المقاولة للمرأة في منطقة المحيط الهادئ موردا رئيسيا للمنطقة. وبصفة خاصة، كانت الاستراتيجيات التي توفر الائتمان والدعم لصاحبات الأعمال ناجحة تماما، وأبرزت التأثير الإيجابي للمشاركة الكاملة للمرأة في الحياة الاقتصادية في نطاق واسع من المجتمعات الصغيرة كما مكنتها من الاستفادة من فوائد العولمة.

ومنذ بيجين يوجه انتباه متزايد إلى تأثير الصراعات المسلحة على النساء والفتيات. ويعيق الصراع التقدم نحو التنفيذ الكامل للمنهاج. ويضع النساء والفتيات في خطر انتهاك حقوقهن الإنسانية. وزيادة مشاركة المرأة وتمسكها بالمبادئ الديمقراطية ضروري لحسم الصراع وللإعمار في أعقاب الصراع.

وإذا أريد لنا أن نحقق هدفنا المتعلق بالمساواة بين الجنسين، يجب علينا أن نعتمد على البيئات المحلية التي تحمي حقوق المرأة. والتمسك بمبادئ المسؤولية والشفافية وحكم القانون يشجع الحكم الجيد عند تحديد مصالح المواطنين والفئات الموجودة في المجتمع، بما فيها المرأة. ويمكن للمساعدات الإنمائية الفعالة والموجهة نحو غرض محدد أن تدعم تنمية الأطر المؤسسية القوية اللازمة للحكم الجيد.

واحترام المؤسسات الديمقراطية قيمة تتقاسمها البلدان في مجموعتنا وهو جوهر موقفنا.

ومنذ عام ١٩٩٥، تستخدم بلدان منطقة المحيط الهادئ المنهاج لإرشاد العمل الوطني نحو تمكين المرأة وتحقيق مساواتها. وأنتجت بلدان كثيرة خطط عمل وطنية واستحدثت آليات وطنية للمرأة، بما في ذلك إنشاء وزارات حكومية تتعامل مع شؤون المرأة. وتدرك بلدان المنطقة ضرورة التعاون على الصعيد الإقليمي لمساعدة الحكومات على تنفيذ ورصد المنهاج والخطط الوطنية لكل منها.

وكان إدماج منظور نوع الجنس استراتيجية فعالة للبلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ في مجال إحراز التقدم منذ بيجين، ويجب دعمه. ومن الضروري لتنفيذ المنهاج تحقيق مزيد من بناء القدرات على جميع الصعد، بما في ذلك بالمشاركة مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة. ولدى قياس التقدم الذي أحرزته المرأة في المنطقة، تم بصفة خاصة إبراز أهمية تقديم المساعدة وتحقيق التعاون التقني. ويجب تجميع البيانات التفصيلية حسب الجنس في جميع مجالات المجتمع لضمان تصميم السياسات والبرامج لمواجهة الاحتياجات المحددة للمرأة ضمن أسرها ومجتمعها المحلي.

وختاما، فإن حكوماتنا تود أيضا أن تعترف بالمساهمة الكبيرة للمنظمات غير الحكومية بوصفها شركاء في تنفيذ المنهاج. ويستدل على روح المشاركة والعمل الجماعي، وعلى دعمنا لمشاركتها في هذه العملية الاستعراضية، من العدد الكبير من أعضاء المنظمات غير الحكومية في وفود منطقة المحيط الهادئ إلى هذه الدورة الاستثنائية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة إلى السيدة كاثرين هاوا هومكواب، ممثلة الوفد المراقب عن الكرسي الرسولي.

السيدة هومكواب (الكرسي الرسولي) (تكلمت بالانكليزية): شارك وفد الكرسي الرسولي بنشاط في المفاوضات التي أدت إلى هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وهي دورة أثارت قضايا حساسة لأرواح ملايين النساء في جميع أرجاء العالم، والتي دأبت على تقييم التقدم الذي أحرز منذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

ويتطابق جوهر المبادرة المطلوبة في منهاج عمل بيجين مع كثرة الخدمات التي تقدمها الكنيسة الكاثوليكية للمرأة على مدى التاريخ، مما يبين بالأعمال وكذلك بالألفاظ إيمانها بأهمية تعليم الفتيات والنساء، ووصول المرأة إلى التعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية، التي تحتجن إليها لمتابعة حياتهن وأهدافهن الأسرية. وتتفق فصول المنهاج المتعلقة باحتياجات المرأة التي تعيش في حالة فقر، وإنهاء العنف ضد المرأة، والتعليم، والعمالة، والأراضي، ورأس المال، والتكنولوجيا مع مهمة الكنيسة ذاتها باعتبار أنها تبدأ بالكلام عن الأمل الذي لخصه البابا يوحنا بولس الثاني بلباقة في موعظته ''لاتخف''.

لكن الحقيقة هي أنني تنتابني خشية، كما تنتاب أخواتي الكثيرات في أنحاء العالم. فأنا كزوجة وأم، ووفدي معي، لدينا خوف على صحة ورفاه أبنائنا في أفريقيا حيث يستمر تفشي الأمراض كالملاريا ودودة غينيا والشستومية مع تزايد جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهي أمراض تصيب الكثيرين جدا من أبنائنا. ومما يقلقنا أعداد الناس، وخاصة الأطفال، الذين يعانون من سوء التغذية في عالم يحتوي على أغذية وفيرة.

والكرسي الرسولي قلق للغاية إزاء تزايد الصراعات والناس الذين يجدون أنفسهم وقد انتزعتهم الحرب والاضطراب الذي لا يرحم من أحضان أسرهم. وبوصفي أمّا لأبناء يساوري ووفدي قلق بالغ إزاء مَن لا يعرفون القراءة أو الكتابة ومَن يبقون عبيدا للجهل ونقص المعرفة في عالم يبدو أنه يعيش على التكنولوجيا والمعلومات.

ولهذه الأسباب فإن وفدي يؤيد بشدة الأحكام الواردة في الوثيقة التي تدين جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتتمسك بحقوق المرأة في التمكين الاقتصادي والسياسي، وتناضل ضد الفقر، كما يؤيد الإشارة فيها – وإن كانت موجزة – إلى ارتفاع معدلات الوفيات بين البنات والنساء، بسبب الأمراض المزمنة وانتشار العدوى، بما في ذلك الأمراض المدارية. ومن دواعي سرور وفدي بوجه خاص أن يرى في الوثيقة الختامية اعترافا صريحا بضرورة حصول النساء جميعا على الخدمات الاجتماعية الأساسية بما فيها التعليم والمياه النقية والتغذية الكافية والمرافق الصحية المأمونة.

ومع ذلك ففي نهاية الأمر، تشدد الوثيقة ''المرأة في عام ٢٠٠٠'' شأنها شأن منهاج عمل بيجين، وبصورة وكأنها لا تنتهي، على قضية واحدة – الصحة الجنسية والصحة الإنجابية – مما يسيء إلى النظرة الكلية إلى صحة المرأة وأسرتها، وهي الضرورية إلى أقصى حد لتخفيف مخاوف المرأة.

وهذه الدورة الاستثنائية تتيح لنا فرصة، لا لتقييم الماضي فحسب، بل وللتخطيط للمستقبل؛ ولا بد لي ولوفدي أن نتساءل عما إذا كنا قد أنجزنا كل ما شرعنا في عمله. فنحن نعيش في عالم متغير يتملك فيه الخوف كثيرا من الناس، ويفقد فيه الكثيرون أملهم. فعلى المجتمع الدولي أن يعمل بصورة مكثفة لتهدئة تلك المخاوف بأن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات فعالة. وإذا أردنا جميعا ألا يتملكنا الخوف، يجب أن نسعى في سبيل تنمية بشرية تامة وكاملة – ليست اجتماعية واقتصادية فحسب، بل وروحية أيضا.

والكرسي الرسولي يجدد تعهده بالمساعدة على وضع نهاية للجوع وإيجاد سبيل لإتاحة الفرص التعليمية أمام الجميع، وسبيل للعلاج وتخفيف المعاناة من الأوجاع والأمراض، وبهذه الوسيلة، سبيل السعي المستمر لإطفاء جذوة الخوف الذي يحول دون احتفائنا بالحياة كنعمة تستحق التقدير.

وعبارة ''لا تخف'' ليست عبارة فارغة؛ إنها رسالة لا بد أن نترجمها إلى واقع ملموس بأن نعمل كل ما نستطيع للسير بكل امرأة وأسرتها إلى عتبات الأمل.

وختاما فإن وفد الكرسي الرسولي يرغب في تبيان أنه ينبغي ألا يُفهم مما أسهم به في عملية ''المرأة في عام ٢٠٠٠'' على أنه تأييد لمفاهيم لا يوافق عليها لأسباب أخلاقية. وليس هناك ما يفهم على أنه يعني أن الكرسي الرسولي يؤيد الإجهاض أو أنه يغير موقفه بأي شكل فيما يتعلق بالإجهاض أو موانع الحمل. فالكرسي الرسولي يعيد تأكيد اعتقاده أن الحياة تبدأ بالحمل، وأن كل حياة بشرية يجب أن تحظى بالحماية منذ اللحظات الأولى وحتى نهاية دورة الحياة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة باتريشيا شولز، رئيسة المكتب الاتحادي لشؤون المساواة بين الرجل والمرأة في سويسرا.

السيدة شولز (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): لديّ مشاعر مختلطة وأنا أتكلم قرب نهاية هذه الدورة. حزن وحيرة وفرح وأمل كلها ممتزجة في داخلي. لقد كانت لدينا فرصة في عملية بيجين + ٥؛ فهل نجحنا في اغتنامها، أم أننا ضيعناها؟

سأتكلم أولا عن الحزن. فبعد خمسة أعوام من بيجين لا تزال بعض النقاط الأساسية موضع خلاف، وبالتحديد كل ما يتعلق بحق المرأة في اتخاذ قرارات مستقلة وفي احترام حقوق الإنسان بالنسبة لها. ولقد مررنا بظروف عصيبة هنا في البحث عن حلول توفيقية. و لم يحالفنا النجاح دوما؛ ولا نحن تفهمنا بعضنا بعضا في كل وقت. ورغم المقررات المقدمة في الدورة الاستثنائية، جرت محاولات لإعادة فتح منهاج العمل والنكوص فيما يتعلق بالتزاماتنا التي تعهدنا بها في بيجين. ومع ذلك تظل المشاكل القديمة قائمة، وتظهر مشاكل جديدة تتطلب منا أن نعمل جميعا بمزيد من الجد. فلا تزال المرأة غير متمتعة بالاحترام الكامل لحقوقها الإنسانية. ويظهر العنف بكل أشكاله فيما يصاحب العنف المنزلي من ابتذال ورعب، وفيما يصاحب عنف الاتجار بالبشر من ابتذال ورعب، أو ما يصاحب الصراعات التي تمزق الكثير من المناطق من ابتذال ورعب. ففيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يصيب كل القارات ويجتاح الشباب في أفريقيا بصفة خاصة ويدمِّر مستقبلهم.

وتشكل العولمة والتكنولوجيا الجديدة فرصا ومخاطر. وللأسف فنحن لم نجد حتى الآن سبيلا للحد من هذه المخاطر وكفالة زيادة استفادة المرأة من الفرص المتاحة – كل النساء، لا الأقليات المحظوظة في بلدان الشمال. فالفقر في أكثر أحواله يعكس وجها نسائيا، واستراتيجيات مكافحته ليست كافية لحل مشكلته دفعة واحدة. وفي كل مكان تشارك المرأة بنسبة ضئيلة جدا في اتخاذ القرارات؛ ويعني غيابها أو نقص تمثيلها في كل مواقع السلطة أن احتياجاتها ومصالحها لا تلقى الاهتمام الكافي أو لا تلقى الاهتمام أصلا. والآلية المؤسسية المسؤولة عن الإيمان بتحقيق المساواة، إن هي وجدت أساسا، تظل عموما مفتقرة إلى الموارد الضرورية لإنجاز مهامها الهائلة.

وأنتقل الآن إلى النقطة الثانية، وهي الحيرة. فالذي يشعرني بالحيرة هي الجهود الكبيرة التي بذلت في عملية بيجين + ٥، والردود التي وصلت. فهل العملية تستأهل الجهد؟ لقد اعتمدنا في بيجين منهاج عمل يقتضي عملا ورؤية. فهل أتممناه بصورة كافية بوثيقتين جديدتين نتفاوض عليهما الآن؟ هل هذا يكفي، وفي المقام الأول، فيما يتعلق بالإجراءات التي لا بد أن تتخذ، وخاصة ما يتناول التحديات الراهنة التي تؤثر على التنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين؟ بالنسبة لنا، كان واضحا أننا لا نستطيع القبول بأقل مما اتفقنا عليه في بيجين. لقد حققنا الحد الأدنى ولكن ما بال القضايا الأخرى جميعها ومساعي المنظمات غير الحكومية الكثيرة التي تبعت أعمالنا؟

ويجب أن ننتظر الوثيقة الكاملة، حتى يكون الحكم عليها كاملا. وما نعرفه بالفعل هو أننا حققنا تقدما في مجال الصحة، والعنف، والعولمة، والشؤون الاقتصادية، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية. وهذه هي المجالات التي حققنا تقدما بشأنها. والسؤال الذي يفرض نفسه الآن هو ما إذا كنا قد قمنا بما هو كاف في هذا الصدد.

وبعد هذه الأسئلة، أود أن أتحدث الآن عن الابتهاج؛ الابتهاج، رغم التوتر والإحباط اللذين اتسمت بهما الساعات العديدة التي قضيناها في هذا المبنى. ولقد علمنا من البيانات التي استمعنا إليها في الجمعية العامة وفي الأنشطة الموازية، ولا سيما في الاجتماعات والمناقشات التي تتخلل المفاوضات، بكل شيء تم عمله خلال السنوات الخمس الماضية. ففي إحدى الدول أو المناطق، ينصب التركيز على مكافحة العنف، وفي مكان آخر على تعليم الفتيات والنساء، وأخيرا في مكان ثالث على المشاركة في الحياة السياسية والمهنية. ولا يكفي ذلك أبدا، بطبيعة الحال، ولكن هذا هو ما فعلناه وما شاركنا فيه.

وإن عملية المشاركة هذه مكّنتنا، أيضا، من البحث عن حلول توفيقية تتجاوز حدود جماعات التفاوض التقليدية، ومن إيجاد هذه الحلول في كثير من الأحوال. والأمم المتحدة، ذلك المحفل العالمي الذي لا يمكن أن يحل محله أي محفل آخر، قد جعلت تلك المشاركة الحيوية أمرا ممكنا بالنسبة لنا، برغم الصعوبات التي تكتنف المفاوضات.

وأنتقل الآن إلى النقطة الرابعة: وأود أن أنهي حديثي بالأمل. فنحن جميعا سوف نغادر عائدين إلى بلداننا، ومنظماتنا، أو مؤسساتنا. وسيجد كل منا نفسه وهو يواجه واقعة، إلا أننا لن نكون معزولين. فقد تقاسمنا تجربة مشتركة. ولدينا اتصالات وشبكات. وبوسعنا الاستفادة من التجارب المختلفة للشعوب المختلفة. وبإمكاننا الوصول إلى المعلومات المشتركة.

ولدينا أسماء، ووجوه، وقبل كل شيء، لقد أكدنا مجددا التزامنا المشترك الذي قطعناه على أنفسنا في بيجين والذي قمنا بتطويره. ونحن ندرك أن الالتزام بالمساواة بين الجنسين نقطة محورية لكل التزام بالعدالة الاجتماعية، والكفاح من أجل السلام ومكافحة الفقر. ولا يزال هذا الالتزام، وسيبقى، صعبا على الدوام. ويحتاج إلى عمل دؤوب، عادة ما يكون عملا غير مشكور، ولا يراه أحد.

من الواضح أننا لا نستطيع أن ننجز هذا العمل بنجاح بغير التعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية. فهي أيضا لديها شبكاتها، وأسماؤها، ووجوهها، وهي تستخدم تكنولوجيات جديدة حتى تزيد من كفاءتها. وتحقق تلك المنظمات أنشطتها وبرامجها، ولا تكف لحظة عن تذكرتنا، نحن الحكومات، بمسؤولياتنا حتى نكون صادقين مع الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا. ونود أن نشكر المنظمات غير الحكومية على التزامها الذي لا يكل وعلى الشجاعة التي تتحلى بها.

ونرجو أن يكون الإعلان ومنهاج العمل اللذين اعتمدا في بيجين، إلى جانب الإعلان السياسي والوثيقة الختامية التي أكملناها للتو، بمثابة الإلهام لنا في الأعوام القادمة. فنحن نعرف أنه لا يمكن ارتجال سياسة حقيقية للمساواة، فهي تتطلب مهارات وأدوات محددة تسترشد بها السياسات، ويقاس بها نجاح التدابير المتخذة. وقبل كل شيء، يتطلب ذلك إرادة سياسية واضحة حتى يتسنى تحويل الكلمات إلى أفعال. وذلك أملنا، بل هي مسؤوليتنا، قبل كل شيء، أن نحقق ذلك

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة مونوكوا، وزيرة الشؤون الداخلية والأشغال العامة، والطاقة والتخطيط في جزر كوك.

السيدة مونوكوا (جزر كوك) (تكلمت بالانكليزية): أنقل لكم تحيات حكومة وشعب جزر كوك. وقد أعددنا ورقة رسمية بشأن الوضع في جزر كوك فيما يتعلق بالموضوعات المطروحة أمام هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ونظرا لضيق الوقت، فسوف أعرض هذه الورقة بإيجاز شديد.

شأن بلدان أخرى كثيرة تحضر هذه الدورة، فإن المرأة في جزر كوك أدت، بصورة تقليدية، دورا يركز على تربية الأطفال والقيام بالواجبات المنزلية. وبالتدريج، بات من المعترف به أن المرأة تستطيع أيضا أن تسهم إسهاما أكبر في تنمية البلد، كما أن من حقها أن تفعل ذلك.

والواقع، أنه منذ اعتماد استراتيجية نيروبي التطلعية في عام ١٩٨٥، ومنهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥ بصفة خاصة، فإن وضع المرأة في جزر كوك في كل المجالات الحاسمة التي حددتها الاستراتيجية ومنهاج العمل، قد تحسن بدرجة كبيرة.

وفي عام ١٩٩٥، اعتمدت جزر كوك أول سياسة وطنية بشأن المرأة، وقد أقرت هذه السياسة بوضوح:

”... إن المرأة جزء لا يتجزأ من أمتنا. وإن مشاركة المرأة في التنمية المحلية والوطنية أمر بالغ الأهمية. إن المرأة لا يمكن أن تظل أبدا مجرد مراقب سلبي. وإن من المناسب أن تكون المرأة شريكا متساويا مع الرجل في عملية التنمية في جزر كوك“.

وفي الدقائق القليلة التالية، أود التركيز على أربعة مجالات كان التقدم المحرز فيها بارزا.

أولا، فيما يتعلق بالمرأة والبيئة، أدت المرأة دورا قياديا في حماية نظامنا الإيكولوجي الهش والضعيف من خلال إقبالها على استعمال معازل الحفظ البحرية التقليدية المعروفة باسم ”راوي“ للإسهام في زيادة أعداد الأسماك والمحار المتوفرة للجيل الحاضر والأجيال المقبلة. وهذه المعازل لم تنشأ بحكم القانون، بل تدار بيد سكان المجتمعات المحلية على أساس من الثقة والشعور بالمسؤولية.

ثانيا، بالنسبة للعنف ضد المرأة، تم إحراز تقدم بصدد إنشاء آليات للتعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية. وتعترف الوكالات الحكومية الآن بأن العنف ضد المرأة لم يعد مشكلة منزلية يمكن تجاهلها إلى أن تحل بمعرفة أطراف منفردة، بل هي مشكلة مجتمعية. وبمساعدة الحكومات المانحة، أمكن تدريب مسؤولي القضاء، والصحة، والشرطة على الطرق السليمة للتعامل مع هذه المشكلة. وإن تقديم الدعم والمساعدة للضحايا أصبح الآن متاحا. وتقوم الحكومة حاليا باستعراض التشريع المتعلق بالجرائم الجنسية.

ثالثا، أما بالنسبة للمرأة في السلطة وصنع القرار، فقد رأينا أخيرا انتخاب امرأتين لأول مرة في برلماننا الذي يضم ٢٥ عضوا، إلى جانب اختيار ٩ نساء في الحكم المحلي. كما عيّنت أربع نساء لرئاسة وزارات ووكالات حكومية هامة.

رابعا، فيما يتعلق بالمرأة والاقتصاد، فمنذ بدأت الإصلاحات الاقتصادية الصارمة في عام ١٩٩٦، تبيِّن الإحصاءات التي تم جمعها أن ٥٠ في المائة بالضبط من الشركات الصغيرة التي بدأت بمساعدة الحكومة، قد أقامتها نساء. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، استأثرت الشركات الصغيرة التي تملكها النساء بنسبة ٧٧,٨ في المائة من إجمالي الأموال التي حصلت عليها الشركات الصغيرة. ويشمل هذا الرقم الطلبات المقدمة إلى المصارف التجارية ووكالات ومشاريع التمويل الدولية.

وفي محاولتنا لإلقاء الضوء على المجالات الإيجابية، فإننا نأخذ في الاعتبار على الدوام أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله في هذه المجالات وغيرها، ويتضمن ذلك مواصلة دعم الخدمات، والتدريب وبناء القدرات للمسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني للتصدي لقضية العنف ضد المرأة، والتنفيذ المحلي للتشريعات والتدريب بشأن مختلف الاتفاقات ذات الصلة بالمرأة والتي تعد حكومتي طرفا فيها.

وأحرز تقدم بصدد تنفيذ منهاج عمل بيجين بفضل شراكة العمل الوثيقة بين الحكومة والمجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية.

وأعرب، في الختام، عن تأكيد حكومتي مرة أخرى على دعمها للاستراتيجية ومنهاج العمل وسوف تجدد تعهدها للوفاء بالتزاماتها. وأعرب أيضا عن دعمنا للقضايا التي تهتم بها البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، وبالتحديد، وقف التجارب النووية وحظر إلغاء النفايات الخطرة في منطقتنا.

ونأمل في أن تحقق هذه الدورة أمرين: أولا، التسليم بالعمل الجاد الذي قمنا به جميعا لتحقيق أهداف منهاج عمل بيجين؛ وثانيا، المطالبة بتجديد تعهد جميع الحاضرين هنا، المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، بمواصلة العمل سعيا لتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين. وتعرب حكومة جزر كوك عن أملها في العمل بتعاون وثيق مع سائر أعضاء المجتمع الدولي في هذه الدورة الاستثنائية وبعدها. وندعو لنا جميعا بالعيش في سلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة أليماتا سالامبري، المكلفة بمهمة النهوض بالمرأة في المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية.

السيدة سالامبري (المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية) (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن أحاسيسي المتدفقة وشعوري بالفخر للتكلم باسم المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية وبخاصة باسم السيد بطرس بطرس غالي أمينها العام، الذي يعلم الجميع التزامه الشخصي بما يمكن أن يسمى ''عملية بيجين''.

وأعرب أيضا عن تهانينا المخلصة لممثلة ناميبيا ولجميع المتكلمين السابقين والتعبير عن أملنا في نجاح هذا العمل.

ومن منظورنا نرى أن عملية بيجين اتخذت نهجا مزدوجا على مدى سنوات كثيرة. وحسبما لوحظ، ما زالت هذه العملية آخذة في التطور، ويسرني أن أصرِّح بذلك. دعونا نتذكر المؤتمرات العالمية الرئيسية التي عبأت الدول في العقد الماضي والتي حضرت إليها المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية وقامت فيها بدور نشط، فقد حضرت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية والبيئة، الذي عقد في ريو. ومن الملاحظ قبل كل شيء أن مواضيع تلك المؤتمرات تكمل بعضها بعضا إلى حد كبير، سواء كانت حقوق الإنسان في فيينا؛ أو السكان في القاهرة؛ أو التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن؛ أو المرأة، بطبيعة الحال، في بيجين؛ أو المستوطنات البشرية في إستنبول.

وينبغي التأكيد أيضا على أن هذا العمل الدينامي يرمي إلى التصدي على الصعيد العالمي لجميع القضايا الكبرى التي تهم بني الإنسان بكل مكوناتها المتنوعة إلى حد كبير لكي نتخذ إجراءات بشأن مستقبل البشرية في القرن الحادي والعشرين. وكان من اليسير، في كل مناسبة، ملاحظة ترابط المشاكل والمجالات قيد النظر، وكذلك وقبل كل شيء دور ومكانة المرأة في سائر تلك القضايا.

وفي هذا السياق، أشير هنا إلى أن المؤتمر الأول للمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية المعني بالمرأة، الذي عقد في لكسمبرغ في شباط/فبراير الماضي، قد كرِّس لموضوع ''المرأة والقوة والتنمية'' وارتأينا أن هذين الهدفين جوهريان، بل إنهما يتسمان أيضا بالأولوية فيما يتعلق بمجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر التي تم تحديدها في بيجين. وقدّم البلد المضيف للاجتماع، دوقية لكسمبرغ الكبرى، وثيقة رسمية في هذه الدورة الاستثنائية هي الإعلان الذي اعتمده في تلك المناسبة ٥٥ عضوا والدول والحكومات المنتسبة.

يدعو الإعلان المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، ولا سيما الوكالة الحكومية الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية ومنظمي مؤتمرات القمة، كما يدعو جميع الدول والحكومات الأعضاء، إلى تعزيز إجراءاتها في مجالين يتضمنان، أولا، المرأة في آليات اتخاذ القرارات والآليات المؤسسية لتعزيز وضع المرأة، وثانيا، مشاركة المرأة في التنمية بهدف تحسين أوضاعها الاجتماعية – الاقتصادية في سياق

التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، يؤكد الإعلان من جديد على أن السلام عنصر لا يتجزأ من عناصر التنمية.

وأشير بإيجاز إلى أن جماعتنا التي تمثل أكثر من بلد من كل أربعة بلدان في العالم وتمثل زهاء ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ممثلة في كل قارة. ومع إيلاء احترام شديد لهوية كل بلد توحد جماعتنا هذه البلدان، التي هي متنوعة ولكنها متساوية من حيث إخلاصها، من خلال لغتها المشتركة، لتعزيز السلام والعدل والأمن والتضامن والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية العالمية وغير القابلة للتصرف.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأؤكد على أن السيد بطرس بطرس غالي الأمين العام لمنظمتنا، حريص على ضمان رفع صوت المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية كصوت من أصوات المجتمع الدولي وعلى المشاركة في القضية المشتركة في كل الجهود المبذولة لدعم السلام وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية في أرجاء العالم ولا سيما في القارة الأفريقية، التي يوجد فيها عدد كبير من دولنا الأعضاء والتي ما تزال ممزقة إلى حد كبير بسبب الصراعات الدموية الكثيرة.

ومنذ لحظة مضت، أشرت إلى النهج المزدوج للاجتماعات الدولية، بما في ذلك المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين. وأستطيع الآن أن أوجز النهج الملائم على نحو أفضل لتنفيذ برنامج العمل. النهج الثاني هو، بطبيعة الحال، نهج المؤتمرات الرئيسية المكرسة للمرأة، وأستطيع أن أصرِّح اليوم، بطريقة ما، بأننا نحيي ذكرى مكسيكو سيتي + ٢٥.

ربع قرن، لم يكن بطبيعة الحال كافيا لتسهيل جميع المشاكل، نظرا لجذورها العميقة الممتدة في الطبيعة البشرية. التمييز ضد المرأة، الذي يمكن الشعور بآثاره على مستويات شتى وفي قطاعات شتى في أرجاء العالم، يبرز الموضوع الثالث والأخير في هذه الدورة الاستثنائية، بعد التنمية والسلام: وهو موضوع المساواة بين الجنسين. ومنذ زهاء ١٠ سنوات مضت في فيينا، أكدنا على أن:

> ''حقوق الإنسان للمرأة والطفلة'' هي حقوق غير قابلة للتصرف وتشكِّل جزءا لا يتجزأ ولا ينفصل من حقوق الإنسان العالمية''. (إعلان وبرنامج عمل فيينا، الفقرة ١٨)

وقد أكد الأمين العام كوفي عنان هذه النقطة في بيانه الافتتاحي لهذه الدورة الاستثنائية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، اعتمدت الجمعية العامة قرارا يعزز اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وذلك بإصدار البروتوكول الاختياري. وباسم السيد بطرس بطرس غالي الأمين العام، أؤكد على الأهمية التي نوليها لهذه الخطوة. وأشير أيضا إلى أنه استلهاما بهذه الروح ذاتها طلب مؤتمر القمة الثامن للمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية الذي عُقد في مونكتون، نيو برانزويك، بكندا، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ – وتشرّف بحضور السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة – إلى السيد بطرس بطرس غالي أن يسعى، بالاشتراك مع المنظمات الدولية ذات الصلة، لصياغة تقرير عن حالة التصديق على الصكوك الدولية القانونية الرئيسية وتنفيذها.

هذا هو التزام جماعة البلدان الناطقة بالفرنسية استجابة لأهداف هذه الدورة الاستثنائية الحالية: ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''. وحسبما ذكرت سابقا، تم تحديد هذا الالتزام بخاصة في إعلان لكسمبرغ. بيد أن هذا القرن الجديد، يمثِّل تحديات جديدة أمامنا في ظل الطابع العصري الذي يؤكد نفسه بمزيد من القوة كل يوم.

لذلك، فبالرغم من الصعوبات الكثيرة التي ما زالت تعرقل طريق المرأة حتى الآن نحو تحقيق المساواة والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين، ينبغي لنا أن نتجمع على نطاق أكثر اتساعا، تحت راية التضامن النشط على أساس شبكة من الشراكات الملموسة والفعالة، ونحن نواصل بذل جهودنا.

وزيادة على ذلك، وكما ذكرنا في لكسمبرغ، فإننا إذا أردنا أن نغير حقا الاتجاهات العقلية ونجعل المساواة واقعا، فإن من الضروري أن نهيئ الظروف التي تمكِّن المرأة والرجل كليهما من أن يصبحا مشاركين وأن يسهما سويا في تحقيق هذه الأهداف. وقد أعرب وزير النهوض بالمرأة في لكسمبرغ عن هذه الأماني الحماسية في بيانه الذي أدلى به هنا في آذار/مارس الماضي.

والمرأة، كما تم التأكيد عليه هنا، يضربها الفقر بقسوة، ويضربها، قبل أي شيء، فقر جميع بلداننا، سواء في الشمال حيث عانت من الركود والبطالة، أو في الجنوب حيث لم تحصد بعد جميع منافع التصنيع. ومع ذلك فإنه لا ينبغي أن يصبح العالم، الذي نعيش فيه في القرن الحادي والعشرين، عالما وحيد الشكل. ومن الواضح اليوم، على نحو ما يثيره الأمين العام للبلدان الناطقة بالفرنسية، أن الحل الوحيد القابل للتطبيق هو احترام اختلافاتنا. وتود جماعة البلدان الناطقة بالفرنسية التي تحترم قيمة التضامن، أن تكون جماعة ذات طبيعة تعددية، وهذا هو العنصر الحاسم بالنسبة للمرأة. وحسب الظروف، يمكن أن يكون الاختلاف إما قوة وإما ضعفا. ويترك للنساء أنفسهن أن يجعلنه قوة، بحيث يمكن للمرأة أن تصل بكرامة وتسامح إلى جميع مستويات صنع القرار. وبمجرد أن تكون النساء أغلبية، فإنه سوف يتعين عليهن آنذاك التوقف عن التصرف كأقلية.

واسمحوا لي في الختام أن أقتبس من كلمات أخصائي وعالم أجناس أفريقي شهير:

”لا ينبغي أن ننسى أن أي مدنية جديدة لن تخترق المجتمع ما لم تستوعبها المرأة. فهي حارسة التقاليد. ولكنه من خلالها سوف يشرق في المجتمع عهد جديد يغير العلاقات بين الأشخاص لفائدة الجميع“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أدعو الآن السيدة فالنسيا موغيغة، رئيسة شؤون نوع الجنس في أمانة الكمنولث.

السيدة موغيغة (أمانة الكمنولث) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لفرصة التكلم باسم أمانة الكمنولث، وأود أيضا أن أنقل تحيات حارة من الأمين العام للكمنولث، الرايت أونرابل السيد دونالد ماكينون، الذي لم يتمكن من حضور هذا المحفل الهام.

لقد أنجز تقدم كبير في تحقيق المساواة بين المرأة والرجل منذ عقد الأمم المتحدة للمرأة – ١٩٧٦-١٩٨٥ – عندما أدرج هذا الموضوع للمرة الأولى على جدول أعمال مؤسسات الحكم العالمية مثل أمانة الكمنولث. ومع ذلك فإن عدم المساواة بين الجنسين لا تزال تلح في بلدان الكمنولث كما تلح عالميا. ويمكن إرجاع هذا إلى عدم تكافؤ علاقات القوة بين المرأة والرجل، والتي تكمن بعمق في القيم والاتجاهات الثقافية، والمعتقدات والممارسات الدينية، والأعراف الاجتماعية، والأنشطة الاقتصادية، والتخطيط الإنمائي في جميع القطاعات، والحياة السياسية، وكذلك المؤسسات العامة.

ويظل الكمنولث ملتزما بتأييده ودعمه لمنهاج عمل بيجين وللعملية الاستعراضية بيجين + ٥. وهكذا يأمل الكمنولث أن يسهم التحديث، الذي تم إنجازه مؤخرا في

خطة عمل الكمنولث لعام ١٩٩٥ بشأن نوع الجنس والتنمية، والذي سيفيد في إرشاد أعمال الاتحاد في الفترة من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٥، في تعزيز البرنامج العالمي للمساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين.

وفي مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر التي يتضمنها منهاج عمل بيجين، يعطى تحديث خطة عمل الكمنولث لعام ١٩٩٥ أولوية لأربعة مجالات عمل رئيسية على أساس القيم والمبادئ الأساسية للكمنولث. وهذه المجالات هي: تنظيم نوع الجنس عن طريق نظام تنظيم نوع الجنس؛ وإدماج نوع الجنس في الميزانيات الوطنية، وسياسات الاقتصاد الكلي وعمليات العولمة؛ والنهوض بحقوق المرأة بوصفها من حقوق الإنسان، واستخدام منهج متكامل للقضاء على العنف ضد المرأة، بما في ذلك تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المرأة؛ والجهود المبذولة لزيادة مشاركة المرأة في وضع البرامج السياسية وبرامج السياسات العامة، وكذلك في عمليات بناء السلام، والوساطة في الصراعات وحسمها.

وثانيا، يعالج التحديث الجوانب الملحة لعدم المساواة بين الجنسين مثل التخفيف من الفقر والعنف ضد المرأة، وقضايا نوع الجنس الحاسمة الآخذة في الظهور في مجالات كالعولمة والتجارة، والصراعات المسلحة، وعمليات السلام.

كما أنه يستهدف تعزيز الآلية النسائية الوطنية بتوفير مشورة سياسية متجاوبة، واستحداث منهجيات وأدوات ومنشورات مبتكرة مثل الموقع الشبكي لنوع الجنس والتنمية الذي يضم قاعدة بيانات مشتركة للأمم المتحدة/والكمنولث بشأن التدريب؛ وتشجيع التعليم المتبادل عن طريق تقاسم أفضل الممارسات.

وختاما، ينهض التحديث بنهج ترادفي يعزز المشاركات ويشجع تجميع الموارد ويزيد من تحقيق الأهداف المقصودة.

واسمحوا لي في الختام أن أوضح أن التحديث لخطة عمل الكمنولث لسنة ١٩٩٥، التي تغطي الفترة المؤدية إلى مؤتمر الأمم المتحدة العالمي التالي المعني بالمرأة – إذا استطعنا مسايرة التاريخ – يمثل التزام رؤساء حكومات الكمنولث ووزرائها المسؤولين عن شؤون المرأة بمواصلة جهود الكمنولث والجهود العالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين. وبناء على طلب وزراء الكمنولث المسؤولين عن شؤون المرأة، اقترح رؤساء حكومات الكمنولث المجتمعين في دوربان، جنوب أفريقيا، في ١٩٩٩ أن ينظر إلى هذا التحديث بوصفه مساهمة من الكمنولث في تعزيز عملية استعراض بيجين + ٥.

وإنني في هذا السياق، وباسم الأمين العام للكمنولث، الرايت أونرابل السيد دونالد ماكينون، أقدم التحديث لخطة عمل الكمنولث لعام ١٩٩٥ بشأن نوع الجنس والتنمية (٢٠٠٠-٢٠٠٥) إلى الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة بشأن المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة إلى السيد جاك فورستر، نائب رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد فوستر (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلم بالانكليزية): افتتاحا لهذا البيان، تود لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تقدم صوت امرأة من ضحايا الصراع المسلح:

”الحرب دمار؛ أطفالنا يفقدون، وأزواجنا يذهبون؛ ولا يوجد لدينا شيء؛ لقد دمرت بيوتنا – وماذا يمكنني أن أصف أكثر من ذلك؟“.

وماذا نحتاج حقا أن نصف أكثر من ذلك؟ إنه ليس من الضروري أن نبلغكم حتى بالمكان الذي أتت منه تلك المرأة – فيمكن أن يكون أيا من البلدان الكثيرة التي تشتعل فيها الحروب حول العالم. والواقع أنها واحدة من مجموعة البلدان المتأثرة بالحروب والتي مسحتها لجنة الصليب الأحمر الدولية عام ١٩٩٩ كجزء من مشروع عالمي باسم ”الناس بشأن الحروب“ حيث أعطيت الفرصة للرجال والنساء، المدنيين والمتحاربين، للتحدث بأنفسهم عن الحدود في الحرب.

إن تأثير الصراع على المرأة يحدث بأشكال كثيرة بعضها أوضح من البعض الآخر. ومن أكثر عواقب الصراع المسلح إيلاما لكثير من النساء قضية الأقارب المفقودين. فهناك آلاف من النساء يبحثن عن أنباء مصير أقاربهن – الذكور غالبا – من المفقودين. ولعدم القدرة على التفجع أو على دفن الأحبة تأثير هائل على الناجين من الحرب وعلى الآليات المناسبة التي يستطيعون اعتمادها. وغالبا ما يمتد البحث عن الأقارب المفقودين مدة طويلة بعد انتهاء الصراع المسلح ويمكن أن يشكل عقبة دائمة أمام عملية المصالحة. ويسلِّم القانون الإنساني بضرورة حصول الأسر، وبحقها في الحصول، على المعلومات المتعلقة بمصير أقاربها المفقودين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية تحث كل الأطراف في الصراعات المسلحة على توضيح مصير المفقودين وإبلاغ أسرهم تبعا لذلك.

والنساء المقاتلات أقل عدد في الغالب من الرجال المقاتلين، وأقل منهم احتجازا في الغالب لأسباب تتعلق بالصراع المسلح. غير أنهن حين يحتجزن قد تكون أوضاعهن أسوأ من أوضاع الرجال. ولذا فطوال زيارات اللجنة إلى أماكن الاحتجاز كانت تولى اهتماما خاصا باحتياجات النساء والأطفال.

ثم إن النساء يهرعن غالبا إلى التشرد بسبب القتال وفي أغلب الأحيان يكن ضحايا للعنف الجنسي. والعنف الجنسي انتهاك شنيع بصفة خاصة للقانون الإنساني الدولي. وفي الاستقصاء المشار إليه آنفا الذي أجرته اللجنة، أفاد واحد من كل تسعة بين مجموع المجيبين أنه يعرف واحدة تعرضت للاغتصاب، وقال عدد مماثل تقريبا الشيء نفسه عن الاعتداء الجنسي. وهذا أمر لا يحتمل. فعلى أطراف أي نزاع مسلح واجب كفالة الحماية والاحترام لكل المدنيين والأشخاص الذين يتوقفون عن المشاركة في الأعمال القتالية. ومن الضروري أن يتحول هذا الواجب إلى واقع.

وكثيرا ما تترمل النساء ويجدن أنفسهن مجبرات على القيام بأدوار جديدة وغير معتادة – ومن ذلك على سبيل المثال تحمل مسؤولية إعالة الأسرة المعيشية. ولا تزال المرأة في جميع أنحاء العالم تستجيب لظروف الحرب بشجاعة ودهاء ومرونة، وهي تواجه آثار الحرب والعقبات التي تفرضها على قدرتها على الحفاظ على نفسها وأسرتها وحمايتهم.

وللمساعدة بأفضل الطرق يحتاج المجتمع الدولي إلى تفهم الواقع الذي يواجه كل الأشخاص غير المشتركين في الأعمال القتالية بمن فيهم النساء بطبيعة الحال. وقد استهلت اللجنة قبل عامين دراسة لمعرفة مدى تأثر المرأة بالصراع المسلح في كل أنحاء العالم، ومدى استجابة أنشطة اللجنة للاحتياجات المحفوفة بخطر الصراع المسلح. وأسفر بعض ما توصل إليه هذا البحث عن تحديد لأنشطة اللجنة. وسوف تشكل هذه الدراسة التي من المقرر أن تنتهي هذا العام، أساسا لصياغة مبادئ توجيهية لحماية ومساعدة النساء والفتيات في الصراع المسلح. وقد بدأت مبادرة اللجنة هذه

في المؤتمر الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ في جنيف. وعلاوة على هذا جدد رئيس اللجنة خلال ذلك المؤتمر التزام المؤسسة بتوفير الحماية الفعلية للمرأة عن طريق تعهد لمدة أربع سنوات. ويركِّز هذا التعهد بوجه خاص على أن تنشر على أطراف الصراعات المسلحة الحماية التي ينص عليها القانون الإنساني للمرأة والفتاة بالنسبة لقضية العنف الجنسي.

وقد نص القانون الإنساني الدولي منذ أن تم وضعه على تمتع المرأة بحماية عامة مساوية لما يتمتع به الرجل. وفي الوقت نفسه تعطى معاهدات القانون الإنساني للمرأة حماية خاصة حسب احتياجاتها الخاصة بها. وتلك الحماية العامة والحماية الخاصة منصوص عليهما في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٩٧ الملحقين بها. وتسلم لجنة الصليب الأحمر الدولية بأنه كتطور إيجابي، اعتبرت المحكمتان المخصصتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، العنف الجنسي جريمة حرب. ورحبت اللجنة بفرصة تقديم ورقة عمل إلى اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية بشأن عناصر الجرائم، بما في ذلك عناصر العنف الجنسي.

تولى الرئيس الرئاسة.

وترجو اللجنة أن تفضي مبادراتها الأخيرة إلى تحسين تفهم تأثير الحرب على المرأة، وإلى زيادة فعالية تنفيذ الحماية التي يمنحها القانون الإنساني الدولي للمرأة. وقد بدأ بيان اللجنة هذا بصوت إحدى الضحايا – امرأة ناجية من الحرب – تسأل عما يمكن أن تصفه أكثر من ذلك. وإذ أتكلم باسمها فإن شيئا واحدا كان يمكن أن يساعدها ويساعد عشرات الآلاف غيرها، وهو واضح. فلو كان قد احترم القانون الإنساني الدولي لأمكن الحد من كثير من المعاناة والخسائر والتدمير مما يشهده في كل يوم المدنيون وغيرهم ممن لا دخل لهم في القتال. وتقع المسؤولية الأولى عن مراعاة قواعد الحرب على عاتق الأطراف في الصراع المسلح. واليوم تناشد اللجنة الدول بأن تتخذ تدابير حقيقية لتنفيذ القانون الإنساني الدولي بغية ضمان حماية المرأة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة أنا دياماتوبولو، المفوضة الأوروبية لشؤون العمل والشؤون الاجتماعية بالجماعة الأوروبية، وستتكلم باسم اللجنة الأوروبية.

السيدة دياماتوبولو (الجماعة الأوروبية) (تكلمت بالانكليزية): شهدنا على مدى الأيام القليلة الماضية تجديدا للالتزامات المتعهد بها قبل خمس سنوات في بيجين. والاتحاد الأوروبي يرحب بهذا التأكيد للأهداف المبينة في منهاج العمل. ونؤيد بشدة المبادئ الثلاثة المبينة في منهاج العمل: الاعتراف بأن حقوق المرأة من حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، واتباع نهج إدماج منظور نوع الجنس. والنقطة المطروحة الآن هي العمل. فالقيمة الحقيقية لهذه الدورة الاستثنائية مستمدة من مناقشة وصياغة السياسات والاستراتيجيات والتدابير العملية التي تقربنا من المساواة بين الجنسين.

والنضال من أجل المساواة مستمر ويتطلب جهودا سياسية متواصلة لعدة عقود. وهذا هو السبب في إبراز المساواة بين الجنسين في المعاهدة المتعلقة بالاتحاد الأوروبي كهدف أساسي. وقد شهد الاتحاد الأوروبي تعميقا وزيادة في التكامل استلهاما لمبادئ الديمقراطية. ونحن نستعد هذه الأيام للتوسع. وتجيء النتائج إيجابية. فتعميق الاتحاد عزز تبادل الممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء، والشراكة بين الدول والمجتمع المدني. وقد ساعدت برامجنا الماضية الخاصة بالمساواة على تطوير هذه الممارسات والمبادلات الطيبة.

وفضلا عن هذا، فثمة حشد كبير من التشريعات التي ترسي بثبات أسس المساواة والحقوق بين الجنسين، باعتبارها المبادئ الأساسية لديمقراطيتنا. وقد أدرجت المساواة بين الجنسين في سياسات الجماعة المتعلقة بالتعاون الإنمائي وحقوق الإنسان.

وأعادت اللجنة الأوروبية قبل أيام قليلة تأكيد التزامها السياسي باعتمادها استراتيجية إطارية جديدة للمساواة بين الجنسين، لها أثرها على كل جانب من جوانب سياسة اللجنة. كما أنها قدمت برنامجا مصمما على وجه التحديد لدعم إدماج منظور نوع الجنس.

وتمتد أنشطة الجماعة الأوروبية إلى ما هو أبعد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. فثمة صلات متينة حول العالم عن طريق سياسات التجارة والتعاون الإنمائي. وكل المناطق، ومن بينها أوروبا، تشعر بالآثار الإيجابية والسلبية للعولمة. فالتكنولوجيات الجديدة والاقتصاد الجديد والنوع الجديد من الإقصاء – الإقصاء الإلكتروني – تتطلب سياسات جديدة وتعاونا جديدا على الصعيد العالمي. وللعالم المتغير ولاستجابتنا له، تأثير على المساواة بين الجنسين.

ومن خلال الاستماع إلى المناقشات التي دارت خلال الأيام القليلة الماضية، لاحظت أن هذه التغييرات تنطوي على بعض التناقض. فقد شهد العقد الماضي تقدما مذهلا في العلم والتكنولوجيا، والخدمات الصحية، وتكنولوجيا تجهيز المعلومات والاتصالات. وتوفر هذه التطورات إمكانيات هائلة لتحسين نوعية حياتنا. ويمكن القول بإيجاز إن هذه الاتجاهات تحمل رؤية مجتمع حديث ومزدهر ومتحضر. أما التناقض فيكمن في أنه في بداية القرن الحادي والعشرين، هناك ملايين من النساء في كل أنحاء العالم، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، مازلن ضحايا أوضاع ربما كانت مألوفة تماما قبل ٢٠٠ عام. وهناك جيل كامل من النساء، محرومات في الوقت الراهن من التمتع بحقوقهن الإنسانية الأساسية، ويعانين من المساس بكرامتهن نتيجة التطرف في كراهية النساء، كما يفعل طالبان – وإن كانوا ليسوا الوحيدين.

وعلاوة على ذلك، فإن المرأة والفتاة ما زالتا هدفا للاتجار بهن. وقد ارتفع عدد النساء اللاتي يتم جلبهن إلى الاتحاد الأوروبي خلال السنوات العشر الماضية. ومن الغريب أن هذا الاتجار يستفيد بصورة مكثفة من تكنولوجيا الاتصالات الجديدة التي تعد حجر الزاوية للعصر الحديث.

ويقع على عاتق الإرادة السياسية للحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية، الجانب الأكبر من مسؤولية التصدي للأشكال القديمة والجديدة للتمييز، والتخفيف من آثارها. والسؤال الجوهري الذي يطرح نفسه هنا هو ما الذي يمكن أن تقدمه أكثر من ذلك. وهذا يصل بي إلى مسألة الحكم الصالح. وحسن الإدارة، كما تمارسه الأجهزة الوطنية والدولية، يعني أكثر من مجرد سياسات جيدة؛ فهي تتصل بالعلاقة ما بين الحكومات ومواطنيها، وكيف تؤثر الهياكل الحكومية في هذه العلاقة.

والتمثيل المتساوي مسألة أساسية هنا. كما أن اشتراك المرأة في الحياة السياسية والمدنية أمر جوهري للحكم الصالح. وينبغي تحديد البناء المؤسسي لمواجهة تحديات العولمة على أساس المشاركة المتساوية والمتقاسمة للمرأة في جميع العمليات السياسية. وتقف الجماعة الأوروبية على استعداد لمساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد.

وطوال الأيام القليلة الماضية، طُرحت تساؤلات حول جدوى عملية التقييم ”بعد خمس سنوات“. وأعتقد أننا يمكن أن نتفق على أن عملية استعراض سليمة قائمة على أساس أهداف يمكن قياسها، تشكل حافزا قويا وخطوة

للأمام لتمكين المرأة. ولكن، هناك ثلاثة شروط ينبغي مراعاتها: يجب ألا نرضى أبدا بما هو أقل من الأهداف المتفق عليها في السابق؛ ويجب أن تتركز طاقاتنا على تأييد تمكين المرأة التي تعاني أكثر من غيرها؛ ويجب أن نضمن للجيل التالي أن يجني ثمار العولمة.

ينبغي للمؤسسات وصناع القرار على المستويين الوطني والدولي اعتبار هذه الدورة الاستثنائية معلما على الطريق نحو تحقيق المساواة بين الجنسين بوضع تلك المسألة في قلب العملية الديمقراطية والتنمية المستدامة. وأرجو مخلصا أن نتمكن من تحقيق ذلك في نهاية يومنا هذا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة أولفسدوتر، أمينة اللجنة التوجيهية للمساواة بين المرأة والرجل التابعة لمجلس أوروبا.

السيدة أولفسدوتر (مجلس أوروبا) (تكلمت بالانكليزية): يسعدني ويشرفني أن أتولى تمثيل مجلس أوروبا في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. فبعد خمس سنوات من مؤتمر بيجين، علينا أن نستعرض التقدم المحرز، وأن نقترح من التدابير ما يساعدنا على المضي قُدما. وهناك الكثير الذي ما زال يتعين عمله. وربما كان من السهل أن نهدر ما تحقق من مكاسب.

إن المبادئ التي تضمنها منهاج عمل بيجين تحتاج إلى إعادة تأكيدها مرة ومرات؛ وينبغي احترامها، وتعزيزها، والأهم من ذلك، تنفيذها تنفيذا كاملا. ومهمتنا في القرن الحادي والعشرين ضمان أن يكون بوسع المرأة أخيرا أن تمارس كامل الحقوق التي حصلت عليها خلال القرن العشرين، الذي انتهى لتوه. وباختصار، إن المساواة بين الجنسين تعني الرؤية المتساوية، والتمكين المتساوي، والمشاركة المتساوية للجنسين في الحياة العامة والخاصة.

ومن أجل الوصول إلى ذلك الهدف، يجب أن تدخل المرأة في عملية صنع القرار على كل المستويات وبأعداد كبيرة. ولكن ذلك لن يحدث تلقائيا. بل إنه يحتاج إلى عمل وإرادة قوية من جانب مَن يملكون السلطة للإسراع بهذه العملية. لقد أحرزت بعض البلدان تقدما جيدا في هذا المجال منذ بيجين، وينبغي أن يقتدي بهم. فالمرأة قد سئمت من الانتظار. وحان وقت العمل.

يشارك مجلس أوروبا بنشاط منذ وقت طويل في تعزيز المساواة بين الجنسين وحماية الحقوق الإنسانية للمرأة. وقد تحقق بعض التقدم على الصعيد القانوني. وبصفة خاصة، فقد تمت مراجعة الميثاق الاجتماعي الأوروبي، وأصبح يشتمل الآن على حكم محدد بشأن حق الكرامة في العمل. ويشمل هذا الحكم منع التحرش الجنسي، إلى جانب الحماية من هذا النمط من السلوك. ومنذ عام ١٩٩٨، أصبحت آلية الرقابة المنشأة بموجب الميثاق الاجتماعي تضم ابتكارا رئيسيا: بروتوكول يكفل نظاما للالتماسات الجماعية. وتم تلقي وفحص عدد من الطلبات بالفعل. فإذا استعانت المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق المرأة بهذا البروتوكول، فسوف يوفر حماية أكثر فعالية للحقوق الإنسانية للمرأة.

ومن الأهمية بمكان جعل كل الصكوك المعنية بحقوق الإنسان أكثر عملية بالنسبة للمرأة. وسوف نحتفل هذا العام بمرور خمسين عاما على إبرام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد تم إعداد مشروع بروتوكول إضافي يستهدف فرض حظر عام على التمييز، فضلا عن الحقوق والحريات التي تضمنتها الاتفاقية. ونرجو أن يتم اعتماد مشروع البروتوكول في غضون الأشهر القليلة القادمة.

ويسعدني أن أعلن أنه قبل ثلاثة أسابيع مضت اعتمدت لجنة وزراء مجلس أوروبا توصية للدول الأعضاء

بشأن مكافحة الاتجار في بني الإنسان لغرض الاستغلال الجنسي. ولقد جاء اعتماد هذا النص في التوقيت المناسب تماما. حيث أن أوروبا شهدت في الآونة الأخيرة تصعيدا لهذا الشكل الحديث للرق، والذي يعد انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان، وقد أصبح تجارة عالية الربح وإن كانت غير مشروعة، على مستوى القارة والعالم. وسيعقب اعتماد هذه التوصية بداية عقد ندوة في نهاية الشهر الحالي في أثينا تشارك فيها بلدان جنوب شرق أوروبا، المتأثرة بهذه التجارة على وجه الخصوص.

ويجري حاليا إعداد صكوك قانونية أخرى بشأن حماية المرأة والفتاة من العنف، والمشاركة المتوازنة للرجال والنساء في عملية صنع القرار السياسي والعام.

ومنذ مؤتمر بيجين، وضع مجلس أوروبا نصب عينيه مكافحة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله، واعتباره جريمة وانتهاكا لحقوق الإنسان. وأن ضرورة تحمل الرجال مسؤوليتهم عن العنف الذي يمارسونه ضد المرأة، كان موضع اهتمام خاص.

ومن السمات الرئيسية للعمل الذي نقوم به منذ بيجين، الجهود المبذولة لوضع صكوك تيسِّر تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين. وفي عام ١٩٩٨، نشر تقرير عن منهجية وممارسة إدماج منظور نوع الجنس في السياق العام، أصبح منذ ذلك الوقت وثيقة مرجعية في جميع أنحاء أوروبا. ونشر تقرير مماثل عن العمل الإيجابي في الشهر الماضي، ويشرح هذا التقرير ترابط العمل الإيجابي بمبدأ عدم التمييز وإدماج المنظور نوع الجنس في السياق العام. وبالإضافة إلى ذلك، عمل مجلس أوروبا، بشكل واسع النطاق في مجال الحق في حرية الاختيار بالنسبة للمسائل المتعلقة بنوع الجنس والإنجاب وفي مجال حقوق الإنسان للمرأة المهاجرة والتي تنتمي إلى أقليات عرقية.

وعندما نتطلع إلى المستقبل، نتساءل كيف يمكن أن نضمن إحراز تقدم؟ فيجب أن يكون هناك اهتمام مستمر بحماية حقوق الإنسان للمرأة وتعزيزها، وبحماية المرأة من العنف بجميع أشكاله وضمان مشاركة المرأة الكاملة في جميع هيئات صنع القرارات، وفي هيئات إقرار السلام وبناء السلام، على وجه الخصوص. فكثيرا ما تكون المرأة ضحية في الحروب، لكنها تكاد لا تشارك أبدا في مفاوضات السلام.

وفيما يتصل بالاستراتيجيات، يعتبر إدماج منظور نوع الجنس في السياق العام أهم استراتيجية لتعزيز المساواة، فهي تؤدي، في حالة تنفيذها السليم، إلى إعادة تنظيم جميع العمليات المتعلقة بالسياسة العامة. وتدمج الرجل في مناقشات المساواة بفعالية أكبر، وتيسِّر مراعاة أوضاع مجموعات مختلفة من النساء واحتياجاتهن ومصالحهن.

وسوف يعتمد تحقيق تقدم حقيقي على التعاون والتواصل وعمليات تبادل الممارسات الجيدة، أكثر من أي وقت مضى. وعلى المنظمات غير الحكومية والحكومية الدولية القيام بدور أساسي في هذا الصدد، كما حدث في الماضي. ويمكن العمل معا في حوار، والقيام بتبادل المعلومات والخبرات وتوفير المساعدة عند الضرورة، ضمن إطار من هذا القبيل.

وسينظم مجلس أوروبا محفلا عن سياسات المساواة في إحدى الدول من الأعضاء الجدد، في تشرين الأول/أكتوبر، كما يفعل كل عام. وسيعقد هذا المحفل في براتسلافا، بسلوفاكيا، في خريف هذا العام، حول موضوع ”حقوق الإنسان للمرأة والفتاة في أوروبا: تساؤلات وتحديات للقرن الحادي والعشرين“. وستشارك المنظمات غير الحكومية في هذا المنتدى، كالمعتاد.

ختاما، أود أن أعرب عن الأمل في أن يوفر القرن الحادي والعشرون للأجيال الجديدة من النساء والرجال، من خلال تحقيق العدالة بين الجنسين، مزيدا من العدالة الاجتماعية، وفقرا أقل، ومجتمعات وحياة أفضل، على أساس الاحترام المتبادل والشراكة، والتمتع الكامل بحقوق الإنسان بالنسبة للجميع. وهذا أمر لا يتسم بالتعقيد أو بالصعوبة، بل إنه مسألة تتعلق بالإرادة السياسية وبالشجاعة، في المقام الأول.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد مختار لاماني، رئيس الوفد المراقب لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد لاماني (منظمة المؤتمر الإسلامي): أود في البداية أن أتقدم بالتهنئة بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ونحن على يقين بأن خبرتكم وحكمتكم ستساهم مساهمة فعالة في إنجاح هذه الدورة الهامة.

لقد أقر مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في طهران في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٧ إنشاء مجموعة عمل من الدول الأعضاء في المنظمة لمتابعة وتنسيق المواقف بشأن قضايا المرأة، إيمانا منه بالدور المتميز الواجب أن تلعبه المرأة في التنمية. وقد عقدت تلك المجموعة عدة اجتماعات على هامش الدورة الاستثنائية وأعدت الكلمة التالية لإلقائها باسم المجموعة الإسلامية. وكما ذكرت معالي الوزيرة جيزيل جيجما، رئيسة وفد بوركينا فاسو، الرئاسة الحالية للمجموعة الإسلامية في خطابها قبل يوم أمس، فقد كلفتني معاليها بإلقاء الخطاب التالي باسم المجموعة الإسلامية:

(تكلم بالانكليزية):

”أتحدث باسم المجموعة الإسلامية لدى الأمم المتحدة التي تشمل ٥٦ من الدول الأعضاء وأربع دول من المراقبين في منظمة المؤتمر الإسلامي، تنتشر في جميع المناطق الجغرافية في العالم وتمثل ١,٤ بليون شخص من إثنيات ولغات وثقافات مختلفة.

”إن الإسلام، وهو الديانة السمائية المنزّلة على البشر منذ حوالي ١٤ قرنا، يدعو إلى السلام والتسامح والتعاون فيما بين البشر جميعا. وهو يضفي على البشر كرامة ويرعى حقوق الإنسان ويؤكد على قيم الأسرة ويفرض مساواة الجميع أمام الله تعالى، بصرف النظر عن نوع الجنس أو الأصل الجغرافي أو اللون أو الطبقة أو العقيدة. فالإسلام يحدد دورا هاما، بل محوريا، للمرأة في المجتمع وفي الأسرة، وهي الوحدة الأساسية للمجتمع.

”فالشواغل المشابهة للشواغل التي تثار حاليا حول مسألة المرأة في التنمية لا تعتبر جديدة على العالم الإسلامي. فقد تم التصدي لها بحكمة منذ عدة قرون، وستستمر معالجتها بأقصى قدر من الاهتمام.

”والتاريخ الإسلامي زاخر، في الواقع، بأمثلة من نساء قمن بأدوار قيادية. وقد شاهدنا، في الوقت الحالي، نساء شغلن مناصب رئيس الوزراء، ونائب الرئيس ووزير، بمختلف درجاتها، ومقاعد في البرلمانات الوطنية والمجالس التشريعية المحلية، ومناصب عليا في حكومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وخارج الحكومة، تشغل المرأة مناصب المسؤولية في الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي والبحوث، وفي المهن الطبية والقانونية وغيرها، وفي فروع مختلفة من الصناعة والتجارة. وعددهن آخذ في الزيادة. وبالرغم من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية العامة، وآثارها غير المؤاتية التي يقاسيها العالم النامي كله، تظل ضرورة

التصدي للقيود الاقتصادية والاجتماعية التي تعرقل تمكين المرأة مسألة ذات أولوية في عملية التنمية لجميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

”وبذلك، تسعى الحكومات، في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وبدعم من المؤسسات الاجتماعية الناشئة، إلى القيام، في حدود إمكانياتها، بدعم برامج التنمية الاجتماعية التي تشمل مسائل، من بينها توفير الخدمات التعليمية وخدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الإنجابية للمرأة من أجل تمكينها المستدام من ممارسة جميع الحقوق التي منحها لها الإسلام في المجتمع، وكذلك لتتمكن المرأة من القيام بدورها كشريك ومفكر ومؤيد ومعلم ومدير داخل مؤسسة الأسرة المقدسة.

”وبهذا النهج تجاه الحرص على مركز المرأة وتعزيزه، شاركت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بصورة كاملة، في مؤتمر بيجين وبذلت كل ما في وسعها للمساهمة بصورة فعالة في صياغة واعتماد إعلان بيجين ومنهاج عمله. وتقوم، في حدود إمكانياتها ومواردها، بالتنفيذ الأمين لصك بيجين على الصعيد الوطني من منظور الإعلان الذي يطالب بالتنفيذ وفقا لدستور البلدان المعنية وقوانينها ودياناتها وقيمها الأخلاقية، كل على حدة.

”وفي هذه المرحلة، أود أن أشير بإيجاز إلى الدور الذي تقوم به منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال تعزيز النهوض بالمرأة. ففي الدورات المتعاقبة لمؤتمرات القمة التي تعقدها منظمة المؤتمر الإسلامي كل ثلاث سنوات، وفي المؤتمرات السنوية لوزراء خارجية الدول الإسلامية، أولي اهتمام جاد ومتصل لهذا الجانب، مما أدى إلى اتخاذ قرارات ومقررات عملية المنحى في كل مناسبة. وعلى ذلك، فقد قام مؤتمر القمة الإسلامي الأخير، وهو المؤتمر الثامن، المعقود بطهران، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، بإعادة تأكيد موقف الدول الإسلامية من مؤتمر بيجين، وأعرب مجددا عن عزمه على تنفيذ الوثيقة التي اعتمدها المؤتمر. وطلب إلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تنسق جهودها مع جهود حكومات الدول الأعضاء لتشجيع إقامة علاقات مستدامة بين المنظمات النسائية في الدول الأعضاء. وأنشأت فريقا عاملا حكوميا دوليا لمواءمة مواقف جميع الدول الأعضاء إزاء القضايا التي تتعلق بالمرأة في المحافل الدولية، لا سيما الأمم المتحدة. ويسرني أن أخبركم بأنه استجابة لهذا القرار الصادر عن القمة الإسلامية، شارك بنشاط الفريق العامل التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمعني بوضع المرأة هنا في الأمم المتحدة، في المراحل التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل صياغة مشروع الوثيقة الختامية للدورة.

”ويتمثل التصميم القوي الذي تشارك فيه الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في تعاونها بنشاط في جميع المراحل التحضيرية التي سبقت انعقاد هذه الدورة. وثمة دليل آخر على تحديدنا الجماعي للأسباب والأغراض التي توحِّدنا في هذا الجهد الجدير بالبذل ويكمن في حقيقة مفادها أن نساء يترأسن وفود ٤٠ دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ووفود لها صفة مراقب، من بينهن سيدتان أوليتان في بلديهن، ونائبتان لرئيسيّ جمهورية، ونائبتان لرئيسيّ وزراء، وثلاث وعشرون امرأة عضوا في وزارات ونائبتان لوزيرين. وحضر

أيضا في هذه الدورة الاستثنائية عدد كبير من المنظمات غير الحكومية للمرأة من بلدان إسلامية ساهمت بنشاط في أعمالها.

”وأتعهد بتعاون منظمة المؤتمر الإسلامي وتضافرها على أكمل وجه للعمل مع الأمم المتحدة في المستقبل من أجل تحقيق الأهداف القيِّمة والنبيلة التي جمعتنا معا في هذه الدورة الاستثنائية.

(تكلم بالفرنسية)

”وأختتم كلمتي بالتأكيد على حقيقة لا يمكن إنكارها مؤداها أنه ليس بالمستطاع تحقيق تنمية ملموسة في مجتمعاتنا أو السعي من أجل تحقيقها دون مشاركة المرأة بصورة حقيقية وفعالة في جميع الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا بد من أن نتصدى لهذه المهمة الكبيرة الحقيقية، إذا أردنا أن نبني مستقبلا أكثر سعادة وعدلا ومجتمعات تتسم بالمزيد من الطابع الإنساني“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد روبرت بايفا، رئيس وفد المنظمة الدولية للهجرة الحاضر بصفة مراقب.

السيد بايفا (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلم بالانكليزية): مكانة المرأة في تدفقات الهجرة الدولية في الوقت الحاضر آخذة في التغير كما ونوعا، على حد سواء. ومن حيث الكم، تتزايد نسبة النساء في عدد السكان المهاجرين، وبالفعل تشكل النساء الغالبية في عدة بلدان. ومن حيث النوع، تهاجر النساء بصورة مستقلة، ولا سيما بصفتهن عاملات مهاجرات، بأعداد أكبر بكثير عما كان عليه الحال في أجيال أمهاتهن أو جداتهن. ويمثل هذان العاملان، اللذان يشار إليهما بصورة مشتركة بإيجاز بصفتهن تأنيث الهجرة، تحديات كبيرة للمهاجرات، والحكومات، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع قاطبة.

ومنذ خمس سنوات مضت، قدمت المنظمة الدولية للهجرة نداء من أربع نقاط للمجتمع الدولي: أولا، التسليم بالاتجاه نحو تأنيث الهجرة؛ وثانيا، تحسين فهم أوضاع المهاجرات واحتياجاتهن المحددة؛ وثالثا، تعزيز الفرص لهن على قدم المساواة ليحصلن على المشاريع والخدمات كي يتسنى للمهاجرات المشاركة على أكمل وجه في تلك المشاريع والخدمات وأن يستفدن بها؛ ورابعا، تصميم وتنفيذ، كلما اقتضت الضرورة، برامج مخصصة للمهاجرات.

لقد حدث تقدم منذ ذلك الحين، وعلى سبيل المثال، تم بفضل تعزيز البحوث وتحسين جمع البيانات زيادة الوعي بأهمية مكانة المرأة في الهجرة وإبراز بعض القضايا الناشئة. وتشمل الآثار المترتبة على هجرة المرأة للعمل بصورة مؤقتة في تمكين المرأة، وفي الاقتصاد على الصعيد الجزئي وفي الأسرة التي هاجرت منها المرأة وتركتها خلفها. وبعد أن استكملنا مؤخرا مشروعا مشتركا للأبحاث مع معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، قدم دراسات حالات عن سري لانكا وبنغلاديش، تعرب المنظمة الدولية للهجرة عن سرورها للتسليم بهذه القضية ومناقشتها في أثناء عملية اللجنة التحضيرية.

بيد أن أوجه التقدم المتعلقة بالمهاجرات في بعض المجالات ليس لها ما يضاهيها في مجالات أخرى. ويصدق ذلك بخاصة على الاتجار بالنساء والفتيات. وفي الواقع، يبدو أن هذا الشكل من أشكال الاستغلال المسيء بخاصة آخذ في الزيادة.

وليس بمستطاع أي فرد أن يذكر على وجه التحديد حجم الاتجار في الوقت الحاضر، على الإطلاق بسبب طبيعته الخفية بصورة متكررة والافتقار إلى اتفاق دولي بشأن طريقة

تعريفه. بيد أنه يوجد دليل متزايد بإطراد يشير إلى أن الاتجار قد أصبح عملا تبلغ قيمته بلايين متعددة من الدولارات، ويرتبط في أغلب الأحيان بشبكات إجرامية منظمة.

وشاركت المنظمة العالمية للهجرة بصورة مكثفة في جهود مكافحة الاتجار بالنساء لفترة زهاء عقد. وبدأنا بإعداد بحوث في بلدان المنشأ، والعبور والمقصد كي نفهم على نحو أفضل طريقة دخول النساء في شبكات الاتجار بهن وحقيقة الأوضاع التي يواجهونها، في أثناء الاتجار بهن وفيما بعد. وارتبطت مشاركتنا وما زالت ترتبط بوضوح بولايتنا المتعلقة بالهجرة، بالرغم من أنه كان واضحا لنا منذ البداية أن الاتجار بالنساء يعد قضية حقوق إنسان، وقضية اقتصادية، واجتماعية، وقضية تتصل بنوع الجنس، وتتعلق بالعدالة الجنائية – فضلا عن كونها قضية هجرة.

واستنادا إلى أبحاثنا – التي ما تزال مستمرة – يوجد حاليا مجلد جديد عن الاتجار بالنساء في أوروبا يتضمن دراسات حالات من أوكرانيا وبولندا وهنغاريا لدى الناشر الذي يصدر نشراتنا – وانصب تركيز المنظمة الدولية للهجرة على ثلاثة مجالات من النشاط البرنامجي. الأول مساعدة النساء اللاتي يتعرضن للاتجار، إيجاد مساكن آمنة، وتقديم الإرشاد والعناية الطبية ومساعدتهن في العودة وإعادة إدماجهن. وفي الواقع، وفي هذا الميدان، تستطيع المنظمة الدولية للهجرة أن تفعل الشيء الكثير إذا توفرت لها موارد إضافية. والمجال الثاني من النشاط البرنامجي هو بناء القدرة. وثمة عنصر هام لذلك يتمثل في المساهمة في إجراء حوار وتبنيه بين الحكومات فيما يتعلق باحتياجاتها وخبراتها بصدد مكافحة المتاجرين ومساعدة ضحايا الاتجار. ولقد ثبت أن الحوارات الإقليمية بشأن الهجرة مفيدة بخاصة من أجل تعزيز ذلك الحوار المتصل بالسياسة. والمجال الثالث هو شن حملات إعلامية للجماهير عن حقائق الاتجار. وتلك الحملات الإعلامية في وسائط متعددة، بالرغم من أنه لا يمكن اعتبارها الأداة الوحيدة للوقاية من الاتجار، مفيدة للوصول إلى أهداف المتاجرين المحتملة وعامة الجمهور، وزيادة الوعي بشأن وسائل الخدع المستخدمة في عملية الاتجار وإساءة المعاملة التي تنتظر الضحايا على الجانب الآخر.

وتشن المنظمة الدولية للهجرة في الوقت الحاضر حملات إعلامية جماهيرية ضد الاتجار في بلغاريا وتايلند والجمهورية التشيكية وكوسوفو وهنغاريا، وتستفيد من الجهود الناجحة السابقة التي بُذلت في أوكرانيا والفلبين وفييت نام. وفي تلك الأنشطة، كما عليه الحال في جميع أنشطتنا فيما يتعلق بالاتجار، نولي أهمية خاصة للشراكة الوثيقة التي طورناها مع قطاع المنظمات غير الحكومية.

وعبر الأيام القليلة الماضية، شعرنا بأسى بعد سماعنا لبيانات الحكومات التي تدرك وتواجه التحدي الذي يمثِّله الاتجار بالنساء. وهذا مجال تشترك فيه جميع الدول بالفعل – في الشمال أو الجنوب، بلد المنشأ أو بلد المقصد – في مقتها المشترك لحالات إساءة المعاملة التي يتعرض لها الناس.

سوف يتطلب إحراز النجاح في التصدي للاتجار بالنساء تعاونا دوليا قويا ومستداما. وتعد مشاركة المنظمة الدولية للهجرة حتى الآن مؤشرا واضحا على عمق مشاركتنا في زيادة الوعي بحقائق الاتجار بالنساء، فضلا عن تلبية الاحتياجات الملموسة باستجابات عملية. وأشدد هنا اليوم على التزامنا بمواصلة العمل، في شراكة نشطة مع منظمات حكومية ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية مثيلة ومهتمة. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبرِز التفاعل المتزايد بين المنظمة الدولية للهجرة ومنظومة الأمم المتحدة بشأن قضايا الاتجار بالمرأة.

نعم، لقد أحرز تقدم مشجع عبر السنوات الخمس الماضية في مجال التصدي للاتجار بالمرأة، ولكن ما زال يتعين

عمل الشيء الكثير في السنوات الخمس القادمة، وتدل الخبرة على أن بالمستطاع عمل المزيد إذا حشدنا قوانا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ميري راينر بارنس، ممثلة وفد منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

السيدة بارنس (منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة) (تكلمت بالانكليزية): يسر وفد منظمة فرسان مالطة أن يأخذ الكلمة في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''.

قامت منظمة فرسان مالطة، باعتبارها عضوا في المجتمع الدولي لقرون كثيرة، بخدمة الآخرين – ويتضمن هذا تقديم الخدمات إلى المرأة ومنها – وهي مؤهلة جيدا لفهم المعنى الكامل لهذه الدورة الاستثنائية. فلقد أثيرت قضايا كثيرة، وأنجز الكثير، في السنوات الـ ٢٥ منذ عقد المؤتمر العالمي الأول المعني بمركز المرأة في مكسيكو سيتي. ونحن نرحب بهذه الفرصة لاستعراض وتقييم التقدم المحرز حتى اليوم والنظر في الإجراءات والمبادرات المستقبلية لمساعدة جميع النساء والفتيات مساعدة متزايدة بالكامل على إدراك إمكاناتهن.

وتخدم منظمة فرسان مالطة، التي تأسست في عام ١٠٩٩، مَن يحتاج منا بغض النظر عن الجنسية أو الرأي. والواقع أن رسالة المساعدة هذه إلى مَن يعانون وإلى الضعفاء وضحايا التمييز والظلم والتضامن معهم، هي رسالتنا التي يبلغ عمرها القرون. واتفاقا مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نحن ملتزمون بالحق في الحياة، الذي يتعين الدفاع عنه في كل مكان ودائما، ابتداء من الحق في المولد، ومتضمنا الحق في الرعاية الصحية والتعليم السليمين، وختاما الحق في موت كريم. والمرأة مشمولة بالكامل في برامجنا للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل مركزنا للعزلة في فرنسا ومنازلنا للمعمرين في النمسا وألمانيا وشيلي والولايات المتحدة، من بين البرامج الأخرى. ولدينا، بالإضافة إلى ذلك، برامج مصممة خصيصا للفتيات والنساء. وعلى سبيل المثال فإن إدارة المستشفيات تعد من أقدم مهام المنظمة، ولكن مستشفى الأمومة للعائلة المقدسة في بيت لحم يستهدف بالتحديد احتياجات المرأة في المجتمع المحلي عن طريق ضمان علاج التوليد الطبيعي، وخدمات طب أمراض النساء والأطفال لما قبل الولادة وما بعدها. وقد أصبح هذا المستشفى، المستشفى المرجعي للمنطقة بما في ذلك مخيمات اللاجئين فيها، الذي يستقبل عددا متزايدا على الدوام من الحالات المعقدة. وهو مشروع يدعمه أعضاء المنظمة في جميع أرجاء العالم. وللمشروع أهمية بالنسبة للمنظمة لأنه يقع في المنطقة التي تأسسنا فيها منذ ما يزيد على ٩٠٠ سنة.

كما يقدم المستشفى برنامجا يعلم المرأة أن تكون طبيبة وغير ذلك من العاملات الطبيات. وهكذا تفي مستشفى الأمومة للعائلة المقدسة بولايات إدراك ودعم الأهمية الاجتماعية للمرأة على النحو المبين في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والذي تردد في استراتيجيات نيروبي التطلعية ومجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج بيجين.

وتشمل مرافق الرعاية الصحية الأخرى التي تدعمها منظمة فرسان مالطة عيادات النساء في لبنان والسلفادور. كما تسعى المنظمة إلى تخفيف الآلام الناتجة عن أهوال الإيدز العالمية من خلال القيام، في جملة مشاريع أخرى، بدعم مركز بالجمهورية الدومينيكية تديره راهبات يوفرن الإسكان للعاهرات السابقات المصابات بفيروس الإيدز.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ''مشروع كرودِم'' في ميلوت، هايتي، لا يفي فقط بالاحتياجات الطبية للنساء

والأطفال التي تخدمهم تلك المستشفى والمركز الطبي، ولكن هناك ٦٠٠ طفل يتلقون تعليمهم تحت إشرافه. وثمة مستشفى تابع لمنظمة فرسان مالطة موجود في بون، ألمانيا، ملحق به مدرسة تمريض وحضانة بالمستشفى. وفي البرازيل أنشات المنظمة حضانات في سان باولو وبرازيليا بجوار 'فافيلاس' لإعطاء الأمهات غير المتزوجات إمكانية العمل ولتقديم الرعاية الصحية أيضا إلى الأطفال وأمهاتهم. وفي سان باولو تقدم الفرص التعليمية للأمهات في مراكز التدريب الملحقة بالحضانات. وتشمل المشاريع التعليمية بيت البرتغال لتعليم الفتيات.

وهكذا فإن منظمة فرسان مالطة، إلى جانب سعيها إلى تحسين الرعاية الصحية للنساء والفتيات ودعم الأمومة بمساعدات الأمهات غير المتزوجات، تدعم تعليمهن في جميع أنحاء العالم وفرص العمالة المحسنة الناتجة عن ذلك والقضاء على الفقر.

وثمة مشاريع أخرى تقوم بها المنظمة تعالج احتياجات النساء اللائي يعانين نتيجة للصراعات المسلحة. وبناء على طلب المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، فإن المنظمة من الهيئات التي تنفذ برامج لمساعدة النساء المصابات في البوسنة والهرسك وكوسوفو على التكيف مع الحياة بعد الحرب في المنطقة. وفي البوسنة والهرسك أشرفت ''مبادرة المرأة البوسنية'' التابعة للمنظمة على مناهج التدريب وتعليم مهارات الحاسوب واللغة الانكليزية والحياكة والبرامج الاجتماعية والاستشارة الهاتفية في حالات الطوارئ.

وقد وضعت ''مبادرة المرأة الكوسوفية'' تركيزا كبيرا على البرامج الاجتماعية النفسية التي تستبع مناهج تدريبية في الحياكة وفرصة التحدث عن الخبرات المؤلمة نظرا لأنه من الأسهل عادة على هؤلاء النساء أن يتحدثن عن مثل هذه الإصابات أثناء الأنشطة العملية من التحدث عنها في المجموعات العلاجية.

ونتيجة للصراعات المسلحة في أفريقيا، تضمن برنامجنا هناك إنشاء مستشفيات ميدانية للاجئين تخدم احتياجات الأمومة أثناء الأزمات في إثيوبيا ورواندا وبوروندي وكثير من الأماكن الأخرى. ولدينا مشروع نسائي يعمل في مخيمات اللاجئين على الحدود بين تايلند وكمبوديا.

وثمة مشروع آسيوي آخر تدعمه منظمة فرسان مالطة هو المشروع المتجه نحو المرأة ''الصحة من أجل مليون'' في كيرالا، الهند، يسعى إلى تحسين الحالة المعيشية للنساء والأطفال في المناطق الريفية لضاحية كانياكوماري في تاميل نادو، جنوب الهند. ويتم هذا، على سبيل المثال، عن طريق إعطاء دروس في الرعاية الصحية الأساسية، والتصحاح، والنظافة الصحية العامة، ورعاية الأطفال والتغذية، والإشراف على الأنشطة المدرة للدخل لتحسين نوعية حياة المرأة. ونظرا لأن معظم المستفيدين من البرنامج نساء متزوجات وأمهات، ولأن الأم تلعب دورا هاما في المحافظة على حالة غذائية صحية للأسرة، فإن جميع أنشطة المشروع تتركز على الأمهات اللائي يخدم من خلالهن المجتمع المحلي كله. وما لم ترتفع المستويات المعيشية للمجتمع المحلي أو تتحسن، فلا يمكن تحقيق هدف النهوض بالصحة. وهكذا فإن هذا المشروع ينهض أيضا بالأمومة، وبالصحة والتعليم للنساء والفتيات، وبالقضاء على الفقر عن طريق توفير الأنشطة المدرة للدخل كوسيلة تحسن بها المرأة وضعها الاقتصادي.

ولزيادة تعزيز الأمومة، تدعم المنظمة عددا من المنازل للأمهات غير المتزوجات في الولايات المتحدة. كما تعترف باحتياجات النساء المسنات في دعم المنظمة لأديرة

الراهبات المسنات، بالإضافة إلى المنازل التي تديرها للمسنين من الرجال والنساء.

وفي الختام، وكما سبق أن ذكرنا، فإلى جانب خدمة الفتيات والنساء، أدرجت المنظمة المرأة منذ بدايتها. وعند بدايتها، كان الكثير من النساء من الأخوات اللاتي يساعدن في التمريض، وفي منتصف القرن الثامن عشر، منحت امرأة درجة طبية في الكلية الطبية والمستشفى التابعين للمنظمة في مالطة والتي كانت تقوم فيها أيضا بالعمليات الجراحية. ويستمر حتى اليوم تاريخ المنظمة المتعلق بالربط بين الرعاية الصحية والبحوث العلمية. وهناك مثالان على ذلك، هما عملنا في مستشفى بيت لحم وأيضا في قطاع بحوث العيون في جامعة سان باولو في البرازيل.

وترى المنظمة، في حد ذاتها، زيادة وجود العضوات، أي السيدات كما توفر منظمة فرسان مالطة بعض الخدمات للفتيات الصغيرات، وبذلك يتشربن شعورا بالمسؤولية الاجتماعية منذ طفولة الفتاة. ويمكن العثور على مثل هذه الأنشطة في كثير من البلدان التي تكون المنظمة فيها نشطة، على سبيل المثال، في أيرلندا بهيئتها الإسعافية، وفي ليتوانيا.

وهكذا، وعلى النحو السابق تأسيسه، دعمت منظمة فرسان مالطة بنشاط دور المرأة في تنمية المجتمع والأهمية الاجتماعية للأمومة ونصت على التعليم ووسائل الاستخدام، وبذلك يردد بوضوح الولايات المبينة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واستراتيجيات نيروبي التطلعية. وأيضا، كما أشرنا، قمنا بزيادة معالجة القضايا الحاسمة المثارة في منهاج عمل بيجين عن طريق برامجنا التي تضم المرأة والقضايا الخاصة التي تواجهها فيما يتعلق بالفقر، والصراع المسلح، والاقتصاد، وصنع القرارات، وحقوق الإنسان، وكذلك تلك الاهتمامات الخاصة للفتاة الطفلة، من بين أمور أخرى.

والخلاصة أن منظمة فرسان مالطة المستقلة تقدر فرصة التبادل في هذا المجال الذي يحظى بالاهتمام الكبير. وهي تطالب جميع المراقبين والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والأطراف المعنية الأخرى بدعم جميع الجهود للقضاء على الظلم الاجتماعي والفقر بالنهوض بدور المرأة والأمومة وتعليم المرأة، سواء كانت أمّا تبقى بالمنزل أو امرأة مهنية أو كليهما. وأنا نفسي، بوصفي امرأة، وسيدة من مالطة، وزوجة، وأمّا حامل ومحامية – لدىّ أكثر من اهتمام عابر بهذه القضايا.

وختاما، وكون منظمة فرسان مالطة محايدة من الناحية السياسية، وتسعى دائما للنهوض بالسلام في العالم، وكيانا فوق وطني له علاقات دبلوماسية كاملة مع ما يقرب من ٩٠ من البلدان حول العالم كما له أيضا التزام خاص فيما يتعلق بالمعونة الدولية، فإن هذه المنظمة تأسست بشكل منفرد لخدمة احتياجات المرأة والفتيات بصفة شاملة، وترحب بالمزيد من التنسيق مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمراقبين والكيانات الأخرى في توفير السبل للنساء والفتيات لإشباع إمكاناتهن المجتمعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة إلى السيدة ماريابيا غارافاغليا، نائبة رئيس جمعيتي الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيدة غارافاغليا (جمعيتا الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلمت بالفرنسية): لعدة عقود كنا نؤمن بأن عدم المساواة بين الرجال والنساء ستصل إلى نهاية عندما يصبح التشريع أكثر توازنا، وعندما تتلقى المرأة مثل القدر الذي يتلقاه الرجل من التعليم الرسمي، وعندما يتم التغلب على مشكلة ترتيب الرعاية النهارية لصغار الأطفال.

بيد أنه تعين علينا في التسعينات أن ندرك أن ذلك لا يكفي. ومن الواضح من هذه الدورة الاستعراضية أن

هناك حاجة إلى إرادة سياسية أقوة بكثير لوضع نظرية المساواة بين الجنسين في الممارسة. وفي هذا الصدد، فإن جمعيتي الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر تؤيدان بالكامل الإطار المقترح لمزيد من الأعمال والمبادرات المقدمة من لجنة وضع المرأة إلى هذه الدورة الاستثنائية، وبصفة خاصة، الالتزام بتهيئة بيئة تمكينية لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشير إلى أن الجمعية العامة لجمعيتي الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر اعتمدت في العام الماضي سياسة خاصة بشأن المساواة بين الجنسين. وهدفنا يتمثل في ضمان أن تحقق جميع برامج الصليب الأحمر والهلال الأحمر الفائدة للرجال والنساء على حد سواء، طبقا لاحتياجاتهم المختلفة وأن الرجال والنساء يشاركون بالتساوي على جميع الصعد ضمن جمعياتنا الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر البالغ عددها ١٧٦ جمعية. وأمانتنا العامة في جنيف ومكاتبها الميدانية في ٦٧ من البلدان. وقد ساعدنا اعتماد هذه السياسة في وضع المساواة بين الجنسين في مكان الصدارة في برنامجنا السياسي.

ويسلِّم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بأن الكوارث الطبيعية والصراعات والقلاقل الاجتماعية والسياسية قد تؤثر على الرجل والمرأة بشكل مختلف، وبأن الاستجابة للطوارئ والمساعدة الإنسانية الطويلة الأجل من الصليب الأحمر والهلال الأحمر يمكن أن تكون لهما آثار مختلفة على الرجل والمرأة. ولذا سوف نستعرض نظامنا باستمرار لإدراج التحليل الخاص بنوع الجنس في تقييم البرامج وتخطيطها والتقارير عنها، ويشمل ذلك الاستجابة للكوارث والتأهب للكوارث وتقديم الخدمات الصحية المجتمعية.

ونحن ندرك أيضا أننا على الرغم من التطورات الإيجابية داخل منظمتنا نحتاج إلى زيادة تعزيز قدرة الصليب الأحمر والهلال الأحمر على مراعاة المنظور المتعلق بنوع الجنس في سياساتهما وبرامجهما. ونحتاج بوجه خاص إلى تطوير اختصاصات الموظفين في مجال تطبيق التحليل الخاص بنوع الجنس في البرمجة وكفالة المساءلة في هذا الصدد. ونسلِّم كذلك بضرورة اتخاذ مبادرات جديدة تكفل توازن مشاركة الرجل والمرأة من كل قطاعات المجتمع في أعمال الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وكنا قد تعهدنا في المؤتمر الدولي السابع والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر المعقود في العام المنصرم، فيما تعهدنا، بكفالة تكافؤ الفرص للرجل والمرأة من كل الأعمار للتطوع في تقديم الخدمات والريادة وزيادة إشراك الفئات المهمشة.

ونرى أن إطار زيادة الإجراءات والمبادرات الذي سيخرج عن هذه الدورة ينبغي أن يراعي المجالات التالية.

فيجب أن يكفل تطوير واتساع نطاق وتقاسم الأدوات التشغيلية والمهارات والمعارف اللازمة للنهوض بالمرأة والتساوق بين الجنسين. ونرى في هذا الصدد أن خبراء ومستشاري شؤون الجنسين الموجودين في شتى الوكالات، ومن بينها الأمم المتحدة، يجب أن يقوموا بأدوار أكثر عملية.

ويجب كذلك أن يكفل النوعية الجديدة للمساعدة الإنسانية التي تلبي شتى احتياجات الرجل والمرأة في أوقات الكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد نسترعي اهتمام الدورة الاستثنائية إلى ضرورة تطبيق المعايير العملية الدنيا على تقديم المساعدة الإنسانية، كالمعايير الموضوعة في مشروع المجال على أساس الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة للكوارث، التي وضعها المؤتمر الدولي السابع والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر في العام الماضي. وسوف يتيح

إدراج التحليل الجنساني في آلياتنا للاستجابة أن تكفل سرعة وفعالية خدماتنا.

ويجب أن يعزز آليات التعاون والتنسيق بين الدول وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية كي يقلل بمزيد من الفعالية التمييز والعنف في البيت وفي المجتمع. وكما قلنا قبل خمس سنوات في بيجين، يجب أن تولي الدول اهتماما خاصا للوقاية من العنف ضد المرأة والحد منه.

وختاما فإننا في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر نرجو أن تعيد هذه الدورة الاستثنائية التزام المجتمع الدولي بإعلان ومنهاج عمل بيجين. ونرجو على الأخص ألا تكون الوثيقة الختامية لهذه الدورة الخاصة مجرد خطة جديدة بل أداة عمل على أساس الدروس المستفادة من العقبات التي تعترض متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة فرانسيسكا كوك ممثلة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

السيدة كوك (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) (تكلمت بالانكليزية): أنقل إليكم تحيات وكيلة الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، السيدة سالي شيلتون كولبي، التي لم تتمكن للأسف من أن تكون بيننا في هذه الأمسية. وهي تود أن تضم صوتها إلى أصوات المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى الأمم المتحدة على تنظيم هذا المؤتمر الهام. ويسر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تشارك هنا كما شاركنا بفعالية في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين باعتبارها عنصرا أساسيا في برامج التنمية والسلام منذ مدة وإلى الآن. وفي الواقع أن هذه المتابعة لبيجين تلهمنا في إعادة تنشيط جهودنا لتعزيز فرص المساواة بين الجنسين، ونحن نعزز سبيل تساوق شؤون الجنسين في العمل على رسم السياسات الهام الذي تقوم به منظمتنا ككل.

ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منظمة حكومية دولية معنية بتعزيز النموذج المثلث وهو إصلاح الحكم والتلاحم الاجتماعي والنمو الاقتصادي. كما أن بلدانها الأعضاء التسعة والعشرين تنتج أكثر من ٦٠ في المائة من الناتج الاقتصادي العالمي. وعلى هذا الأساس فللمنظمة وأعضائها دور رئيسي في النهوض بالمساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي. ونحن نشجع أعضاءنا على توفير السياسات والحوافز للمساواة بغية وصول المرأة والرجل إلى الموارد الإنتاجية وحصولهما بالتساوي على الفرص التي تتيحها العولمة.

ونحن نعمل من أجل أسواق عمل ورأس مال مفتوحة وتنافسية وأطر تنظيمية وقانونية عادلة وحكومة وأعمال مسؤولة اجتماعيا، تعامل الرجل والمرأة على قدم المساواة. ونشجع الحكومات على أن تصغي إلى أصوات الرجال والنساء، إذ أن تحسين حكم القطاعات العامة والتنمية المستدامة وتوسيع نطاق انتشار المجتمعات المدنية التي تتمتع بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وتقل مواجهتها للصراعات العنيفة، وزيادة حيوية هذه المجتمعات، هو رؤيتنا العالمية المشتركة.

ونعلم أنه لا يمكن تحقيق شيء من هذا دون تحقيق المساواة بين المرأة والرجل. والاستغلال الكامل لإسهامات الرجل والمرأة وتحقيق إمكاناتهما أمران ضروريان لاستفادة البلدان استفادة كاملة من الأسواق العالمية الجديدة. كما نعلم أن تحسين تساوق منظور نوع الجنس مسألة تتعلق بقدر كبير باستدامة الإرادة السياسية. ولا يوجد مجتمع تسعد فيه المرأة كما يسعد الرجل أو تتمتع مثله بالفرص نفسها. ولئن

كانت الفجوات بين الجنسين تتفاوت من مكان لآخر، فهي لا تعتمد على كون البلد غنيا أو فقيرا أو على كون اقتصاده تصنيعيا أو يمر بمرحلة انتقال أو ناميا، أو ما إذا كان يعيش في سلام أم في صراع.

والواقع أن بعض البلدان النامية تفوقت في الأداء على بلدان المنظمة بالنسبة للفرص التي تتيحها للمرأة في بعض المجالات. وعلى سبيل المثال، فجنوب أفريقيا والأرجنتين تلي أربعة من بلدان المنظمة لتصبح البلدان الستة الوحيدة في العالم التي تشغل فيها المرأة أكثر من ٣٠ في المائة من المقاعد البرلمانية. وتتراوح الأرقام بالنسبة للبلدان الخمسة والعشرين الأخرى من بين بلدان المنظمة التسعة والعشرين، بين ٢٩ في المائة وأقل من ٥ في المائة. وتمثل هذه التفاوتات وغيرها خسارة في الإمكانات البشرية والاقتصادية الهامة على نطاق عالمي، ويشكل هذا تحديا رئيسيا متوقعا في القرن الحادي والعشرين.

ونرجو أن يتزايد الوعي بأهمية شؤون الجنسين في عملية رسم السياسات وأن تكون تلك حافزا لإحداث تغيير نحو تعزيز المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي. ونعلم أننا محتاجون لزيادة الجهد في بلداننا وزيادة جهود تقديم المساعدة الشاملة والإنمائية. وإذ أدرك هذا الأمين العام للمنظمة فقد استهل مبادرة مجددة لزيادة فعالية تساوق أمور الجنسين في كل الأعمال الموضوعية في المنظمة، ولتحسين فرص العمل في أمانتها العامة.

وسأقدم وصفا موجزا لعدد قليل من المبادرات الرئيسية للمنظمة المتعلقة بنوع الجنس.

فقد عكفت المنظمة لعدد من السنوات وإلى الآن على تعزيز زيادة الإقرار بدور المرأة في الاقتصاد والمجتمع، وهي ترمي إلى تحسين الظروف التي تدير المرأة أعمالها في ظلها. ففي عام ١٩٩٧ عقدنا مؤتمرا بشأن سيدة الأعمال، ركّز على مساهمتها في زيادة فرص العمل والابتكار على الساحة العالمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام سنعقد مؤتمرا ثانيا، يركز على تشجيع مشاركة سيدات الأعمال في الاقتصاد العالمي؛ وعلى تعزيز شبكات سيدات الأعمال الدولية، وتعزيز حصولهن على التكنولوجيات الجديدة واستخدامها؛ وأخيرا على تذليل العقبات التي تعترض تمويل أعمالهن. وتشير هذه الزيادة في اهتمام السياسات بسيدات الأعمال في أنحاء العالم إلى تنامي الوعي بدورهن كقوة دافعة في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

وتحرص منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على إدماج مدلولات المساواة بين الجنسين بصورة منتظمة في عملها في مجالات التعليم، والعمالة، وأسواق العمل، والشؤون الاجتماعية لاقتصادات الدول الأعضاء وغير الأعضاء فيها. وتقوم المنظمة بجمع البيانات الإحصائية اللازمة، وتحليل الحالات المختلفة للرجال والنساء، واستخلاص النتائج المناسبة. ونحن نعرف، على سبيل المثال، أن أنماط عمالة المرأة والرجل في بلدان المنظمة بدأت تتقارب، إلا أنه لا تزال هناك فروقا كبيرة فيما بين البلدان، ولا يمكن أن يقال إن إحدى هذه البلدان قد حققت المساواة بين الجنسين في سوق العمل. وعلى سبيل المثال، فبينما يوجد تقارب شديد بين معدلات تشغيل النساء والرجال في السويد في الوقت الراهن، فإن مستوى التفرقة المهنية في السويد لا يزال مرتفعا. وعلى الرغم من أن كل البلدان الأعضاء في المنظمة لديها قوانين تكفل حصول الرجال والنساء اللذين يؤدون نفس الوظائف على معدلات أجور متساوية، لا تزال النساء في واقع الأمر يحصلن على أجر أقل في جميع البلدان.

ولدينا أيضا عدد من المؤتمرات والمطبوعات التي تعالج، على وجه الخصوص، مسألة المساواة بين الجنسين.

وفي عام ١٩٩٨، انعقد مؤتمر حول أسواق العمل المتغيرة والمساواة بين الجنسين، كما صدر منشور حول مستقبل المهن التي تهيمن عليها المرأة. ويسرنا أن نعلن أنه سيعقد مؤتمر على المستوى الوزاري لدراسة كيف يؤدي إدراج منظور المساواة بين الجنسين في سياسات الاقتصاد والصناعة وسوق العمل إلى جعلها أكثر كفاءة، وإنصافا. وسيعقد هذا المؤتمر في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الحالي، تحت عنوان ''إدماج نوع الجنس، والتنافس، والتنمية: ماذا ولماذا، وكيف''. وتركز أعمال أخرى على دعم اقتصاد الرعاية، وتحسين التوازن بين العمل والحياة، واستكشاف كيفية إنشاء الميزانيات الوطنية.

وأخيرا، وفيما يتعلق بأنشطة التوعية التي تقوم بها منظمتنا، ففي مجال التحضير لمؤتمر بيجين، اعتمد عدد من الأطراف المانحة الثنائية في المنظمة، التي تنتسب إلى لجنة المساعدة الإنمائية بيانا بارزا بعنوان ''بيان لجنة المساعدات الإنمائية حول المساواة بين الجنسين''. ويشدد هذا البيان على تمكين المرأة ومساواتها بالرجل بوصف ذلك أمرا حيويا للتنمية المستدامة التي تضع الناس في بؤرة اهتمامها. ويحدد البيان أهدافا لوكالات المعونة الثنائية، ويطالب لجنة المساعدة الإنمائية بالشروع في استراتيجية للإدماج.

ومن منظور هذه الدورة الاستثنائية، قام الاجتماع الوزاري الأخير للجنة المساعدة الإنمائية بتقييم التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر بيجين. وقد تم توزيع التقرير المعنون ''التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين من منظور بيجين + ٥''. ويحدد التقرير تسع أولويات مستقبلية للمجتمع الدولي حتى يمضي تنفيذ منهاج العمل قُدما. وأكد وزراء التعاون الإنمائي الثنائي ورؤساء الوكالات في هذا التقرير مجددا على الأهمية الأساسية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالنسبة للتقدم الإنمائي. كما أقروا بأنه على الرغم مما تحقق من تقدم كبير في إدماج نوع الجنس في الاستراتيجيات الإنمائية للجهات المانحة الثنائية الأطراف في المنظمة، لا يزال الطريق طويلا من زاوية الالتزام الفعلي، بتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ السياسات تنفيذا كاملا. ونأمل أن تكون توصيات الوزراء، جنبا إلى جنب مع نتائج هذه الدورة الاستثنائية، دافعا قويا للمانحين الثنائيين وشركائهم وأنشطة التوعية التي تقوم بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وأخيرا، فإن الأمين العام للأمم المتحدة سيصدر هذا الشهر منشورا بعنوان ''عالم أفضل للجميع'' في مؤتمر قمة كوبنهاغن + ٥. وهذا المنشور مشترك بين الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وسيعرض تقريرا لوصف الحالة بشأن التقدم المحرز في مجال سبعة أهداف إنمائية متفق عليها دوليا، من بينها التقدم المؤكد نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونأمل في أن يكون هذا المنشور أداة للدعوة، وأن يتم توزيعه على مستوى العالم.

وعندما يكلل الكفاح من أجل المساواة بين الجنسين، الذي يخوضه الكثيرون منا، بالنجاح في نهاية المطاف، وهو ما ينبغي له، فسوف يمثل ذلك خطوة عظيمة إلى الأمام في التقدم الإنساني. ونحن في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نعمل بتصميم متجدد من أجل إيلاء الاهتمام الواجب وتوفير الموارد اللازمة لضمان مشاركة المرأة جنبا إلى جنب مع الرجل، في عالم اليوم بكامل طاقاتها في مجتمعات الغد المزدهرة، الآمنة، المنصفة التي نحتاج إليها جميعا والتي نجاهد من أجلها بكل قوة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة هيلي دغن، رئيسة الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيدة دغن (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) (تكلمت بالانكليزية): بعد ٢٥ عاما، انعقدت خلالها أربع مؤتمرات عالمية للمرأة، ما زال يتعين على أكثر النساء فقرا أن يكافحن من أجل نيل حقوقهن، بالمعني السياسي، في كافة مجالات الحياة. والهوة تتسع بين الرجال الأغنياء والنساء الفقيرات. أليس بمقدورنا أن نفعل ما هو أفضل بعد ٢٥ سنة؟ إننا، ببساطة يجب أن نفعل ذلك. وليس هناك ما يمكن قوله من الكلمات المعتدلة أو اللينة إزاء الحالات التي تحرم النساء في ظلها من كل الكرامة – عندما تغتصب أو تعذب، أو عندما لا يكون بوسعهن التمتع بالحرية أو حتى حق التعبير عن الرأي أو التصويت.

علينا أن نُصر على حقوق الإنسان. فقد تزايد العنف ضد المرأة. وكذلك يتزايد الاتجار بالنساء والأطفال. وتتنامى ظاهرة تأنيث الفقر. ولم يزد نصيب المرأة في مقاعد البرلمانات إلا من ٧ في المائة إلى ١٢ في المائة طوال رحلة الأعوام الخمسة والعشرين من المكسيك إلى نيويورك. وبالمثل، تزايد الاتجاه إلى الالتزام بالتعصب. ولذا، ينبغي أن نتعاهد من أجل المؤتمر العالمي القادم للمرأة، في عام ٢٠٠٥.

إن الدورة الاستثنائية بيجين + ٥ تنعقد في بيئة إيديولوجية مختلفة بدرجة ملحوظة، مقارنة بالظروف التي انعقد فيها المؤتمر العالمي للمرأة في عام ١٩٩٥. ولكن حقوق الإنسان قد أصبحت جزءا لا يتجزأ من أجل السعي إلى إرساء قواعد ديمقراطية مستقرة. وقد تعهد عدد كبير من حكومات العالم باحترام تلك القواعد ومراعاتها. وعلى الرغم من دينامية الحركات الداعية لحقوق الإنسان، لا تزال الهوة متسعة بين التعبير عن المبادئ العالمية وتطبيقها في العديد من البيئات الوطنية.

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي أمثلها، تراعي في أنشطتها تحقيق التوافق بين حقوق الإنسان وأهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين. وتروج المنظمة لإدماج المساواة بين الجنسين بين الدول المشاركة. وتنشط بصفة خاصة في عدد من المجالات التي تقع ضمن مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر الواردة في منهاج العمل. وفضلا عن ذلك، فهي ملتزمة بتهيئة بيئة عمل مهنية يعامل فيها جميع الأفراد باحترام وعلى قدم المساواة.

وتضم العناصر الأساسية بالنسبة للمنظمة التركيز على العمليات السياسية. وتعد الشفافية في عملية رسم السياسات أحد المتطلبات الأساسية لإدماج المساواة بين الجنسين في الأنشطة المختلفة. وثمة عنصر أساسي آخر يتمثل في الإرادة السياسية. وتعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تعزيز كل من الإرادة السياسية وتنمية السياسات والأنشطة ذات الحساسية بالنسبة لمسألة نوع الجنس.

وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، فثمة إدراك متزايد لمسألة العنف ضد المرأة والفتاة، ليس كمسألة خاصة، ولكن بوصفها تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان. وهناك عنصرا آخر هو التعاون الناجح بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في منع العنف ضد المرأة.

وتعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بفعالية مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية في البلدان المضيفة لعملياتها الميدانية. ويقوم مكتب المنظمة المعني بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بتطوير الأنشطة بغرض مكافحة الاتجار بين الإنسان. وقد أصدر المكتب خطة عمل ٢٠٠٠ لأنشطة مكافحة الاتجار والمساعدة في الإصلاحات التشريعية ومساعدة ضحايا الاتجار.

ومن البديهي أننا ملتزمون بقضية المرأة في الصراع المسلح، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية. والمنظمة تؤيد الجهود الدولية التي تهدف إلى تقديم مرتكبي جرائم الحرب القائمة على أساس نوع الجنس

إلى العدالة، كما أنها توافق على اعتبار الاغتصاب جريمة من جرائم الحرب. وفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تشير في منهاج عملها وخطة عملها في مجال القضايا المتعلقة بنوع الجنس، إلى هذه الجهود وتلتزم بها.

ويلاحظ في المجال المتصل بالمرأة والسلطة وصنع القرار أن هناك قبولا متزايدا لأهمية مشاركة المرأة الكاملة بالنسبة للمجتمع في صنع القرار والسلطة على جميع المستويات، بما في ذلك القطاع الحكومي الدولي. وهذا يتطلب مزيدا من الحكمة من جانب الرجال واستعدادا لتقاسم السلطة وتكييف الهياكل التنظيمية والسياسية لتصبح صديقة للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، إن تمكين المرأة وإدماجها في المجال السياسي يعتبر من مجالات الاهتمام الأساسية لمشاريع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الخاصة بالجنسين. فقد أيدت المنظمة بشدة، خصوصا في البعثات التي أوفدتها إلى البوسنة والهرسك، فرقة العمل الخاصة بالجنسين والتابعة لمعاهدة الاستقرار في جنوب شرق أوروبا.

ويشير الفرع المتعلق بحقوق الإنسان إلى الجهود المبذولة لإدماج حقوق الإنسان للمرأة والمنظور الجنساني في التيار الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة.

ويجري إبراز قضايا الجنسين، بشكل متزايد، في أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكان من أهم نتائج هذه المناقشة الجارية أن قامت مؤسستان رئيسيتان للمنظمة بتعيين مستشارين في شؤون الجنسين، يعملون حاليا على نطاق واسع لإدماج قضايا الجنسين في التيار الرئيسي للعمل اليومي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونظرا لتأثير أعمال هؤلاء المستشارين فالأمل معقود على أن مؤسسات أخرى في المنظمة، بما فيها مؤسستي، ستتبع هذا المثال وتعيّن مستشارين خاصين بها لشؤون الجنسين.

وتدرج الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضا، مجالات الاهتمام الحاسمة لعملية بيجين في أعمالها. وفيما يتعلق بالمرأة والسلطة وصنع القرار، تسعى الجمعية البرلمانية إلى كفالة مزيد من المشاركة السياسية الديمقراطية، مما يشمل بوضوح، المرأة الممثلة تمثيلا ناقصا، بدرجة كبيرة في الوقت الحالي، في جميع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقريبا. وقد قمت، بصفتي رئيس الجمعية البرلمانية، بالدعوة مرارا إلى زيادة التأكيد على المساواة بين الجنسين داخل المنظمة، وذلك تمشيا مع الإعلان الذي اعتمدته الجمعية البرلمانية في كوبنهاغن، في عام ١٩٩٨. وتدعو الجمعية البرلمانية كذلك إلى زيادة إدماج منظور الجنسين في عمل بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجالات منع الصراعات وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع، فضلا عن إرساء الديمقراطية وبناء المؤسسات.

وقد شهدت بعض البلدان في منطقتنا من العالم عودة التقاليد الأبوية التي تؤدي إلى إخضاع المرأة داخل الأسرة. ففي عدد من البلدان، ما زالت الآراء الدينية التقليدية تحد من إمكانيات المرأة فيما يتعلق بالتمكين. ويظل العنف المنزلي مشكلة كبيرة بالنسبة للمرأة في جميع بلدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وإن كان هذا العنف مستترا في كثير من الأحيان. فمنذ أقل من ١٠ سنوات كانت بلدان المنظمة ساحة لحرب وحشية، استخدمت فيها جرائم الحرب بما فيها اغتصاب النساء والفتيات، كأداة للتطهير العرقي. وبفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها المنظمة، أصبح هذا الجزء من العالم مكانا يتمتع بسلام أكبر. غير أن بعض الصراعات الإقليمية تظل مشتعلة، والنساء والأطفال هم أهم أهدافها وضحاياها.

وبالرغم من أن الصورة العامة تظل قاتمة، أود أن أؤكد، بكل إنصاف، أن السنتين الماضيتين شهدتا مناقشات هامة حول قضايا الجنسين داخل منظمة الأمن والتعاون في

أوروبا، تبعتها جهود متضافرة لتنفيذ الالتزامات الخاصة بكفالة المساواة بين الجنسين.

وأتمنى أن تكلل هذه الدورة الاستثنائية بالنجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد حسين حسونة، رئيس الوفد المراقب لجامعة الدول العربية.

السيد حسونة (جامعة الدول العربية): يسعدني أن أتقدم إليكم يا سيادة الرئيس بخالص التهاني على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الهامة للجمعية العامة التي تختتم أعمالها اليوم. وقد ساهمتم بخبرتكم وحكمتكم في قيادة مداولاتها إلى خاتمة ناجحة.

وتكتسب هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة أهمية بالغة تنبع من كونها تنعقد في منعطف هام برزت فيه الحاجة الماسة إلى الاهتمام بقضايا المرأة والاعتراف بدورها وإسهاماتها في شتى ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية باعتبارها عاملا حاسما في تحقيق التنمية البشرية المستدامة. ولعل أبلغ دليل على الاهتمام العالمي الكبير بهذا المحفل الدولي وبالقضايا الهامة المطروحة أمامه، المشاركة الواسعة للمرأة من كافة أنحاء العالم تأكيدا لعزمها على مواصلة المسيرة حتى التوصل إلى أهدافها السامية والمنشودة. وأود بهذه المناسبة أن أحيي باسم جامعة الدول العربية هذا التجمع الحافل والمساهمة النشطة الفعالة لكافة الوفود المشاركة فيه، بما في ذلك وفود الدول العربية التي طرحت خلاله العديد من الاقتراحات البناءة في سعيها إلى إنجاح هذه الدورة.

إن الاستجابة الثابتة والإيجابية التي أبدتها الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية لمعالجة التحديات المعلنة في بيجين من خلال وضع السياسات والاستراتيجيات وتنفيذ الخطط والبرامج قد دفعت بمسيرة المرأة العربية صوب تحقيق طموحاتها. فقد شهدت مسيرة النهوض بالمرأة العربية جهودا مكثفة ومتابعة مستمرة لتنفيذ الاستراتيجيات والخطط وبرامج العمل الدولية بما يستجيب لاحتياجات وأولويات المرأة في المجتمعات العربية. وتحققت إنجازات كبيرة في هذا السياق بفضل ما اتخذته الدول العربية ومؤسسات العمل العربي من مبادرات وإجراءات في إطار من التعاون الكامل مع هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة. فقد اتخذت خطوات إيجابية في اتجاه تمكين المرأة العربية وزيادة قدراتها الذاتية وتأكدت القناعة بأن التنمية لا يمكن أن تتحقق أهدافها بدون أن تشارك المرأة في التخطيط لها وتنفيذها والانتفاع بنتائجها. وتبلورت هذه القناعة على الصعيد الإقليمي العربي بإنشاء لجنة دائمة للمرأة العربية منذ عام ١٩٧١، أي قبل بيجين بسنوات عدة. كما أن لدى جامعة الدول العربية إدارة متخصصة بشؤون المرأة.

وعلى المستوى الرسمي، تأكدت الإرادة السياسية في وضع المرأة العربية على برنامج خطة العمل السياسي، وفي القرارات التي اتخذت لتمكين المرأة وتنفيذ استراتيجيات وخطط وطنية للمرأة وتعيين النساء في مواقع صنع القرار. كما أكدت كافة التشريعات العربية قاعدة المساواة. ويتواصل العمل لتدعيم تمتع المرأة بكافة حقوقها وإزالة العوائق التي تقف أمام تقدم المرأة لغايات تمكينها وسد الفجوة بين مركزها ومركز الرجل في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي تأكد أيضا بتنامي الدول العربية المنضمة إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ومع ذلك لا تخلو مسيرة تقدم المرأة العربية من بعض الإخفاقات بسبب التحديات التي صاحبت تلك المسيرة والمتمثلة في معاناة نسب من النساء العربيات من الأمية والفقر وعدم المشاركة في قوة العمل المنتجة وفي اتخاذ القرارات الحكومية.

وقد كان للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المنطقة العربية، والحروب التي مرت بها الأثر الأكبر في تراجع بعض الأهداف الخاصة بشؤون المرأة من قمة الأولويات الوطنية، وحالت دون تحقيق النجاح المطلوب لكثير من قضايا المرأة بالقدر الذي تحقق في مجالات أخرى مثل الصحة والتعليم وغيرها من ميادين العمل المختلفة.

إن ظروفا كهذه، إضافة إلى التغييرات التي طرأت نتيجة الاتجاه المتسارع لخطى العولمة تحتم اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بحماية المرأة وتحقيق البيئة الملائمة لزيادة مشاركتها واتخاذها دورا أكبر في تنفيذ وتحقيق أنشطة التنمية، إضافة إلى إنشاء الآليات اللازمة لتكثيف مساعدات التنمية للتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

وبذات القدر من الأهمية، تؤكد جامعة الدول العربية على ضرورة التوصل إلى حلول عادلة لتحقيق السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط، ورفع مختلف أشكال الحصار الاقتصادي عن البلاد العربية لتخفيف آثارها السلبية على النساء والأطفال، فضلا عن إطلاق سراح كافة أسرى الحروب والصراعات.

وإننا لعلى قناعة بأن إتاحة بيئة ملائمة لتنفيذ الأهداف الدولية للنهوض بأوضاع المرأة وتحقيق المساواة والتنمية في القرن الحادي والعشرين تتطلب العمل على إلغاء ديون الدول الفقيرة، ووقف سباق التسلح، وإعادة توجيه الأموال المتوفرة إلى القنوات المخصصة لدعم جهود التنمية المستدامة، وحل مشاكل البطالة، والقضاء على الفقر الذي تعاني منه قطاعات المرأة بقدر أكثر حدة.

إن جامعة الدول العربية إذ يحدوها أمل وطيد في إحراز تقدم ملموس في هذه الدورة بشأن قضايا المرأة ذات الأولوية تؤكد مرة أخرى على ما سبق الاتفاق عليه في منهاجيّ عمل بيجين ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية والمواقف العربية الواضحة والثابتة بشأنها، مع ضرورة احترام التباين والتنوع بين مختلف الثقافات والقيم والمعتقدات الإنسانية المنظمة لحياة المجتمعات البشرية وأخذها بعين الاعتبار فيما سوف تسفر عنه نتائج هذا المحفل الهام.

وختاما، يا سيادة الرئيس اسمحوا لي أن أؤكد أن النجاح الذي سوف تحققه هذه الدورة بما ستسفر عنه من نتائج قيِّمة سيعتمد بصفة أساسية على مدى استعداد المشاركين لمتابعة التنفيذ والالتزام بما تضمنته الوثيقة الختامية من أحكام وتوجهات. ومع ذلك، فإن بادرة نجاح أعمال هذه الدورة قد تمثلت فيما حققته من تفاعل حي بين المرأة من مختلف أنحاء العالم وما أكدته من إذكاء للوعي العالمي بأهمية قضايا المرأة وحقوقها ودورها المحوري في المجتمع والأسرة، مما يوفر المناخ الموات لاتخاذ القرارات اللازمة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني من أجل تفعيل المفاهيم والمبادئ التي تم التوافق عليها خلال هذه الدورة. وكلنا ثقة أن تأتي محصلة النتائج محققة لآمال وتطلعات المرأة في كل مكان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد دوتوم محمد، الأمين العام المساعد، ممثل الأمين العام، لمنظمة الوحدة الأفريقية.

السيد محمد (منظمة الوحدة الأفريقية) (تكلم بالفرنسية): يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم باسم السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية لأعرض على الجمعية العامة اليوم منظور منظمة الوحدة الأفريقية بشأن موضوع ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“.

السؤال الذي يواجهنا جميعا الآن هو: إلى أين وصلنا بعد أن وصلنا إلى منتصف الإطار الزمني الذي حددناه لأنفسنا لتنفيذ إطار منهاج عمل بيجين؟ بل إن هذا السؤال

يثير سؤالا أكثر أهمية: كيف نضمن أننا سنحقق الأهداف في حدود الإطار الزمني المتفق عليه؟

نحن نجتمع اليوم ليس فحسب لأن منهاج عمل بيجين يتطلب منا أن نجتمع، بل أيضا بسبب اهتمامنا المشترك بالقيود التي تعوق تنفيذ منهاج العمل. فمنظمة الوحدة الأفريقية ما زالت ملتزمة على النحو الأوفى بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع مجالات الحياة. وتعتبر منظمتنا أن منهاج العمل الأفريقي ومنهاج عمل بيجين يقدمان المخططات الملائمة من أجل إيجاد مجتمع يسود فيه المزيد من العدل والإيمان التام بالمساواة بين جميع البشر، لأنه لا ينبغي لنا أن ننسى أن مشاركة المرأة على النحو الأوفى وبصورة فعالة على أساس من المساواة هي شرط أساسي من أجل تحقيق سلام وتنمية مستدامين ومن أجل إحراز التقدم البشري بصورة عامة.

ومنذ أن أنشئت منظمتنا للقارة في أيار/مايو ١٩٦٣، ظل التزامها بالتقدم الاجتماعي - الاقتصادي وبتحرير شعوب أفريقيا ثابتا لا يحيد. لقد استلهم الآباء المؤسسون لمنظمة الوحدة الأفريقية رؤية قارة تشع بالنجاح والإنجازات في جميع مجالات المساعي البشرية. وكانوا أيضا على دراية وبقدر متساو بالحاجة إلى إيجاد بيئة من شأنها أن تغذي التفاهم والتعاون والتضامن وتحافظ عليها في إطار وحدة أكبر تتجاوز جميع الانقسامات والنزاعات الإيديولوجية والإثنية وتزدري اعتبارات القومية أو نوع الجنس. وبذلك، توج الآباء المؤسسون وإلى الأبد ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية قواعد من أجل ضمان السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا.

غير أن أفريقيا، بعد ٣٧ عاما، لا تواجه تحديات اجتماعية - اقتصادية معقدة ومثبطة للعزيمة فحسب، بل إنها منكوبة أيضا بنزاعات صعبة الميراث فيما يبدو، تسببت، حسبما لاحظ قادتنا، في وفاة الناس وفي معاناتهم بطريقة لم يسبق السماع بها. وتسببت في إيجاد الكراهية وتقسيم الدول والأسَر. وأجبرت تلك الصراعات الملايين من مواطنينا على العيش متجولين كلاجئين ومشردين، وحرمتهم من الحياة والكرامة الإنسانية والأمل.

وصرّحت منظمة الوحدة الأفريقية دوما أن السلام شرط أساسي من أجل التنمية وأن الافتقار إلى السلام يؤدي إلى عدم التنظيم والفوضى واستخدام الموارد بصورة غير رشيدة ويعد نتيجة وسببا لانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع. وبديهي الآن أن قمع المرأة هو انتهاك لحقوقها الأساسية ولذلك، فهو غير ملائم للسلام والتنمية. ويرتبط العدل كالسلام والتنمية ارتباطا لا تنفصم عراه، وكذلك الحال بالنسبة للتنمية فهي ترتبط بإدماج المرأة لأن التنمية المنطقية ينبغي أن تؤدي إلى تحسين الأوضاع المعيشية وأوضاع العمل لجميع أفراد المجتمع.

التنمية مرادف لتحويل المجتمع، الأمر الذي يتطلب تطوير الموارد البشرية من خلال، جملة أمور منها، التعليم والتدريب وإتاحة إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات الجديدة.

ولهذا، فإن النجاح في القطاع الاقتصادي سوف ييسر الكفاح من أجل تحرير المرأة. وبسبب ديناميكية الأدوار الإنتاجية والإنجابية للمرأة، فهي تستبعد في العادة من العملية الإنمائية. ومن ثم كانت المفارقة، إذ في الوقت الذي يحتاج فيه المجتمع إلى تحرير المرأة، وهو أمر ضروري للتنمية، فإنه يضع العقبات أمام وصولها إلى أدوات التغيير.

وتكريس منظمة الوحدة الأفريقية جانبا كبيرا من وقتها للحيلولة دون نشوب الصراعات، وإدارتها وتسويتها. وردا على تفجر صراعات جديدة في أفريقيا، قام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنشأ في القاهرة عام ١٩٩٣،

بإنشاء آلية تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية مهمتها منع النزاعات، وإدارتها وفضها. ولأن النساء والأطفال هم العناصر الأكثر ضعفا في حالات الصراع، ولأنهم يصبحون من الأشخاص المشردين، كان من المتعين إشراكهم في منع الصراعات، وإدارتها وفضها. لذا، قامت منظمة الوحدة الأفريقية، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، بإنشاء لجنة النساء الأفريقيات للسلم والتنمية، في عام ١٩٩٨، مع تكليفها بولاية ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في عملية السلام والتنمية في قارتنا.

وثمة مشكلة أخرى ملحة تواجهها أفريقيا، هي مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن هذا الوباء العالمي قد أصبح له تأثير مدمِّر على أفريقيا، بصفة خاصة. فالإيدز يقتل من الضحايا أكثر مما تقتل جميع الصراعات في قارتنا. والنساء والأطفال معرّضون بصورة خاصة للإصابة بالإيدز، لا سيما في حالات القلاقل المدنية، والاضطرابات الاجتماعية، ونزوح السكان. وتتفاقم هذه الحالة من جراء عدم كفاية الأمن الغذائي والخدمات الطبية في مثل هذه الحالات. ومن ثم، لا بد من إيلاء اهتمام خاص لهذه الحالة وللاحتياجات الخاصة لهؤلاء النساء. وعلينا الآن، بصفة خاصة، الربط بين مشكلات فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والعمل الذي تقوم به المرأة دفاعا عن السلم. ومن جانبها، فقد اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية عدة إعلانات بشأن وباء الإيدز في أفريقيا، والأطفال الذين يواجهون الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبشأن وضع المرأة الأفريقية في سياق صحة الأسرة، بما يشكل خطة عمل أفريقية. وعلينا الآن أن نضع هذه الإعلانات قيد التنفيذ في إطار الشراكة الدولية الجديدة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفي المجال الاقتصادي، تعمل منظمة الوحدة الأفريقية مع سيدات الأعمال الأفريقيات من أجل ضمان التمكين الاقتصادي للمرأة وإدماجها في العملية الاقتصادية إدماجا كاملا. وفيما يتعلق بالتعليم والأمية، يسرني أن أعلن أن الدول الأعضاء في المنظمة قد أعلنت عقدا للتعليم في أفريقيا، يغطي الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٦. وأن المنظمة، في هذا السياق، تواصل متابعة إعلان وخطة عمل كمبالا.

وفيما يتعلق بالحقوق القانونية وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، قامت منظمة الوحدة الأفريقية من خلال اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بتعيين مقرر خاص لحقوق المرأة في أفريقيا، والمنظمة بصدد إبرام بروتوكول إضافي للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، يعني بحقوق المرأة. وفي الآونة الأخيرة، تعمل منظمة الوحدة الأفريقية بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في سياق المؤتمر الإقليمي الأفريقي السادس للمرأة، الذي انعقد في إطار عملية استعراض بيجين + ٥. وقد اعتمد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية منذ ذلك الوقت، خطة العمل الأفريقية التي انبثقت عن المؤتمر الإقليمي السادس بغية الإنفاذ السريع لمنهاج العمل الأفريقي ومنهاج عمل بيجين.

كانت هذه بعض النقاط البارزة من الأنشطة التي قامت بها منظمة الوحدة الأفريقية لإدماج القضايا ذات الصلة بوضع المرأة في سياساتها وبرامجها.

وأخيرا، أود التأكيد مجددا على التزام منظمة الوحدة الأفريقية بالتنفيذ السريع لمنهاج العمل الأفريقي، ومنهاج عمل بيجين، والتزامها، أيضا، بالعمل على نحو وثيق مع جميع الشركاء تحقيقا لهذا الهدف المشترك. ولذا، فإنني أعرب عن الأمل الصادق في أن تسفر عملية استعراض بيجين + ٥ عن وضع استراتيجية جديدة أكثر فعالية تسمح لنا بالانتقال من مرحلة الكلمات الطنانة إلى العمل الملموس الذي يهدف إلى تمكين المرأة حتى يتسنى لها المشاركة في تنمية قارتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعوالسيدة أكيكو دوموتو، رئيسة الوفد المراقب للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

السيدة دوموتو (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، في هذه المناسبة الخاصة.

إن تزايد المساواة والإنصاف بين الجنسين تعزز دون شك عمليات المشاركة اللازمة لحل المشكلات البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تهدد السلم ورفاه البشر في الألفية الجديدة. وإذا سلّمنا بأن هذه المشاركة ليست حلا كاملا لتلك المشكلات، إلا أنها مهمة من أجل فتح الباب أمام حلول منصفة، وإبداعية، ومستدامة اجتماعيا، وتلبي الاحتياجات. وقد أوضحت دراسات عديدة أن تحسين تعليم المرأة ودخلها ووضعها، وكذلك زيادة فرصها في المشاركة في عملية صنع القرار، يعزز الأمن الغذائي، والصحة، والرفاه لأسرتها. كما أن لذلك أثره في تخفيض معدل الخصوبة، فضلا عن آثاره طويلة الأمد على قدرة المنظمات المجتمعية على الاستجابة على نحو أفضل للتحديات البيئية والاجتماعية.

والمساواة بين الجنسين في إطار الإدارة القائمة على المشاركة في إدارة الموارد الطبيعية تعزز اقتساما أكثر إنصافا للتكاليف والفوائد. وإلى جانب إتاحة حصول الرجل والمرأة على الموارد والتحكم فيها، وتمكين المرأة في مجال صنع القرار، فإن معرفة المرأة التقليدية بالتنوع الأحيائي وإدارة النظم الإيكولوجية، أمر يمكن التسليم به، وتقديره، واستخدامه في تعزيز الاستدامة البيئية. ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين يعد خطوة ملموسة لدعم السلام والأمن الإنساني سعيا وراء إقامة علاقات أكثر إنصافا وانسجاما بين الشعوب ومع البيئة.

إن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية يرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، لجذب الانتباه إلى أهمية تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين بغية كفالة الأمن الاجتماعي والاستدامة البيئية، مع إشراك نطاق واسع من المنظمات الحكومية وغير الحكومية في هذه المبادرة.

أنشئ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية في عام ١٩٤٨، وهو أكبر منظمة من نوعها لحفظ الطبيعة في العالم، ويضم ٧٦ دولة، و ١١ وكالة حكومية، و ٧٣٢ منظمة غير حكومية، و ٣٦ منظمة منتسبة وحوالي ١٠ ٠٠٠ عالم وخبير من ١٨١ بلدا في إطار شراكة عالمية منقطعة النظير. ولمدة أكثر من نصف قرن، سعى الاتحاد لبذل الجهود من أجل إقامة عالم عادل يقدر الطبيعة ويصونها. ورسالتنا تتمثل في التأثير على المجتمعات في جميع أنحاء العالم وتشجيعها ومساعدتها على الحفاظ على سلامة الطبيعة وتنوعها، وكفالة الإنصاف والاستدامة البيئية في استخدام الموارد الطبيعية أيا كانت.

ولقد كان اهتمامنا بالعدالة الاجتماعية والإنصاف بين الجنسين من القضايا الأساسية التي تشغل الاتحاد، الذي يفهم أن صون الطبيعة عملية تحتاج إلى تغيير السلوك الاجتماعي على الصعيدين الفردي والمؤسسي. وقد عزز الاتحاد مفاهيم التنمية المستدامة والاستخدام المستديم للموارد الطبيعية، منذ انطلقت دعوته إلى ''الاعتناء بالطبيعة'' في عام ١٩٩٢، من خلال مبادرات عدة اتخذت على الصعيدين السياسي والميداني، عالميا وإقليميا ووطنيا ومحليا.

وفي ١٩٩٨، اعتمد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بيانا سياسيا بشأن إدماج منظور نوع الجنس يعترف فيه بأن اعتماد منظور لنوع الجنس يعني التركيز على الرجل والمرأة كليهما وعلاقاتهما ببعضهما

البعض وبالموارد الطبيعية. ولا يمكن تكوين صورة كاملة للعلاقات البشرية والتفاعل البشري إلا بمنظور لنوع الجنس.

ويقوم منطق الاتحاد في مجال إدماج منظور نوع الجنس في اهتمامات نوع الجنس على فرضيتين هامتين: الأولى، إدراك أن المساواة بين الجنسين والإنصاف من مسائل حقوق الإنسان الأساسية والعدالة الاجتماعية، والثانية، الوعي المتزايد بأن المساواة شرط مسبق للتنمية المستدامة والاستفادة المستدامة من الموارد الطبيعية.

وفي هذه السنة اعتمد الاتحاد بيانا سياسيا بشأن الإنصاف الاجتماعي في حفظ الموارد الطبيعية والاستفادة المستدامة منها. وإدراكا من الاتحاد لدوره وقدرته استحدث آليات وبروتوكولات لإدماج نوع الجنس في دورة المشاريع الميدانية وفي السياسات البيئية. واتخذ المكتب الإقليمي للاتحاد لأمريكا الوسطى دورا قياديا واضحا في هذه العملية. ومنذ عام ١٩٩٢ درب أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص على كيفية الربط بين البيئة ونوع الجنس. وقد أجريت نماذج تدريبية وأبحاث لتوفير المهارات النظرية والعملية في ربط الإنصاف والمساوة بالتنمية المستدامة. كما تلقت وزارات البيئة الدعم والتعاون في جهودها لوضع سياسات تدمج نوع الجنس في قطاعاتها.

وثمة تعاون بين المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى وبرنامج السياسات الاجتماعية العالمية يجعل خبرتنا وآلياتنا متاحة لدعم العمليات المماثلة في المناطق الأخرى التي يبدي أعضاء الاتحاد فيها اهتماما. ويجري نشر الوحدات التدريبية التسع في مجموعة ''نحو الإنصاف''. التي أنتجها المكتب الإقليمي، باللغة الانكليزية.

وتم النهوض بجهود إقليمية أخرى، في شكل الربط بين الشبكات وتقاسم المعلومات، في أماكن مثل آسيا، حيث يتبادل الأعضاء معلومات وخبرات تتعلق بنوع الجنس في نشرة الاتحاد الدولي عن ''نوع الجنس والبيئة في آسيا''.

ونظرا لخبرة الاتحاد ونجاحه في مجال الإنصاف والمساواة بين الجنسين حتى الآن، يسره أن يدعم أعضاءه وشركاءه الملتزمين بإدماج نوع الجنس في السياسات البيئية الوطنية ومبادرات التنمية المستدامة، إلى جانب بناء القدرة المؤسسية لتنفيذ هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): الآن أدعو السيدة أمابيل أوراكا – نديـاي، مسؤولة التعاون الرئيسية في مصرف التنمية الأفريقي.

السيدة أوراكا – نديـاي (مصرف التنمية الأفريقي) (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن مصرف التنمية الأفريقي، يود وفدي أن ينقل عميق امتنانه إلى الأمين العام على الدعوة إلى هذه المناسبة المميزة التي تجمع بين هذه الشخصيات البارزة من جميع أرجاء العالم.

وتمثل هذه المناسبة أعظم شرف لي – أول ابنة لامرأة عالية التمكين، هي أمي. واسمحوا لي أن أقدم التحية إلى الأمهات الأخريات في جميع أنحاء العالم اللائي يقمن وحدهن بتنشئة الأطفال، ويوفرن لهم الفرص المتكافئة في تعليم أفضل وفرص متساوية في تحسين حياتهم، بغض النظر عن نوع جنسهم. ومما يمثل أيضا أكثر اللحظات فخرا بالنسبة لابنتي، والواقع بالنسبة لبنات جيلها، إنني أتكلم بالنيابة عن مصرف التنمية الأفريقي وإنجازاته بعد خمس سنوات من مؤتمر بيجين.

وكانت الولاية التي أعطيت إلى الوكالات المالية في منهاج عمل بيجين هي توفير الفرص لتمكين وتنظيم المرأة في المجال الاقتصادي، والقضاء على تحيزات نوع الجنس في عملياتها. وفي هذا الصدد، يسرني أن أذكر أن هذه الولاية أصبحت بمثابة حافز لعدد من الأنشطة التي يضطلع بها

مصرف التنمية الأفريقي على صعيد السياسات والمشاريع والمؤسسات.

وعلى صعيد السياسات، على سبيل المثال، يحدد بيان الرؤية الجديد للمصرف بوضوح تخفيف حدة الفقر بأنه التحدي الإنمائي ذو الأولوية أمام أفريقيا، والذي يعد مجالا ذا أولوية في إعلان ومنهاج عمل بيجين. وهكذا فإن الاستفادة من موارد المصرف تتبلور حول أربعة مواضيع تعد رئيسية بالنسبة لتمكين المرأة، وهي الزراعة والتنمية الريفية؛ وتنمية رأس المال البشري؛ وتنمية القطاع الخاص؛ والحكم الجيد.

وزيادة على ذلك، فإن سياسة الإقراض، والمبادئ التوجيهية المعتمدة لتشغيل بيان الرؤية تؤكد إدماج منظور نوع الجنس في جميع السياسات والمشاريع من أجل تسهيل دور نشط ومركزي للمرأة. كما تؤكد المبادئ التوجيهية تطبيق أدوات تحليل نوع الجنس على التخطيط الإنمائي والاستفادة من المؤشرات الحساسة لنوع الجنس في تقييم فعالية نهج المصرف. وفي هذا الصدد، من المهم أن نلاحظ أن المصرف اعتمد سياسة قطرية وتقييما مؤسسيا، يمثل تمكين المرأة فيه عنصر تقييم يكون أساسا لتخصيص الموارد للبلدان الأعضاء في المنطقة. وتمكِّن هذه الأداة المصرف من تحديد نوعية وفعالية الأطر السياسية والقانونية والمؤسسية للنهوض بنساء البلدان المستفيدة في مجالات مثل تعليم الفتيات والخدمات الصحية وتنفيذ برامج قانونية مناصرة للمساواة.

وتمشيا مع منهاج عمل بيجين، استعرض المصرف استراتيجيته للتخفيف من حدة الفقر وسياساته في مجالات التنمية الزراعية والصحة، والتعليم، والسكان، والتعاون مع المجتمعات الأهلية، والحكم المدني، بما يعكس منظور نوع الجنس.

وفي إطار تشجيع إدماج نوع الجنس، اعتمد المصرف نهجا ذا شقين، هما عن طريق التدخلات القطاعية وعن طريق تمويل المرأة في المشاريع الإنمائية. وهكذا تم، في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨، تمويل ما مجموعه ١٤٣ مشروعا يتصل بنوع الجنس في قطاعات مثل الزراعة والصحة والمرافق العامة.

السيدة ياي (كوت ديفوار)، نائبة الرئيس، تولت الرئاسة.

وأمثلة من هذه المشاريع، هي مشروع المياه الريفية في زمبابوي، ومشروع كهربة الريف في ملاوي، اللذان حسّنا من حصول المرأة على المياه القابلة للشرب وزيادة إنتاجيتها في مجال معالجة الأغذية؛ ومشروع زيت النخيل في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومشروع السكر في مدغشقر، اللذان شجّعا على إنشاء تعاونيات تسويقية نسائية وعزّزا الحياة الأسرية؛ والمشاريع التعليمية في بلدان مثل بنن وجيبوتي والسنغال، من جملة بلدان أخرى، التي احتوت على عناصر محددة تفيد الطالبات بصفة خالصة بقصد الارتفاع بمعدلات التحاق الأنثى بالتعليم الأساسي؛ والمشاريع الصحية في نيجيريا وسيراليون وموزامبيق التي توفر مجموعات متخصصة للنساء في سن الحمل والأطفال في المناطق الريفية.

ومنذ عام ١٩٩٧، صمم جيل جديد من مشاريع الحد من الفقر، منها المشاريع الموجودة في أوغندا وتنزانيا وغامبيا وغانا ومالي وملاوي وموزامبيق لتكون تشاركية ومتجهة إلى الاستجابة للطلب وإلى الاهتمام بصفة خاصة بتخفيف حدة الفقر بين النساء. وعلاوة على ذلك، تم تمويل ١٢ مشروعا من مشاريع المرأة في التنمية التي تستجيب لحالات إفرادية، وذلك في السنغال ومالي وملاوي وغامبيا وغينيا وغانا، على سبيل ذكر عدد قليل منها، تسعى جميعها

لمعالجة قضايا مثل افتقار المرأة إلى التعليم، والوصول إلى عوامل الإنتاج والخدمات الاجتماعية.

وعلى وجه الإجمال، فإن هذه الأنشطة المتعلقة بالحد من الفقر والتي تؤصِّل تنظيم نوع الجنس ومشاريع المرأة في التنمية التي تستجيب لحالات إفرادية تصل قيمتها إلى ١٧,٢ من ملايين الدولارات، إلى ١١,٢ في المائة من الالتزامات التراكمية للمجموعة المصرفية للفترة ١٩٩٠-١٩٩٨.

وثمة مبادرة أخرى من المصرف جديرة بالذكر هي مبادرة صندوق التنمية الأفريقي للتمويل الصغير في أفريقيا، والمعروفة أيضا باسم AMINA، التي أنشئت عام ١٩٩٨. والهدف هو تعزيز قدرة مؤسسات التمويل الصغير الأفريقية الموجودة على تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية لأصحاب الأعمال الحرة الصغيرة. وعلى الصعيد المؤسسي، ينفِّذ مصرف التنمية الأفريقي عددا من التدابير من خلال إجراءاته في التعيين والترقية لزيادة مشاركة الموظفات في الرتب العليا في المصرف.

ورغم سرورنا لذكر التقدم الذي أحرزه المصرف، فإن هذا المصرف يدرك أنه لا يزال هناك مجال لتحسينات كبيرة. ونتيجة لذلك، أنشئت مؤخرا لجنة توجيهية لقضايا نوع الجنس بولاية واضحة هي، من بين أمور أخرى، تحديد الإصلاحات في مجال نوع الجنس ومنحها الأولوية، ووضع خطة عمل واستحداث أهداف تتعلق بنوع الجنس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المصرف يمر بعملية الاستعراض ووضع التفاصيل لسياسته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، التي ستهدي أنشطته الإقراضية وغير الإقراضية. ويتوقع وفدي بحماس أن تنعكس الأولويات والمناظير الجديدة الناشئة عن هذه الدورة الاستثنائية في هذه الوثيقة المتعلقة بسياسة المساواة بين الجنسين.

وأود أن أختتم بالتأكيد على أن تركيز هذه الدورة، التي يتعين أن ترصد التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين، يكمن في قلب أعمال مصرف التنمية الأفريقي المتعلقة بنوع الجنس. وهكذا فإنني أود أن أؤكد من جديد التزام مجموعة مصرف التنمية الأفريقي بالنهوض بقضايا نوع الجنس والتنمية في أفريقيا. ويأمل وفدي أن تسفر الدورة الاستثنائية عن توصيات عملية تعطي قوة جديدة وتؤدي إلى التعجيل بتنفيذ منهاج العمل.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة إلى سعادة السيدة عايدة غونزاليز مارتينيز، رئيسة لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.

السيدة غونزاليز مارتينيز (لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة) (تكلمت بالإسبانية): إنه لشرف لي، بصفتي رئيسة لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة الدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''. ولقد عقدت الدورة الاستثنائية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ منهاج العمل المعتمد منذ حوالي خمس سنوات في بيجين وتحديد الإجراءات الإضافية التي يجب على الدول الأعضاء اتخاذها لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجه النهوض بالمرأة والتي نشأت منذ عام ١٩٩٥.

لقد صدّقت الآن ١٦٥ دولة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي وضعت بناء على توصية المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة الذي عقد في بلدي، المكسيك، عام ١٩٧٥. وهي الصك الدولي الوحيد الذي يبين معايير حقوق الإنسان للنساء والفتيات في النطاق الكامل للمجالات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الحياة العامة والخاصة على السواء.

وهي معروفة في جميع أرجاء العالم بوصفها ميثاق حقوق الإنسان للمرأة. كما أن من المهم أن نوضح أن الاتفاقية صيغت بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٩، عندما كانت الأمم المتحدة تحدد الإطار السياسي لتنمية المرأة.

ومنذ البداية في عام ١٩٨٢، قامت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، التي أتشرف برئاستها، بتصريف أعمالها بالتوازي مع العملية الحكومية الدولية. وتم بالتدريج بهذه الطريقة ترسيخ المزيد من الأهداف السياسية لإنهاء التمييز ضد المرأة وتحقيق المساواة الواقعية والقانونية بين المرأة والرجل.

وبعد اجتماع المكسيك بعشرين سنة، حقق المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة نجاحا حاسما. لقد شهد ذروة العملية السياسية الحكومية الدولية لتنمية حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة، المعترف بها في منهاج العمل. وليس عبثا أن يؤكد منهاج العمل من جديد أن جميع حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة والفتاة الطفلة – المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية – غير قابلة للتصرف، وجزء لا يتجزأ ولا ينقسم من حقوق الإنسان العالمية. ولذلك فإن منهاج العمل يحث أيضا على التصديق العالمي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وسحب، أو تضييق نطاق، أية تحفظات؛ ووضع مشروع بروتوكول اختياري للاتفاقية.

وعهد منهاج العمل بدور هام جدا إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. ودعا بالتحديد الدول الأطراف في الاتفاقية إلى أن تضمن تقاريرها معلومات عن التدابير المتخذة لتنفيذ منهاج العمل. وسمح هذا للجنة بأن تقوم على نحو أكثر فعالية برصد قدرة المرأة على التمتع بحقوق الإنسان التي تضمّنها الاتفاقية.

ومنذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، عقدت اللجنة ثماني دورات نظرت فيها في تقارير ٦٥ دولة طرف. وقد أعطاها هذا فرصة إجراء استعراض تفصيلي وموضوعي لحالة المرأة في جميع أنحاء العالم، والتقدم المحرز في تنفيذ المنهاج، والتحديات المتواصلة في وجه تنفيذه. ويوضح الاستعراض، من بين أمور أخرى، أن التقدم كان ملحوظا بصفة خاصة، في المجال التشريعي وأنه اتخذت تدابير هامة للقضاء على عدم المساواة القانونية بين المرأة والرجل. كما أنه تبيّن استمرار المواقف النمطية نحو دوريّ الرجل والمرأة والآثار الضارة التي أحدثتها الخصخصة الاقتصادية والتحرير والعولمة بالنسبة للمرأة في عدد من البلدان.

إن المؤتمرات العالمية هي عمليات سياسية تتيح تحديد المشاكل الخطيرة وهي إطار للسياسة الدولية يستحدث لمعالجة هذه المشاكل. وتؤسس معاهدات حقوق الإنسان التزامات ملزمة قانونا للدول، وتوفر أعمال هيئات المعاهدات، مثل اللجنة التي أترأسها، آلية للإشراف على هذه الالتزامات وضمان الوفاء بها على الصعيد الوطني. ويعد تنفيذ منهاج العمل وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عمليات متميزة ولكنها متوازية. وقد حدد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الرابطة الواضحة والضرورية التي قامت منذ عام ١٩٧٥ بين الحوار السياسي والقواعد القانونية للنهوض بالمرأة، وهي رابطة تعززت على مدى السنوات الخمس الماضية.

وقد أخذ تنفيذ منهاج العمل شكله في منظور لحقوق الإنسان، ونفّذ اعتماد الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ للبروتوكول الاختياري للاتفاقية، إحدى توصيات المنهاج في مجال حقوق الإنسان. وقد وقّعت على البروتوكول الاختياري حتى الآن ٣٥ دولة وصدّقت عليه ثلاث دول.

وللتشديد على أهمية هذا المنظور لحقوق الإنسان بالنسبة للمرأة، اعتمدت اللجنة إعلانا بشأن الإطار القانوني لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، والعلاقة الوثيقة بين الاتفاقية ومنهاج عمل بيجين.

وتتيح هذه الدورة الاستثنائية الفرصة للتأكيد مجددا على الدور الرئيسي لحقوق الإنسان للمرأة وأهمية تنفيذ الاتفاقية في تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية والسلم. وهي أيضا فرصة لتعزيز الروابط بين الأطر السياسية والقانونية للنهوض بالمرأة. وفي هذا السياق، فإن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تود أن تشجع الجمعية العامة على الاعتراف بالعلاقة الوثيقة بين تنفيذ منهاج العمل والاتفاقية.

وباسم لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، أود التأكيد مجددا على اهتمامنا والتزامنا بمواصلة دعم تنفيذ منهاج العمل والعملية الحكومية الدولية التي أخذتها الجمعية العامة على عاتقها لمتابعة وتقييم مؤتمر بيجين، وأي إجراءات أخرى قد تقرر الجمعية التوصية بها قريبا لضمان التنفيذ الكامل لمنهاج العمل تحقيقا للتنمية الكاملة والمنصفة لجميع نساء العالم في القرن الحادي والعشرين.

وأتمنى للجمعية كل التوفيق.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للدكتورة نفيس صادق، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الدكتورة نفيس صادق (صندوق الأمم المتحدة للسكان) (تكلمت بالانكليزية): في البداية، أود أن أقول إنني أشعر بالإعجاب لوجود مثل هذا العدد الكبير من الحضور في القائمة. وإنه لمن دواعي سروري أن يكون بينهم عدد من القيادات النسائية وقيادات المنظمات غير الحكومية ونساء من جميع أنحاء العالم، وجميعهم يعتقدون، ويريدون، كما أرجو، أن يعملوا سويا.

لقد كان أملي أن أدلي ببيان مختلف اليوم، أتحدث فيه عن التقدم الذي أحرزته المرأة أو الذي تحقق لصالحها منذ أن اجتمعنا في بيجين قبل خمس سنوات. وكنت أرجو أن أتمكن من تهنئة كل مَن شاركوا في هذه العملية، أو الوثيقة التي أصبحت أساسا لاتفاقنا من أجل تعزيز حركاتنا الداعية إلى المساواة والإنصاف لجميع شعوب العالم.

وللأسف، يبدو أن هذه الدورة الاستثنائية لا تزال تواجه الصعوبات في التوصل إلى اتفاق حول الصياغة المتعلقة ببعض من أهم الحقوق الأساسية للإنسان لأنها تمس المرأة: حقوق الرعاية الصحية، والحماية من العنف. ويتضح ذلك من واقع أننا لم نتوصل بعد إلى وثيقة ختامية. إن عدم الاتفاق في هذا الصدد أمر محيّر. ففي معظم الحالات، تكون الموضوعات والصياغة قد أخضعت بالفعل لنقاش مستفيض – ليس مرة واحدة، وإنما مرات عديدة، وصولا إلى الاتفاق. وقد حدث ذلك في منهاج العمل المنبثق عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، وفي برنامج العمل المنبثق عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وكذلك في التوصيات الصادرة في العام الماضي عن استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥. وفي حالات أخرى، ربما كانت ثمة حاجة إلى صياغة جديدة، ولكن من المتعذر أن نفهم لماذا يستغرق الأمر كل هذا الوقت.

وأود أن أضرب بعض الأمثلة، بادئة بمسألة الإجهاض غير الآمن. فلقد اتفقت البلدان، انطلاقا من مشورة طبية قوية الحجة ولا سبيل إلى دحضها، على أن الإجهاض غير الآمن يمثل أحد المشكلات الرئيسية للصحة العامة. واتفقت هذه البلدان، وكانت على حق تماما، على العمل من أجل تقليل هذا الخطر إلى أدنى حد ومعالجة

ما يترتب عليه من آثار. والفقرة ٨ (٢٥) من برنامج العمل المنبثق عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واضحة تماما في هذا الصدد، كما تجلى توافق الآراء في العام الماضي خلال استعراض المؤتمر + ٥. ومع ذلك، فإن الفقرة ١٠٧ (ط) من الوثيقة التي وزعت في الساعة الرابعة من صباح اليوم بشأن موضوع الإجهاض غير الآمن، لا تزال موضوعة بين أقواس. ويقينا، فليس هناك بين الوفود ولا من بيننا مَن يريد أن يكون هناك إجهاض غير آمن، أو ما يستتبعه من وفاة، ومرض، ومعاناة. فإذا لم نكن نريد ذلك، فعلام الخلاف إذا؟

وبالمثل، فالفقرة ١١٥ (أ) تشير إلى نهج شامل لصحة المرأة. غير أن هذه الفقرة، أيضا، لا تزال موضوعة بين أقواس. فهل يعني ذلك أن بعض الحضور يريد نهجا جزئيا للصحة؟ وفي الفقرة ١١٥ (د) ما هو وجه الاعتراض على الخدمات الصحية للمرأة؟ وهل الخدمات الصحية ينبغي أن تكون قاصرة على الرجال فقط، ونحن نعرف أن الصحة الإنجابية للمرأة تؤثر على حياتها كلها؟ فمن الذي يريد أن يحرم المرأة من الخدمات التي تحتاج إليها؟

فيما يتعلق بالفقرة ١١٥ (ح) من الوثيقة الموزعة هذا الصباح، هل المطلوب حرمان المرأة من الوصول إلى وسائل منع الحمل التي تتحكم فيها النساء ''العازل الطبي النسائي'' - خاصة ونحن نعرف أن النساء تنتقل إليهن عدوى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من أزواجهن؟ وهل يعتقد البعض أنه ينبغي للمرأة أن تموت متأثرة بالإيدز لأنه انتقل إليها من زوجها؟ ومَن الذي يرفض تطوير مبيدات الجراثيم حتى تتمكن المرأة من وقاية نفسها؟ وهل هناك من الوفود مَن يعترض على إيجاد وسائل أفضل لتشخيص الأمراض التي تنتقل جنسيا؟ إذا لم يكن هناك مَن يعارض ذلك، فلماذا وضعت الفقرة ١١٥ (ح) بين أقواس؟

وفيما يتعلق بالفقرة ١١٩ (أ)، ألا توافق جميع الوفود على أن الأمومة ودور الآباء في الأسرة لهما مغزى اجتماعي خاص، وإسهام في المجتمع؟ إذا كان الأمر كذلك، فمَن يعارض هذه البرامج لتعزيز تلك الأدوار؟ ولماذا وضعت الفقرة بين أقواس؟

وأخيرا، فإنني أشعر بحيرة شديدة للأقواس الموضوعة بينها الفقرتان ١٣٠ (أ) و ١٣٠ (ج). ومَن هو بالضبط الذي يعارض التدابير ضد العنف الذي يمارس ضد المرأة والفتاة ؟ ومَن يرغب في السماح بقتل الأطفال، والخطف، والاتجار، ووفيات المهور، والقتل بداعي الشرف، والاعتداء بالإجهاض، دون عقاب ومَن ذا الذي يؤيد تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة. ويقينا لسنا كلنا. فهل هناك مَن يؤيد الاغتصاب، والرق الجنسي، والدعارة الإجبارية، والحمل الإجباري، أو التعقيم القسري؟ وهل هناك مَن يؤيد استخدام المرأة سلاحا في الحرب؟ فإذا لم يكن، فلم لا تزال الأقواس موضوعة حول تلك الفقرات في اليوم الأخير من المفاوضات؟

أرجو المعذرة، سيدتي نائبة الرئيس، إن كنت ساذجة. غير أنني أشعر بالدهشة، صراحة، لعدم التمكن من التوصل إلى اتفاق حول هذه الصياغة بين البلدان التي أعرف أنها تؤيد هذه التدابير والاقتراحات كافة - وهي البلدان نفسها التي أعرف أنها تتخذ الإجراءات لإنفاذ كافة التدابير الواردة في برنامج العمل.

هل ما زال هناك أي شك، فهذه المفاوضات قائمة أساسا على سيادة الدول، وعلى قبول البلدان لمبادئ حقوق الإنسان. وليس هناك في الوثيقة أي شيء يمكن أن يتنافى بأي حال مع حق أي بلد في سن قوانينه الخاصة في الإطار الدولي. لكن ينبغي للدول الأعضاء أن تتذكر أنها وافقت على تلك الاتفاقيات الدولية وأنها شاركت في الاتفاقيات

التي تفاوضنا عليها بشق الأنفس خلال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وفي مؤتمره الاستعراضي بعد خمس سنوات من انعقاده، وكذلك في مؤتمر بيجين. وهذه التوصيات تمتد جذورها في المبادئ الأخلاقية والقيم المقبولة عالميا. وقد وضعت بنجاح موضع التنفيذ في بلدان، وفيما بين شعوب من جميع الأديان. وهناك اعتبار مشترك للأخلاقيات يوحد بيننا جميعا. فلا تسمحوا للآخرين باستخدام الإيديولوجيات من أجل أن يشيع الانقسام بيننا.

إن هذا الاستعراض يوفر فرصة للتقييم الهادئ وبروح التعاون، للتوصيات التي تعد عملية وأخلاقية تماما. وهي تعزز حقوق الأفراد، رجالا ونساء على حد سواء. وتشجع على تطور الأمم بالعدل والإنصاف. وأرجو أن تتصدى الجمعية لما تبقى من المسائل التي سيتم حسمها بروح التعاون البنّاء والاحترام المتبادل.

لقد قطعنا شوطا طويلا. فلنترك هذه القاعة ونحن متحدون وعاقدو العزم على العمل سويا من أجل جميع شعوب العالم، لا سيما من أجل الأغلبية من سكان العالم، الذين هم من النساء. فلنمض قُدما ونواصل التقدم إلى الأمام، ولنقاوم أي عمل من شأنه أن يعيدنا إلى الوراء.

وأتمنى للجمعية كل النجاح فيما تبقى من الليل.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

السيدة بيلامي (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)) (تكلمت بالانكليزية): يسعدني، باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة، أن أتكلم أمام هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المحددة في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة. فأبتدئ بمؤتمر إنشاء الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، المنعقد منذ ٥٥ عاما، ومرورا بمكسيكو وكوبنهاغن ونيروبي وبيجين، وحتى هذا الأسبوع التاريخي دأبت الأمم المتحدة وشركاؤها على العمل دون كلل لرفع قضية حقوق المرأة وحقوق الفتاة إلى أعلى درجات سلم جدول الأعمال الدولي.

لقد كان اجتماع بيجين حدثا فاصلا في هذا الكفاح. وثبت أن هذه الدورة الاستثنائية، مثل مؤتمر بيجين، كانت أكبر من حصيلة الأجزاء المكوّنة لها. والواقع أن اجتماع ١٠ ٠٠٠ مندوب من شتى مناطق العالم، منهم الشباب، في هذا المكان لإجراء مناقشات وتبادل الأفكار والمعلومات، وتأكيد التحالفات القديمة وتكوين تحالفات جديدة، يعد، في حد ذاته إعلانا أبلغ وأكثر تمكينا من أي بيان يمكن صياغته.

وبعد أن قلنا هذا، فأملنا ألا نعكس اتجاه المكاسب السابقة التي حققناها بشق الأنفس، من خلال هذا الاجتماع. وأستطيع في الواقع أن أؤكد، من خلال التصفيق الذي سبق، أن جميع المشاركين قد استمعوا بعناية إلى زميلتي نفيس صادق، التي تكلمت قبلي، والتي أكنُّ لها بالغ الاحترام. فقد طرحت أسئلة تبين بوضوح أسباب الصعوبة الشديدة التي لاقتها هذه العملية في تحقيق نتائج حتى الآن.

ولكن، يمكن أن أقول إنه على الرغم مما تتسم به أحداث مثل التي شاهدناها هذا الأسبوع، من أثر ملهم، فإن هذه الاجتماعات، في حد ذاتها، ليست ما نحتاج إليه لمواصلة الكفاح. فإنها لا تستطيع سد الفجوة بين الاعتراف القانوني بحقوق المرأة والفتاة والتمييز والتهميش والعنف الصريح التي ما زالت تعاني منها الفتاة والمرأة في الحياة الواقعية، في كل يوم، وفي جميع أنحاء العالم.

إن إعمال حقوق المرأة لن يأتي إلا من خلال العمل: العمل على تنفيذ البرامج التي تؤدي إلى تحسين الحياة اليومية

للمرأة وتدعم وضعها المتساوي. وهي عملية يجب أن تبدأ بخطوات تكفل بقاء الطفلة وحمايتها ونماءها الكامل.

وكلنا نعلم أن إجراءات قد اتخذت بعد مؤتمر بيجين وتحققت نجاحات. وتقدمنا بعض خطوات نحو العالم الذي نصبو إليه جميعا. ولكننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق وعود بيجين. فالنساء والأطفال هم الأغلبية بين ١,٢ بليون شخص يعيشون في فقر مدقع، وهم يعانون بشكل غير متناسب مع الآثار المعاكسة للعولمة. فما زال نحو ٦٠٠ ٠٠٠ من النساء والفتيات، في سن الإنجاب، يموتون كل سنة أثناء الحمل والولادة. وهناك عدد لا يحصى من النساء والأطفال الذين يعانون من العنف وسوء المعاملة والاستغلال في حياتهم اليومية نتيجة للصراعات المسلحة أو التمييز داخل أسرهم، وهي حقيقة تؤكدها نتائج جديدة تم التوصل إليها وتفيد أن هناك واحدة على الأقل بين كل ٣ نساء أو فتيات تتعرض للضرب أو للإساءة الجنسية أثناء حياتها. وتعتبر النساء والفتيات أشد المتأثرين بالوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يصيب ٥٠٠ ٨ من الأطفال والشباب، ويقتل ٥٠٠ ٢ امرأة في كل يوم. وهناك نحو ٦٠٠ مليون امرأة لا يستطعن القراءة والكتابة، وأغلبية العدد الذي يزيد عن ١١٠ مليون طفل غير المنتظمين في المدارس، من الفتيات.

وخلال عملية الاستعراض والتقييم التي جرت هذا الأسبوع، أعربت اليونيسيف عن قلقها العميق لأن الإرادة السياسية والموارد والإجراءات لا تتناسب حتى الآن مع الالتزامات التي تم التعهد بها في بيجين. ولكن يشجعنا ثراء الأفكار الجديدة والإجراءات المحددة التي تمت مناقشتها للتعجيل بالتغيير، وهي إجراءات نأمل أن تتخذ مع قيامنا، نحن في اليونيسيف وغيرنا، بالتعجل بتنفيذ الالتزامات الموازية التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل لعام ١٩٩٠ وغير ذلك من المؤتمرات الإنمائية المنعقدة في العقد الماضي.

وقد شاهدنا، مرة أخرى، خلال هذه العملية قوة الشراكات، وما أبدته المنظمات غير الحكومية والجماعات النسائية من طاقة محركة وحماس. والواقع أن هذه الجماعات وقوتها قد نمت مع تدفق الشبيبة من جميع أنحاء العالم. فقد ألهمت مشاركتها الدخول في حوار صريح ومفتوح بين الأجيال حول جميع المواضيع، من التعليم والعنف والمشاركة الاجتماعية والسياسية إلى سياسات الاقتصاد الكبير والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبناء السلام.

وتظل اليونيسيف مقتنعة بأن أهداف التنمية والمساواة والسلم قابلة للتحقيق، وأن بإمكاننا إقامة عالم لا تغتصب فيه حقوق المرأة والفتاة ولا تستغل، وتتمتع المرأة والفتاة فيه بحرية النمو إلى كامل إمكانياتهما والقيام بدور قيادي نشط في المجتمع المحلي الذي تعيش فيه.

ومن أجل أن تستطيع المرأة دخول الهيئات الحكومية والأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والمنظمات المجتمعية، وما شابه ذلك، والمشاركة فيها، علينا أن نعطي الفتيات حرية توسيع قدراتهن وآفاقهن، والإعراب عن آرائهن، وتحقيق أحلامهن. وحتى يتحقق ذلك، علينا أن نعمل الآن، مع استعمال الأدوات والمعرفة الموجودة بالفعل للحد من الفقر والقضاء على التمييز الراسخ الذي يؤدي إلى تهميش النساء والأطفال.

إن تنفيذ حق كل فتاة في التعليم هو أساس تعزيز المساواة الحقيقة بين الفتيان والفتيات والرجال والنساء. ومن هنا جاءت الأهمية البالغة لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة بتعليم الفتيات التي أعلنها الأمين العام في المنتدى العالمي للتربية، في داكار، في الشهر الماضي، وسبب مواصلة اليونيسيف، مع شركائها، تعزيز التعليم الأساسي الجيد للجميع، مع الاهتمام

بتعليم الفتيات كأولوية عليا. فقد ثبت أن تعليم الفتيات هو أفضل استثمار. فهو أفضل الاستثمارات من أجل التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية. والأهم من ذلك أنه حق لكل فتاة.

علينا أن نكسر حلقة التمييز والحرمان المستمرة بين الأجيال، وأن نبدأ بتهيئة بيئات تحظى فيها الفتيات والفتيان بالاحترام والعناية المتساويين في الطفولة المبكرة. ويجب أن نكفل لهم الرضاعة الطبيعية؛ وحصولهم على الهواء غير الملوث، ومياه الشرب المأمونة، والأغذية غير الملوثة؛ والعيش في أماكن بها مرافق صحية ملائمة، وفي المقام الأول، توفير وقت ومكان للعب، والتفاعل مع الآخرين، والتعلم والشعور بالمحبة. ويجب أن نكفل أيضا توفير العناية الجيدة للأطفال الصغار وكذلك لأمهاتهم، اللاتي ليس لهن صوتا، أو حماية قانونية أو احترام، وتكون فرص وصولهن إلى الموارد محدودة في كثير من الأحيان. وعلينا أن نشرك الآباء في رعاية الأطفال الصغار.

ومن أجل إعمال حقوق الفتيات في التعليم وإعدادهن لسن البلوغ، يجب عدم حرمانهن من التعليم المدرسي لأسباب العمل المنزلي والفقر. وفي الوقت نفسه، يجب تحويل المدارس إلى أماكن مأمونة تستطيع فيها الفتيات التعلم والمشاركة ويشعرن فيها بالاحترام مع تنمية الثقة والاعتزاز بالنفس.

ويعني ذلك القضاء على جميع أشكال التحيز والتمييز لنوع الجنس في النظم التعليمية وفي عملية التعلم. وهو يعني أنه يجب أن تكون للمدارس تسهيلات صحية وتصحاحية وخدمات وسياسات صحية وغذائية تضمن الصحة البدنية والعقلية والسلامة والأمان. كما أنه يعني أن المدارس يجب أن تكون مجهزة لأداء التعليم الجيد. ويجب أن نجد لها السبل لاستخدامها بصورة خلاقة بدرجة أكبر للتقليل من التفاوتات، بدلا من زيادتها، في الوصول إلى التعليم الجيد. ويتضمن ذلك التأكد من أنه توجد لدى الفتيات الفرصة للاستفادة من منافع التكنولوجيات الجديدة والقديمة على السواء، مثل الاتصال بالإنترنت وتعليمات اللاسلكي. وفي النهاية يجب أن نرمي إلى التطبيع الاجتماعي للفتيات والفتيان في ثقافة عدم عنف واحترام لحقوق الآخرين، والكرامة والمساواة المتأصلتين. والمساواة في العلاقات مع الرجال والفتيان ضرورية إذا أريد للنساء والفتيات حماية أنفسهن، سواء ضد العنف أو ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو أي شيء آخر.

ولتحقيق هذه الغايات، هناك حاجة إلى علاقات تعاونية جديدة في المجتمعات، وبين فئات الشباب، والزعماء الدينيين، والمنظمات غير الحكومية، ومدرسي المدارس، والفنيين الصحيين، وفئات الرجال، وفئات النساء، وبين المجتمعات وصناع السياسات والقرارات على جميع المستويات.

ولقد دخلنا عهدا جديدا في الوفاء بحقوق الإنسان المتعلقة بالنساء والفتيات. وطوال هذا الأسبوع، ظهرت أفكار جديدة لجعل المساواة والتنمية والسلام حقيقة. وتم التوصية بإجراءات واستراتيجيات مبتكرة للتغلب على العقبات ومواجهة القضايا الناشئة. وتم صياغة مشاركات جديدة لخلق وتمكين البيئات للوفاء بالحقوق المتساوية للنساء والفتيات.

ولدينا إطار للعمل العالمي في منهاج العمل. ولدينا صكوك مثل الاتفاقية المعنية بحقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ونعرف ماذا يتعين علينا أن نفعله.

فلنعمل هنا ونبدأ العمل الحقيقي.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة إلى السيد ماركمالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

السيد براون (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (تكلم بالانكليزية): كان أبرز تحول اجتماعي وسياسي واقتصادي فريد في القرن الماضي هو ظهور النساء بوصفهن قيادات في كل البلدان تقريبا وفي جميع ميادين الحياة، من آلاف النساء في الهند اللائي دخلن الحكم المحلي بفضل تشريع بانشايات، إلى زعيمات الحركات الاجتماعية الشجاعات والمثقفات مثل بيللا آبزوغ.

وكما أظهر بوضوح هذا الأسبوع التقرير المتعلق بنساء العالم الذي أعده صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، فإنه رغم أن التقدم كان مشجعا على جبهات كثيرة، ولا سيما منذ بيجين، لا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه. وسواء كنا نتكلم عن وجود المرأة في البرلمانات، أو في الأعمال التجارية، أو في التعليم أو كان لها مجرد الحق في التصويت أو تملك الممتلكات والحماية ضد العنف والتمييز، فإن هناك الكثير الذي لا يزال هناك ضرورة للقيام به لتحقيق المساواة بين الجنسين. وهذا هو السبب في أنه لو كان مؤتمر بيجين عن الالتزامات، فإن بيجين + ٥ يجب أن يكون عن المطالبة بالمسؤولية من الحكومات والأعمال التجارية والمجتمع الأهلي بشأن تحقيق المرامي والأهداف التي وضعتها. ويجب أن يكون عن نقل قضايا نوع الجنس من الهوامش إلى المسار الرئيسي، من حقيقة سكان الريف إلى صناع السياسات في كل شيء، وفي كل مكان من المنظمات الدولية إلى الميزانيات الوطنية إلى الحكم المحلي.

ولكن قبل كل شيء يجب ألا يكون بيجين + ٥ عن العودة إلى الوراء. وقالت رئيسة وزراء شهيرة في بلدي في أحد المرات، وهي تحذر الناخبين ومعارضيها بأنه لن تكون هناك عودة على شكل حرف U ، ''ولا تؤيد هذه السيدة العودة''. وآمل أن نتمكن من قول نفس الشيء عن جميع المندوبين هنا، نساء ورجالا على السواء.

ويلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه منظمة، بالمساعدة على إجابة هذه الأسئلة الصعبة باستخدام وجودنا العالمي وسجلنا القوي بصفتنا شركاء موثوق منهم في بلدان كثيرة، للمساعدة في بناء القدرة والمؤسسات القوية التي تساعد على قيادة التنمية البشرية بحساسية نوع الجنس. وهذا يعني أننا نجاهد للتحرك فيما وراء معاملة قضايا نوع الجنس ببساطة بوصفها مجموعة منفصلة من الاهتمامات؛ ونحن نحاول تنظيم نوع الجنس من خلال سياساتنا وممارسات عملنا الداخلية وعبر مكاتبنا القطرية.

وهناك ثلاثة مجالات عريضة نقوم فيها بذلك: بالقيام بدور مؤازرة قوية في زيادة درجة الوعي بالقضايا والسياسات؛ ومساعدة سياسات الاتجاه السائد السليمة والعاقلة المتصلة بالمرأة؛ والاستفادة بذكاء من المشاركات الاستراتيجية للمساعدة على تنفيذها. وللقيام بالمناصرة الأولى، نحتاج إلى الآليات المناسبة التي يمكن استخدامها لرصد ومناصرة السياسات والعمليات التي تمكِّن المرأة من السيطرة بالكامل على حياتها وعلى القرارات التي تؤثر فيها. وتلزمنا الآليات لقياس مدى التقدم والمسؤولية. وذلك هو السبب في قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٥ بتكريس تقريره السنوي للتنمية البشرية لقضايا مؤتمر بيجين. وفي هذا التقرير قدمنا مجموعة من المؤشرات الرئيسية، المحددة لنوع الجنس والتنمية، ولنوع الجنس والتمكين، الأمر الذي أصبح معترفا به على نطاق واسع. وبعد ذلك بخمس سنوات أصبحت هذه الأشياء الآن علامة تقاس بها مبادرات التأثير الإنساني للتنمية. وباستخدامها ومتلازماتها في تقارير التنمية البشرية الوطنية، يمكننا ويجب علينا أن نلعب دورا هاما في

شن الحملات مع شركائنا في المجتمع المدني، والحكومات، ووسائط الإعلام.

وإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتبر نفسه منظمة لإطلاق الحملات، ملتزمة بالمطالبة بالتغيير، ولكننا أيضا وكالة استشارية للسياسات، نساعد الحكومات على تشكيل السياسات والمؤسسات التي تقود المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويعني هذا سياسة ذكية ونشطة لمعالجة حقوق الملكية والائتمان والاتصالات واحتياجات التعلم التي يجب أن تعالجها المرأة إذا أرادت أن تستغل كامل طاقاتها وفرصها الاقتصادية. وأنا مهتم بصفة خاصة بمساعدة الحكومات على صياغة الرد السليم على ثورة تكنولوجيا المعلومات، حتى نتمكن عن طريق المشاركات العامة/والخاصة من كبح جماح قدرتها التحويلية إلى مدخل للسوق الائتمانية والاحتياجات التعليمية للمرأة الفقيرة.

ويتعلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجديد بالمناصرة، والإرشاد بالسياسات، وثالثا بالمشاركات داخل وخارج أسرة الأمم المتحدة. وفي الداخل فإن شقيقتنا الصغرى، صندوق الأمم المتحدة الخاص بالمرأة، تحت القيادة النشطة لنولين هايزر وفريقها، قادت الطريق في توضيح النهج التي تربط إجراءات المستوى الدقيق بسياسات المستوى الكبير في مجالات محددة. وحينئذ يمكننا في البرنامج الإنمائي من أن نستخدم قواتنا الكبرى ومكاتبنا الإقليمية في تنظيم تلك التجارب وإبلاغ الحكومات بها. وعلى سبيل المثال فإنه عندما شرع صندوق المرأة في حملة عالمية بشأن العنف ضد المرأة، استطاعت مكاتب البرنامج الإنمائي في جميع أرجاء أمريكا اللاتينية المساهمة مباشرة في تحويل التشريعات عبر المنطقة. واستطعنا بهذه الطريقة تقوية نفوذ البرنامج الإنمائي في المناصرة، وتكوين السياسات والمشاركات بنتائج إيجابية.

كما نمت خبرة البرنامج الإنمائي الميدانية إلى شبكة من نقاط الاتصال المتعلقة بنوع الجنس. وهنا كان عملنا مع فريق مدهش من أخصائيي نوع الجنس من متطوعي الأمم المتحدة الموجودين في المكاتب الميدانية للبرنامج الإنمائي مثالا بارزا آخر من المشاركة التي اجتذبت دعما كبيرا من المانحين.

ولكن النجاح أو الفشل بالنسبة لنا ولشقيقاتنا في الأمم المتحدة لا يمكن، في التحليل النهائي، الحكم عليه إلا بنساء العالم، بما إذا كنا قد ساهمنا في تقديم الاختيارات والفرص لمن لم يسبق لهم قط الحصول عليها – التعليم للفتيات اللائي حُرمن منه؛ والحماية من الإساءة في المنزل وفي مكان العمل للزوجات والأمهات التي كان عليهن أن تتحملها لأجل طويل في صمت؛ والوصول إلى السلطة السياسية والاقتصادية الحقيقية لجميع النساء في كل البلدان. ولن يكون علنا قد أنجز ما لم نحقق جميع أهداف منهاج عمل بيجين.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة نولين هايزر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

السيدة هايزر (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة) (تكلمت بالانكليزية): بيجين كانت النقطة التي رفعت عندها القيود عن حياة النساء ولن توضع تلك القيود عليها مرة أخرى أبدا.

يسرني بالغ السرور أن تتاح لي هذه الفرصة لألقي كلمة أمام المشتركين في هذا اليوم الختامي لاستعراض بيجين + ٥. وأهنئ الجميع، حكومات ومنظمات غير حكومية ووكالات الأمم المتحدة والأمانة العامة – على العمل الجاد الذي أنجز في الاستعدادات لهذه الدورة الاستثنائية وإجراءاتها. ويصعب التفاوض بشأن المخاطر

الكثيرة التي تعترض النساء والاختلافات في الرأي والمنظورات، ولكن يدل الحماس الذي تحلى به المشتركون على أن قضية المساواة بين الجنسين تعد قضية جوهرية بالنسبة لجميع الاهتمامات الأخرى.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

هدفي الرئيسي في هذه الكلمة هو ذكر الطرق التي يأمل من خلالها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في الاشتراك في العمل مع المشتركين للمضي قُدما في تنفيذ جدول أعمال عملية الاستعراض هذه وتعزيز الجدول. ونحن في صندوق المرأة في الأمم المتحدة، نؤدي دورا خاصا وأقمنا بالفعل علاقات من نوع خاص مع الحكومات ومنظمات غير حكومية على حد سواء.

العمل الأساسي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لا يتم هنا في الجمعية العامة أو في الولايات المتحدة. نحن نقوم بعملنا إلى حد كبير على أرض الواقع في بلدان المشتركين حيث تعيش النساء والفتيات. ولقد وقع اختيارنا منذ بداية هذه العملية على دعم الجهود المركّزة المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل الإعداد لعملية استعراض بيجين + ٥. والبرامج التي انبثقت من تلك المشاورات أدت إلى وضع خطط ملموسة للمتابعة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وبالفعل بدأ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تخطيط الخطوات القادمة لمتابعة عملية استعراض بيجين + ٥ في استراتيجيتنا وخطة أعمالنا.

وحسبما توضح الخطة، سوف نواصل الاستناد إلى قدرة الحقوق الاقتصادية للمرأة. وسوف نعمل على إيجاد نظم حكم وقيادات وتعزيز حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة، لا سيما القضاء على العنف ضد المرأة. وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في موقف فريد يسمح له بتصور وجود عالم خال من العنف والفقر والاستثناء. ونتمتع بميزة العمل مع شركاء لديهم قدرات خلاقة وابتكارية في حكومات ومنظمات غير حكومية في أكثر من ١٠٠ بلد. ومن شأن الاستراتيجيات الواعدة التي دعمناها في البلدان إذا قدم لها المزيد من الدعم المالي الخاص والإرادة السياسية أن تحدث أثرا هاما على مسار المساواة بين الجنسين، وعلى سبيل المثال، الاستفادة بمبادرة الميزانيات التي تراعي الفوارق بين الجنسين. وفي الحقيقة، من شأن ذلك أن يؤدي إلى وضع ميزانيات تكفل إيلاء الأولويات كي يتسنى تنفيذ الوعود والالتزامات بعملية بيجين + ٥.

إن تعلم الطرق التي تتوفر فيها إمكانية وصول النساء إلى الأسواق وتكنولوجيا المعلومات، يتسم بأهمية بالغة. ونحن بحاجة إلى أن نضمن قيام المرأة بإعادة تشكيل العولمة من منظور النساء الأكثر فقرا. وفي الوقت نفسه، إذا تعلمنا من استراتيجيات بناء القدرة السياسية للمرأة، فسوف نكفل أيضا زيادة مشاركة المرأة في جميع البلدان في أرجاء العالم.

الشراكات التي طورت بين حكومات ومنظمات غير حكومية لفهم الاتفاقية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لها أهمية بالغة، ولقد عملنا بجدية لضمان تحقيق ذلك. وفي الوقت نفسه، فإن التعلم من الجهود التي لا حصر لها لمكافحة الأشكال المتعددة للعنف ضد المرأة مسألة نتعهد بإلزام أنفسنا بتنفيذها. ويتمثل التحدي الذي نواجهه بعد عملية بيجين + ٥ في الاستفادة بالممارسات الحسنة وأوجه التقدم الذي تحقق في البلدان في أرجاء العالم. تلك الاستراتيجيات تحتاج إلى استثمارات من شأنها أن تمكننا من زيادة الجهود وترجمة تلك الابتكارات إلى ممارسة معتادة.

وبصدد الإعداد لعملية استعراض بيجين + ٥، نشرنا وثيقة عن التقدم الذي أحرزته نساء العالم لاستعراض ما تحقق بشأن تمكين المرأة اقتصاديا. لم تكن أوجه التقدم نحو

المساواة متكافئة، وما زال يتعين علينا أن نمضي في طريق طويل قبل أن تصبح وعود بيجين حقيقة.

التقدم له رسالة واحدة، هي رسالة نأمل في أن نحملها جميعا حكومات ومنظمات غير حكومية إلى بلداننا. ومفادها أننا بحاجة إلى المزيد من المساءلة وإرادة سياسية وموارد وأهداف لكي نعلم إلى أين وصلنا في رحلتنا وما طول المسافة التي يتعين علينا أن نسيرها.

ونفخر بالتقدم الذي أحرزته هذه الدورة الاستعراضية في مجال القضاء على العنف ضد المرأة. وكمتابعة لبيجين، أنشأت الجمعية العامة صندوق استئمانيا لمساعدتنا في القضاء على العنف ضد المرأة، وخصص صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للمرأة ٥ مليون دولار لـ ٨٠ برنامجا في أرجاء العالم. ونأمل من خلال الحملات وهذا النوع من الصندوق الاستئماني، أن نساعد في القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لا سيما في مجال العنف.

ويعرب صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للمرأة عن أمله في أن يكون مصدرا للدعم والمعرفة من أجل تطوير استراتيجيات لمتابعة هذه الدورة. نحن نرغب في مساعدة البلدان والمجتمعات لتحقيق غاياتها وأهدافها التي جرى الاتفاق عليها. وأصدرنا وثيقة عن التقدم الذي أحرزته نساء العالم من أجل إبراز ثلاثة عناصر لها أهميتها في أية استراتيجيات للمتابعة: المساءلة والالتزام والتحول. وبإيجاز، نعرب عن الأمل في أن تكون تلك العناصر الموضوع الذي سوف ندرسه حينما نعود إلى بلداننا. وعلينا أن نكفل المساءلة عن الاتفاقات التي أبرمت في منهاج العمل وخطط العمل الإقليمية التي انبثقت في بيجين، وبوضوح من حيث الاتفاقية والبروتوكول الاختياري. وعلينا إظهار التزاماتنا بالموارد المتوفرة، ونحتاج إلى تعزيز نوع التحول لضمان المنظورات والاهتمامات ومساهمة النساء والفتيات في تشكيل عالمنا وفقا للمعاهدات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

فلنركّز في السنوات الخمس القادمة تركيزا شديدا على المساءلة من حيث الالتزامات التي تعهدنا بها ومن حيث التحول. دعونا نعمل. وعندئذ فقط نحقق عالما خاليا من العنف والفقر، عالما منظما بطريقة تجعل جميع الاحتياجات الأساسية حقوقا أساسية. عالما أدعو أن نشهده في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): عملا بقرار اتخذ في جلسة هذا الصباح، أدعو الآن ممثلي المنظمات غير الحكومية المختارة الخمس. وأذكّر هؤلاء المتكلمين مرة أخرى بأنه ينبغي ألا تتجاوز بياناتهم فترة الخمس دقائق.

أعطي الكلمة الآن للسيدة غلادس موتوكوا، رئيسة منظمة شؤون المرأة في مجاليّ القانون والتنمية في أفريقيا.

السيدة موتوكوا (تكلمت بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أقدِّم بسرعة منظورات وتوقعات المنظمات غير الحكومية الأفريقية المعنية بالمرأة إلى الدورة الاستثنائية للمرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين.

انبثقت تلك التوقعات والمنظورات من الجلسات التي عقدها تجمع المنظمات غير الحكومية الأفريقية هنا في هذه الفترة. أحاط الاجتماع علما بأنه أحرز قدر من التقدم في أفريقيا في السنوات الخمس الماضية منذ انعقاد مؤتمر بيجين بصدد تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لمنهاج عمل بيجين في مجالات معينة. ولكن حدث أيضا تدهور شديد في وضع المرأة في عدد من الميادين. وتود أن تذكّر المنظمات غير الحكومية الأفريقية المعنية بالمرأة بأن الاهتمام الكبير بشأن حالات التدهور هذه في وضع المرأة في أفريقيا مصدر إلهام لأعمالنا جميعا ويؤثر فيها على أرض الواقع، في شتى القرى

والمدن الصغيرة والمجتمعات المحلية والمدن في أفريقيا. وهو أيضا مصدر إلهام لمشاركتنا في هذا المؤتمر وفي مؤتمرات أخرى.

ونود كذلك أن نسترعي انتباه الجمعية العامة إلى أن أنظار ملايين النساء في أفريقيا تتجه إلى هنا. وهن يرغبن في أن تقف كل الحكومات بقوة دعما للتعهد الذي قطعته على نفسها في منهاج عمل بيجين.

والمنظمات غير الحكومية للمرأة الأفريقية تتوقع ما يلي من هذه الدورة. فنحن نتطلع إلى تقييم أمين، ومخلص، وجريء للقيود التي تعترض التنفيذ الفعال لمنهاج عمل بيجين. ونحن نتطلع إلى إعادة الالتزام بمنهاج العمل بدون حاجة إلى إعادة التفاوض بشأن الاتفاقات التي يتضمنها. وأخيرا، فنحن نتوقع أن تشتمل الوثيقة الختامية على تدابير محددة وملموسة ومستديمة، مع توفير مرجعيات يمكن قياسها وموارد كافية بما يكفل الترجمة السريعة لتعهدات بيجين إلى عمل ملموس.

تعلن المنظمات غير الحكومية الأفريقية المجتمعية هنا على نحو قاطع أنه لا رجعة عن بيجين. وأنه مع بزوغ فجر الألفية الجديدة، فإننا نتطلع إلى تعهدات أقوى وتنفيذ أفضل، وليس إلى الرجعة أو إطالة أمد الوضع الذي كان قائما قبل خمس سنوات مضت.

إن مشاركتنا وتوقعاتنا تنطلق من العوامل التالية في أفريقيا: ذلك الشعور بالقلق البالغ لاستمرار تدهور وضع المرأة في كل القطاعات على الرغم من الجهود التي تبذلها المجتمعات المدنية، والحكومات، وغيرها من الأطراف المعنية. ونحن نشعر بالإحباط إزاء عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض الدول فيما يتعلق ببعض الالتزامات التي قطعت في منهاج عمل بيجين. كما يدفعنا إلى مواصلة العمل تلك الدلائل المتصاعدة التي تنم عن تزايد شتى أشكال العنف ضد المرأة في القطاعين العام والخاص.

ومما يقلقنا أيضا، تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المدمر، والذي يقضي تماما حتى على المكاسب الهامشية التي حصلت عليها المرأة والفتاة خلال العقد الماضي، وهو أيضا يمزق النسيج الاجتماعي للقارة الأفريقية.

كما ينطلق عملنا من الشعور بالقلق العميق لأن أهداف المساواة، والتنمية، والسلام في السنوات الخمس والعشرين الماضية، لم تتحقق بعد في جانب كبير منها، حتى مع بزوغ فجر الألفية الجديدة. ويزعجنا كذلك أن جيلا كاملا من الشباب الأفريقي ينمو في ظل تضاؤل الفرص في كل مجالات الحياة، كما أن الفتيات والنساء الصغيرات في موقف ضعيف على نحو خاص بسبب عدم توفر الفرص التعليمية، والاستغلال الجنسي، وانعدام الحماية من القوانين، والممارسات، والمعتقدات التمييزية.

والمنظمات غير الحكومية في أفريقيا تدعو الحكومات والشركاء الإنمائيين إلى إعادة تأكيد التزاماتهم تجاه المنظمات النسائية غير الحكومية على الأصعدة المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية، والتعاون معها من أجل التشجيع على وضع برنامج عمل إنمائي تحولي لصالح أفريقيا.

وفي المؤتمر التحضيري الإقليمي الأفريقي، كنا قد حددنا خمس أولويات إقليمية، نود أن نسترعي انتباه الدول الأعضاء إليها، آملين أن تؤخذ في الحسبان حقائق الحياة في أفريقيا، رغم تأخر الوقت لذلك.

وتقع هذه الأولويات في ميدان المرأة وصنع القرار، حيث أننا نرى أن تزايد مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار على كافة المستويات، ينبغي أن تكون موضع اهتمام جاد وعاجل. ومن مجالات الاهتمام الحاسمة، أيضا، قضية الحقوق

الإنسانية للمرأة. فنحن نرى أنه بالرغم من التصديق على عدة صكوك دولية وإقليمية ترمي إلى النهوض بحقوق المرأة، لا تزال المرأة في معظم أنحاء أفريقيا تعتبر مواطنة من الدرجة الثانية، أو قاصر أو ملك يمين زوجها. ولا عذر لنا في الفشل في الاعتراف بأن الحقوق الإنسانية للمرأة جزء لا يتجزأ ولا سبيل إلى التصرف فيه من الحقوق العالمية للإنسان. كما أنه ليس من المقبول لنا أن تستخدم الثقافة أو العقائد كذريعة لانتهاك الحقوق الإنسانية للمرأة.

ومع التسليم بأنه كانت هناك بعض المنافع التي تحققت من عملية العولمة، فقد كانت هناك آثار سلبية عديدة بالنسبة لأفريقيا وبخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد، وتأثير هذه العملية على الرفاه الاجتماعي للسكان. فاعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج الاقتصاد العام التي تغفل عن أهمية نوع الجنس والتفاوتات بين الجنسين، ما برحا يتسببان في تهميش المرأة وتأنيث الفقر.

وعودة إلى قضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي اتخذ شكل الوباء والكارثة الكبرى في أفريقيا. فقد ضاعف من سوء وضع المرأة صحيا، وأضعف قدرتها على الوصول إلى الحقوق الاجتماعية – الاقتصادية. ولقد أدى الارتباط بين القوانين، والعقائد، والثقافة التي تنطوي على التمييز إلى جانب عدم تمكين المرأة بصفة عامة، إلى حالة يقضي فيها ذلك الوباء تدريجيا على جيل كامل من الأفريقيين. وعلى الحكومات أن تعطي الأولوية لاستجابات شاملة، وفعالة، ومتعددة القطاعات بالنسبة لوباء الإيدز، على أن يضفي على هذه الاستجابات طابع المؤسسية.

والصراع هو الأولوية التالية. فلقد تزايدت الصراعات الداخلية والصراعات بين الدول في أفريقيا على مدى السنوات الخمس الماضية؛ وخلفت وراءها أكثر من مليوني قتيل أفريقي، وأكثر من ذلك العدد من اللاجئين والمشردين. ومعظم هؤلاء من النساء والأطفال. وعلى الحكومات كافة أن تتبنى نهجا كليا من أجل بناء السلام، وإعادة التأهيل، والتعمير، والترويج لثقافة السلام.

وعلى رأس هذه القضايا، تأتي قضية الفتاة، فالفتاة الأفريقية اليوم هي امرأة الغد، وما يحدث لهذه الفتاة يحدد النمط الذي ستكون عليه عندما تصبح امرأة. فإذا لم تكن متعلمة الآن، فسوف ينتهي بها المطاف إلى امرأة أفريقية أمية – إذا قدر لها النجاة من كل المشكلات الأخرى.

إن المنظمات النسائية غير الحكومية في أفريقيا تشعر بقلق بالغ إزاء بطء المفاوضات ولأن بعض الحكومات تريد التراجع عن الالتزامات التي تعهدت بها قبل سنوات مضت. وما زلنا نتفاءل بأن الإيمان بحقوق المرأة سوف يحتل مكانة مرموقة. ونحن نشعر بالإحباط أيضا لأن القضايا التي لم تحسم في اجتماعات ومحافل أخرى، تستخدم اليوم لتأخير إحراز تقدم بشأن حقوق المرأة. غير أننا سنواصل الكد في العمل في مختلف البلدان حتى يتم إنجاز مهمة استخدام منهاج عمل بيجين ومنهاج العمل الإقليمي في تحسين حياة المرأة، والطفل، والرجل في القارة الأفريقية – وسنفعل ذلك بالمشاركة مع الحكومات والأطراف المعنية الأخرى، لاعتقادنا بأن حقوق المرأة وقضية المساواة بين الجنسين هي قضيتنا جميعا – رجالا ونساء، وأطفالا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة بام راجبوت، نائبة رئيس ماهيلا داكشاتا ساميتي.

السيدة راجبوت (ماهيلا راكشاتا ساميتي) (تكلمت بالانكليزية): باسم جمعية ووتش للمرأة الآسيوية في منطقة المحيط الهادي، وباسم الإقليم، أي باسم ٦٠ في المائة من نساء العالم أخاطب الجمعية العامة. وأصواتنا هي أصوات النساء في جميع أرجاء العالم. وفي خلال اجتماعات

اللجنة التحضيرية وفي الأسبوع الحالي، استمعنا عبر ردهات الأمم المتحدة إلى أخواتنا وهن يعربن عن نفس الشواغل.

وأود، مع ذلك، أن أسرع بالقول إنني لا استخدم عبارة ''الأصوات الجماهيرية'' عن قصد، ذلك أنني أخشى أن الجماهير بدأت تتلاشى نتيجة لسياسات التنمية غير المستدامة. ونحن نسمع حاليا عن النساء المشردات، والنساء اللاجئات، ونساء المستقطنات، والنساء المهاجرات، والنساء اللاتي يتم الاتجار بهن وتحويلهن إلى سلع – فأين هي جذورهن المجتمعية؟

ومع التسليم بأن بعض المكاسب قد تحققت من منهاج عمل بيجين، لا سيما من حيث القبول المتزايد لتناول احتياجات المرأة والالتزام بها، كانت السنوات القليلة الماضية صعبة بشكل خاص بالنسبة لمنطقتنا. فالتحديات التي تطرحها الاتجاهات الجديدة تديم الظلم وتعرض السلم العالمي للخطر وتعرقل تمكين المرأة. وتشمل هذه الاتجاهات، الأثر السلبي للعولمة، والأزمة المالية الآسيوية، وتكثيف الصراع المسلح وسائر أشكال الصراع العنيف؛ وتصعيد استخدام المفاهيم الدينية والعرقية والثقافية وغيرها من أشكال المفاهيم القائمة على الهوية لحرمان المرأة من المساواة في الحقوق والموارد؛ وغياب الإرادة السياسية لتمكين المرأة واقتصارها على بيانات السياسات والتشريعات.

لقد شهدت المنطقة زيادة في عدد النساء اللاتي يعشن في حالة فقر، وجاء ذلك بدرجة كبيرة نتيجة للتأثيرات الدولية، ومنها العولمة والسياسات التي تنتهجها مؤسسات بريتون وودز، وهيئات مثل منظمة التجارة العالمية. وهناك إمكانية أقل للوصول، بتكاليف معقولة، إلى الرعاية الصحية الجيدة، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية، وكفاح متزايد من أجل سبل العيش. ويتعرض الأمن الغذائي للخطر. وأصبحت مياه الشرب شحيحة. لقد أدليت ببيان أمام اللجنة التحضيرية في آذار/مارس، وسأكرره هنا لأني أجد مجموعة مختلفة من المستمعين. قلت ''ما الذي تحتاجه ملكة جمال الكون؟ إنه البيبسي كولا. وما الذي تحتاجه ملكة جمال العالم؟ إنه الكوكاكولا. وما الذي تحتاجه المرأة الفقيرة؟ إنه مياه الشرب المأمونة''.

ومن المهم بالمثل أن نلاحظ تزايد ثقافة العنف والتجارة والدعارة القسرية وحالات القتل بسبب الشرف، وتصاعد تحويل المرأة والطفلة إلى سلعة وانتهاك حقوق الإنسان الخاصة بها. وما زالت مشاركة المرأة في هيئات السياسة وصنع القرار، التي تعتبر ذات أهمية حاسمة في تمكين المرأة، منخفضة للغاية.

هناك ثورة في الاتصالات جارية حول العالم. ويعد وصول المرأة إلى جميع سبل الاتصال والتعبير العام أساسيا من حيث مشاركتها المتساوية والديمقراطية في تنمية المجتمعات.

ونلاحظ تعزيز الآليات الوطنية ودعمها، وإن كنا نشعر بالأسف إزاء تدني مستوى الإرادة السياسية، والغياب النسبي للرصد والتقييم الحقيقيين بالنسبة للآليات المؤسسية الأخرى، والالتزام بالموارد على الصعيدين الوطني والدولي.

لقد بدأنا الألفية الجديدة بحدثين هامين للغاية، هما بيجين + ٥ والقمة الاجتماعية + ٥. ومع التزامنا، نحن أعضاء الحركة النسائية، بتحويل رؤيتنا إلى حقيقة، نسعى إلى إيجاد مجتمعات قائمة على كرامة الفرد والمجتمع، تشعر فيها المرأة بالقوة والنشاط والقدرة على الإبداع والتمكين؛ حيث تظل القدرة الحيوية لأبداننا على الأداء والشفاء سليمة؛ وحيث تحظى قدراتنا ومواهبنا المتنوعة بالتقدير؛ وحيث نقوم باتخاذ قراراتنا وممارسة خياراتنا، ونعبر عن أنفسنا ونتحرك بحرية وثقة دون خوف من العنف.

ونتطلع إلى مزيد من المبادرات من هذه الدورة الاستثنائية وإلى التزام بعدم التراجع عن منهاج عمل بيجين.

ونناشد جميع حكومات العالم، والأمم المتحدة، والوكالات الدولية، والجهات الفاعلة غير الحكومية والمجتمع المدني أن تبدي ما يلزم من شجاعة والتزام بتحويل الآمال الكبيرة لمنهاج عمل بيجين إلى إجراءات ملموسة تساعدنا على التحرك من الصراع وعدم المساواة والظلم نحو مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة والعدالة.

ختاما، أود أن أقول إن لدينا أغنية من الحركة النسائية، غنيّناها في نيروبي وبيجين وهي ''سوف نتغلب – سوف نتغلب – سوف نتغلب يوما ما''. فإلى متى نظل نغني ''سوف نتغلب''. وأملى أن تتحول كلمات هذه الأغنية إلى ''لقد تغلبنا – لقد تغلبنا – لقد تغلبنا'' عندما نجتمع مرة ثانية، في عام ٢٠٠٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة فرانسواز دافيد، ممثلة المعهد الكندي للبحوث من أجل النهوض بالمرأة.

السيدة دافيد (المعهد الكندي للبحوث من أجل النهوض بالمرأة) (تكلمت بالفرنسية): حضرت لأتكلم باسم نساء أمريكا الشمالية وشرق وغرب أوروبا، وباسم المرأة التي تعيش في هذه المنطقة، على اختلاف أشكالها: المرأة الشابة والمسنة، المرأة من جميع الديانات، والأصول العرقية والطبقات الاجتماعية؛ المرأة البيضاء والمرأة الملونة والمرأة من الشعوب الأصلية؛ والمرأة بجميع اتجاهاتها الجنسية؛ والمرأة المهاجرة. والمرأة المعوقة.

نحن نفخر بتنوعنا، وإن كنا نعي أن هذا التنوع هو مصدر للتمييز وعدم المساواة بين النساء. ولذلك، قررنا معا أن نعمل من أجل التغيير. وفي نهاية هذه الأيام التي جرت فيها مفاوضات صعبة ومحبطة جدا، أحيانا، نطالب حكوماتنا وجميع حكومات العالم بأن تلتزم مخلصة باتخاذ تدابير ملموسة لكفالة المساواة لجميع النساء. ونطالب بالتكافؤ، وبآليات مؤسسية لضمان حق المرأة في المساواة، وبموارد مالية في ميزانيات الحكومات، والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وهيئاتها الإقليمية من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة ودعم المرأة المحتاجة. ونديـن تزايد فقر المرأة في جميع أنحاء المنطقة التي نعيش فيها، لا سيما في أوروبا الشرقية، حيث أدت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والأخذ بنهج ليبرالي إلى انخفاض موجع في الأحوال المعيشية.

ولذلك نطالب بوظائف لكل النساء؛ وبشبكة أمان اجتماعية؛ وبرواتب توفر معيشة كريمة؛ وبدعم من الدولة للنساء اللاتي ينظمن المشاريع، وبحماية قوانين العمل؛ وبوصول أيسر إلى النقابات؛ وبالاعتراف بالعمل الذي لا تتقاضى المرأة أجرا عنه.

وفي سياق العولمة، التي تعتبر فيها الحياة ذاتها شيئا أو سلعة، يؤدي فقر المرأة إلى إثراء الشركات عبر الوطنية عديمة الضمير. وعلى سبيل المثال، يتم إغراء آلاف من نساء أوروبا الشرقية للدخول في شبكات غير مشروعة بوعدهن بوظائف وهمية في الغرب. ويتم استغلالهن وإذلالهن واحتجازهن دون أمل حقيقي في المساعدة. ولذلك نطالب الدول باتخاذ تدابير لوضع حد للاتجار بالنساء والفتيات.

إن الصدام المسلح قد أدى إلى حوادث عديدة بين الناس في منطقتنا، وأيضا في الجزء الشرقي منها. فألقي بآلاف من النساء وأطفالهم في الشوارع، دون مقدمات. وعشن أسابيع متتالية في رعب من الاغتصاب والضرب والقتل. ونحن نساء أوروبا وأمريكا الشمالية نقول ''كفانا حرب وكفانا قنابل''. ونقول ''لا'' لتجار السلاح الذين يغتنون بينما يموت غيرهم من الجوع أو نتيجة للحروب.

ونذكِّر دولنا بأن النساء لهن حق غير قابل للتصرف في ممارسة خيارات فيما يتصل بحياتهن وأجسامهن وصحتهن الجنسية والإنجابية. ونطالب بأن تعترف القوانين بهذا الحق.

ونطالب بتدابير ملموسة وبعمل مشترك من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية لوضع حد لجميع أشكال العنف ضد المرأة. وعلينا أن نقول ''لا'' بصورة نهائية لجميع الذين يعرِّضون المرأة للضرب أو المضايقة أو الاغتصاب أو الموت لمجرد أنها امرأة، والذين يدّعون لأنفسهم الحق في اتخاذ القرارات باسم المرأة وفي امتلاكها كما لو كانت مجرد شيء يقتنى.

والآن وقد أوشكت دورة الأمم المتحدة الاستثنائية على الانتهاء، والآن بعد أن استطعنا أن نرى كيفية صعوبة إحراز تقدم في كفاح المرأة من أجل المساواة والحرية، نود أن نذكر أن كفاحنا لن ينتهي لأننا نحتاج الآن إلى أكثر من مجرد التفكير والخطابة القائمين على الرغبة. فنحن نطالب بأعمال ملموسة ومؤشرات للقياس ومواعيد نهائية. ونحن نطالب بتجمع آخر – مؤتمر عالمي خامس معني بالمرأة – في عام ٢٠٠٥، نطالب فيه بتفسيرات من جميع صناع القرار في العالم. ونحن مصممون على الكفاح بلا هوادة لحين الاعتراف بحقوق المرأة في كل مكان من العالم.

وبناء على دعوة من الاتحاد النسائي في كيبيك، الذي أتولى رئاسته، سوف تسير في الخريف المقبل ملايين النساء في المدن والقرى في جميع أنحاء ١٥٥ بلدا للمطالبة بوضع حد للفقر وللعنف ضد المرأة. وسوف تبلغ المسيرة العالمية للمرأة لعام ٢٠٠٠ قمتها هنا في الأمم المتحدة يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، حيث سنجتمع من جديد للعمل سويا نحو عالم يقوم على المساواة بين الجنسين، والعدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة إلى السيدة فيرجينيا فارغاس، رئيسة مركز المرأة في بيرو ''فلورا تريستان''.

السيدة فارغاس (مركز المرأة في بيرو) (تكلمت بالإسبانية): بوصفنا جزءا من المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، نهنئ بحرارة وفود منطقتنا، التي تعهدت معظم الوقت في هذه الدورة، أن تسير قُدما في التزامات منهاج العمل.

إنني لا أعرف ما إذا كان ينبغي لي أن أقول ''مساء الخير''. وهل يستطيع المرء أن يقول ''مساء الخير'' في مساء كهذا؟ وهل هذه أيام خيِّرة حيث يمكن فيها لكلمة واحدة أن تجعلنا لا نبصر حقيقة أنه تكمن وراءها أرواح ملايين النساء؟ ما هي الكلمة التي يمكن أن تكون قيمتها أكثر من المفاهيم التي تمثلها الكلمة ذاتها؟ وما هي الكلمة التي يمكن أن تكون قيمتها أكبر من النساء اللائي يتاجر فيهن أو أكبر من القيمة التي تنتجها في هذه اللحظة ساعات من ولادة الأطفال؟ وما هي الكلمة التي يمكن أن تكون قيمتها أكبر من خوف المرأة التي تعيش في مناطق الصراعات، ولا سيما عندما تكون مناطق الصراعات هذه هي نفس أجساد هؤلاء النساء؟ وهل توجد كلمة واحدة قيمتها أكبر من المرأة المهاجرة التي تعمل بدون حقوق وبدون ساعات محددة؟ وهل يمكن للمرء أن يخفي التمييز والاستبعاد بكلمة واحدة؟ وما هي الألوان التي تحملها الكلمات؟ وبأي لغة، وبأي ثقافة، نسعى إلى وضع قيمة على تنوع الوجوه والأجناس، والجماعات العرقية، والتواريخ، والصراعات المتعلقة بنسائنا؟ وهل يمكن وصف فترات المساء وبعد الظهر والصباح بالخير في الأوقات التي تقدم الحكومات فيها أذنا طرشاء للالتزامات التي قطعناها نحن النساء والتي لم يحترمها كثير من الممثلين هنا؟

وكيف نستطيع أن نعبر في وقت قصير مثل هذا الوقت عن الثقة التي ذهبنا بها إلى بيجين؟ وكيف نستطيع أن نتكلم عن كل ما فعلناه في السنوات الخمس الماضية للوفاء بدورنا في منهاج العمل؟ وكيف نستطيع أن نعبر لهؤلاء

الممثلين هنا أنهم وضعوا آمالنا بين قوسين بسبب مشكلة اللغة؟ وبعد هذا الافتقار المؤسف إلى العمل، كيف نؤمن بتلك الحكومات التي تهتم صفوفها الحاكمة بقدر أكبر بمصالحها الدينية والسياسية والاقتصادية الثانوية. وكيف نعود إلى بلادنا ونخبر شعوبنا بأن ١٠ أكثر من ١٨٧؟ وهل يجب علينا أن نقنع الجمعية العامة مرة أخرى بأن كفاحنا عادل؟

وكم من الكلمات الإضافية ضروري لعدم وصم الشباب؟ وكم من الكلمات الإضافية يجب تعلمه حتى لا تهدش رائدة الفضاء الأنثى أي شخص؟ وما هو مقدار المواطنة والديمقراطية الذي يجب تعلمه من أجل التمييز الإيجابي والآليات المؤسسية التي طالبنا بأن تصبح من أمور الماضي؟ وكم من الكلمات الإضافية ضروري لكي لا يعني الحمل مجازفة بالموت، مع كون الإجهاض السبب الأساسي؟ وكم من الكلمات ضروري لعدم إدانة الحب عندما لا يتفق مع الكلمات التي يود بعض الممثلين هنا استخدامها في تعريفه. وما هو نوع المنطق الذي يتقبل الكراهية والحرب المتبادلين بين بلداننا وفيها، والذي يود شن الحرب على الحب الذي لا يتفق مع تعاريفه؟

وما هي الديانة التي تنتمي إليها الكلمات؟ وما هي الكلمات التي تحدد أن الرب هو الذي تجري المحاولات من خلاله لجعل التحقير والظلم ضد المرأة مشروعين؟ وأقول لأولئك الذين أعنيهم: ''بأي الكلمات تعتقدون أنه يمكنكم أن تكمموا ابتكارات وأفكار وأحلام ملايين النساء؟ هل نستطيع حقا أن نسعى إلى تغيير التاريخ في هذه الألفية الجديدة؟ إن زمان الحظر والتهميش يمت إلى البعض منكم هنا، ولكن زمان التاريخ، رغم البعض منكم – هو لنا. ولديكن الفرصة للتقدم معنا أيتها النساء. وما هي الكلمات التي ستضعون عليها أكبر قيمة في هذه الدورة؟ ومنذ خمس سنوات كان يبدو أن كل شيء قيل في الجمعية العامة. والآن لم تعد الكلمات تفهم ما يحدث. وكلمات نساء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي 'الحقوق والعدالة والديمقراطية'. وأرجو ألا تدفع كلماتكم بالتاريخ إلى الخلف''.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة إلى السيدة هدى بدران، رئيسة تحالف المرأة العربية.

السيدة بدران (تحالف المرأة العربية) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم المنطقة العربية، حيث توجد الآف المنظمات غير الحكومية العاملة من أجل حقوق المرأة. ونحن جميعا نتقاسم نفس اللغة ويوحدنا نفس المصير.

وفي هذا الاجتماع الهام أود أن أسلِّط الضوء على النقاط التالية.

أولا، إننا نحترم كل ما تحقق عن طريق مؤتمر بيجين، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وجميع صكوك حقوق الإنسان. وهكذا فإننا سوف نمضي بهذه الإنجازات إلى الأمام وليس إلى الخلف.

وثانيا، اتخذت جميع بلدان المنطقة العربية تقريبا خطوات هامة منذ بيجين. وتحققت مكاسب في مجالات الاهتمام الحاسمة. بيد أن الحاجة ما تزال تدعو إلى بذل الجهود، في المجالات التالية: ضمان حرية المنظمات غير الحكومية وتقديم الدعم الضروري لأعمالها؛ واستعراض وتغيير التشريعات الحالية، بما في ذلك قوانين الأسرة، والكتب المدرسية الحالية ورسائل وسائل الإعلام للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، حيث لا يوجد تناقض بينها وبين الدساتير العربية أو بينها وبين تفسير الإسلام على النحو الصحيح، وهو الدين السائد في المنطقة. وفضلا عن ذلك، فإننا نطالب بالمزيد من الديمقراطية – على الصعد الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية – كي يتسنى السماح بمشاركة جميع النساء بفعالية في جميع القرارات العامة؛ ونحن بحاجة إلى حماية الناشطين والمفكرين في قضايا المرأة ضد العنف والحملات الرجعية، والترويع الموجّه ضد التفكير الحر.

وفضلا عن ذلك، يتعين التصدي بمزيد من القوة للمشاكل في مجالات الاقتصاد والتعليم والتأمين الاجتماعي. وينبغي زيادة العناية باحتياجات المرأة الريفية والفئات المحرومة وغيرها من الفئات ذات المعوقات الخاصة. وتشمل القضايا الأخرى التي يتعين علاجها ''القتل دفاعا عن الشرف''، والصحة الإنجابية والمهاجرات. ويتعين زيادة الموارد من أجل تلبية احتياجات النساء على الصعيدين الوطني والدولي، على حد سواء.

وقد شهدت المنطقة مشاكل كثيرة سببت معاناة النساء وأثّرت على جهود الحكومات في تنفيذ منهاج العمل. وعانت الفلسطينيات وما زلن يعانين حتى الآن، من التشرد، مثلما عانت السوريات، اللائي يعشن في محنة بسبب الاحتلال الإسرائيلي. وعانت اللبنانيات أيضا من استمرار غزو الجنوب. والعراقيات والسودانيات والليبيات يعانين نتيجة للجزاءات الاقتصادية والحظر. ونطالب باحترام قرارات الأمم المتحدة وبسلام قائم على العدل؛ ونطالب برفع الجزاءات وبإطلاق سراح السجناء من جميع السجون.

وفي عصر التغيير هذا، ليس ثمة ما لا يمكن تغييره لتمكين المرأة من ممارسة حقوقها على النحو الأوفى وتنفيذ مسؤولياتها بصورة أكثر فعالية. وبالمستطاع إجراء تلك التغييرات من خلال العمل الاجتماعي المخلص الهادف، ومن خلال تقديم المعلومات وتدعيم الشرعية. وإذا تحمّلنا جميعا مسؤولياتنا – منظمات غير حكومية، وحكومات وقطاع الأعمال – وإذا أصبحت وسائل الإعلام وسائل حاملة للرسالة بدلا من أن تكون هي الرسالة؛ وإذا استعدنا إيماننا بالديمقراطية: عندئذ سنتمكن رجالا ونساء من العيش، ومن حب الآخرين وحب الآخرين لنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن البندين ٨ و ٩ من جدول الأعمال.

نظرا إلى أن اللجنة المخصصة الجامعة لم تستكمل عملها، سوف أعلّق هذه الجلسة الآن، وسوف نستأنفها على الفور على إثر استكمال عمل اللجنة المخصصة الجامعة.

علّقت الجلسة الساعة ٢٢/٥٥.